الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشاذلي بن جديد – الطارف
كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية
قسم علم اجتماع
تخصص علم اجتماع تنظيم وعمل

دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة

دراسة ميدانية بجامعة الشادلي بن جديد بولاية الطارف

- ماجدة صوام
- صارة لحام

سعاد مقدم

لجنة المناقشة

اسم ولقب الاستاذ	الرتبة	المؤسسة	الصفة
أ د عماد بن تروش	استاذ التعليم العالي	جامعة الشادلي بن جديد الطارف	رئيسا
د . سعاد مقدم	أستاذ محاضر –أ-	جامعة الشادلي بن جديد الطارف	مشرفا
د. ليندة زعبالة	أستاذ محاضر-ب-	جامعة الشادلي بن جديد الطارف	ممتحنا

شكـــر وتـقـديـــر

الحمد لله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل والصلاة والسلام على نبينا محمد صلى الله عليه وسلم.

أتقدم بخالص عبارات الشكر والتقدير والامتنان إلى الأستاذة المشرفة:

مقـدم سعـاد

التي لم تبخل علينا بتوجيهاتها القيمة ونصائحها العلمية السديدة، وكانت خير سند طوال فترة إعداد هذه المذكرة، فجزاها الله عنا كل خير.

كما نتوجه بجزيل الشكر والامتنان إلى أعضاء اللجنة المناقشة الموقرة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة، وعلى ما سيقدمونه من ملاحظات وتوجيهات قيمة من شأنها إثراء هذا العمل.

2

ولا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى كافة أساتذة قسم العلوم الاجتماعية ، الذين ساهموا في تكويننا العلمي والمعرفي طيلة مشوارنا الجامعي ، وكان لهم الفضل الكبير فيما وصلنا إليه اليوم .

كما نتوجه بالشكر إلى كل من قدم لنا المساعدة والدعم، سواء من قريب أو بعيد، وإلى كل من شجعنا في تمام هذا العمل.

وفي الأخير نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصاً لوجهه الكريم، وأن يوفق الجميع لما فيه الخير والنجاح.

إهـــداء

ما سلكنا البدايات إلا بتيسيره وما بلغنا النهايات إلا بتوفيقه وما حققنا الغايات إلا بفضله.

فالحمد لله حباً وشكراً وامتناناً الحمد لله على البدء والختام وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين .

وبكل مشاعر و حب أهدي بحث التخرج :

إلى من كانا سبب نجاحي بعد الله ، إلى من دعماني بكل حب وساندني في كل خطوة ، إلى من تعبا من أجل أن أصل إلى هذا اليوم، أبي العزيز وأمي الغالية، حفظهما الله وأطال في عمرهما.

وإلى إخوتي وأخواتي، الذين كانوا سندا لي و مصدر قوة وتشجيع طوال مشواري الدراسي.

وإلى كل من وقف جانبي ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

وفي الأخير أهدي هذا النجاح إلى نفسي، تقديراً لصبري وإجتهادي وإصراري على الوصول وتحقيق هذا الإنجاز.

الحمد لله دائماً وأبداً.

صـــارة

إهـــداء

بسم الله الرحمان الرحيم.
والحمد لله الذي لا يخذل قلباً يلجأ إليه.
إلـــى أمـــي
إلى الروح التي رحلت وبقي أثرها حياً في كل تفصيلة من حياتي.
إلى من علمتني القوة دون أن تنطق بها.
ومن زرعت في الأمل ثم غابت، وبقي دعاؤها يرافقني في كل لحظة.
يا أمي، ما كان لهذا الإنجاز أن يرى النور لولاكِ.
فأنتِ البداية، وأنتِ السند وإن غاب الجسد.
أهديكِ هذا العمل، وأرجو من الله أن يجعله صدقة جارية عني لكِ.
إلـــى أبـــي
الرجل الذي أستند عليه كالجبل ولا يميل، من زرع الطموح وحصدت بفضله النجاح.
كلمات الشكر لا تكفيك، فأنت الفخر الذي أتباهى به في كل خطوة.
إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي، ملهمي نجاحي،
إلى من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها صفو أيامي.
إلى قرة عيني (إخواني - أخواتي).
إلى من كانا عوناً وسنداً، من دعمني بلا حدود وأعطاني بلا مقابل جدي الحبيب.

أهديكم هذا الإنجاز وثمرة نجاحي الذي طالما تمنيتوه
ها أنا اليوم أتممت أول ثمراته، راجية من الله سبحانه وتعالى أن ينفعني بما علمني، وأن يلهمني ما أجهل ويجعله حجة لي لا علي.

ماجدة

الملخص

الملخص :

ملخص:

لقد حظي موضوع التعليم المقاولاتي باهتمام كبير في الآونة الأخيرة من طرف الباحثين والمفكرين، باعتباره من أهم التوجهات التعليمية الحديثة التي أصبحت الجامعات تعتمد عليها لمواكبة التحولات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي يشهدها العالم المعاصر.

لهذا هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة، من خلال فحص الممارسات التربوية والمناهج المعتمدة في الجامعات ومدى قدرتها على غرس روح المبادرة والابتكار.

من خلال هذا المنطلق تمحورت إشكالية دراستنا للبحث والإجابة عن التساؤل الرئيسي التالي:

-ما هو دور التعليم المقاولاتي في تحفيز المشاريع الناشئة؟

ويتفرع عن هذا التساؤل ، الأسئلة الفرعية التالية :

-ما هي المعارف والمهارات التي يكتسبها الطلبة من خلال التعليم المقاولاتي؟
-ما مدى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج والبرامج التعليمية ؟
- ما هي التحديات التي تواجه تفعيل التعليم المقاولاتي داخل المؤسسات الجامعية؟

ولقد تم الإجابة عن هذه الأسئلة من خلال الدراسة الميدانية في جامعة الشاذلي بن جديد الطارف، ولقد تم استخدام المنهج الوصفي وتم الاعتماد على عينة قصدية باستخدام الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات بالإضافة إلى الملاحظة كأداة مساعدة لتعزيز مصداقية النتائج وتم تطبيقها على عينة مكونة من 33 مبحوثا وعليه توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- التعليم المقاولاتي عامل أساسي في تنمية مختلف المهارات لدى الطلبة حيث يعزز التفكير الإبداعي ويطور قدرات التواصل والتفاعل.
- التعليم المقاولاتي داخل الجامعة مايزال في مرحلة انتقالية بين الطابع النظري والتطبيق العملي.
- يواجه التعليم المقاولاتي داخل الجامعة مجموعة من الصعوبات أبرزها ضعف الإمكانيات المادية والبيداغوجية وضعف التأطير والدعم الإداري.

الملخص :

بالانجليزية

The topic of **entrepreneurial education** has recently received significant attention from researchers and scholars, as it is considered one of the most important modern educational trends that universities have adopted to keep pace with the economic, social, and technological transformations currently witnessed worldwide.

Therefore, this study aims to identify the role of entrepreneurial education in stimulating the growth of startups by examining the pedagogical practices and curricula adopted in universities and their capacity to instill a spirit of initiative and innovation.

Based on this premise, the research problem focuses on answering the following main question:

- **What is the role of entrepreneurial education in stimulating startups?**

This main question branches into the following sub-questions:

- What knowledge and skills do students acquire through entrepreneurial education?
- To what extent is entrepreneurial education integrated into educational curricula and programs?
- What are the challenges facing the implementation of entrepreneurial education within university institutions?

These questions were addressed through a field study conducted at the **Chadli Bendjedid University of El Taref**. The study employed a descriptive approach and relied on a purposive sample. A questionnaire was used as the primary tool for data collection, complemented by observation to enhance the credibility of the results. The study was applied to a sample of 33 respondents. Consequently, the study reached the following conclusions:

- Entrepreneurial education is a fundamental factor in developing various student skills, as it enhances creative thinking and develops communication and interaction abilities.
- Entrepreneurial education within the university is still in a transitional phase between theoretical nature and practical application.
- Entrepreneurial education within the university faces a set of difficulties, most notably the lack of material and pedagogical resources, as well as insufficient supervision and administrative support.

الفهرس

فهـــرس المحتويـــات	رقم الصفحة
شكـــر و عـرفـــان	
إهـــداء	
ملخص	
فهـــرس المحتويـات	
فهـــرس الـــجـــداول	
4فهـــرس الأشـكـــال	
مـقـدمـــــة	أ-ب
الفصل الأول: الاشكالية والأسس المفهمية للدراسة	
• تمهيد	4
• أولاً: الإشكالية	4
• ثانياً: تحديد مفاهيم	7
• ثالثاً: مقاربات نظرية	15
• رابعاً: دراسات سابقة	24
• خلاصة	31
الفصل الثاني: علاقة التعليم المقاولاتي بالمشاريع الناشئة	
• تمهيد	32
• أولاً: التعليم المقاولاتي	33
1. أهميةالتعليم المقاولاتي	33
2. أهداف التعليم المقاولاتي	34
3. أداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي	36
4. استراتيجيات التعليم المقاولاتي	38
5. دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية	41
6. التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي	43
• ثانياً: المشاريع الناشئة	44
1. أهمية المشاريع الناشئة	44
2. خصائص المشاريع الناشئة	46
3. أنواع المشاريع الناشئة	47
4. مراحل تكوين المشاريع الناشئة	49
5. الرؤية الجزائرية حول المشاريع الناشئة	52
6.التحديات التي تواجه المشاريع الناشئة في الجزائر	53
ثالثاً: علاقة التعليم المقاولاتي بالمشاريع الناشئة	55
• خلاصة	56
الفصل الثالث: الأسس المنهجية للدراسة	
• تمهيد	58
1. المنهج المستخدم	59
2. أدوات جمع البيانات:	60
○ 1.2 الملاحظة	60
○ 2.2 الاستمارة	61

3. مجالات الدراسة:	62
○ 1.3 المجال المكاني لدراسة	62
○ 2.3 المجال الزمني للدراسة	63
○ 3.3 المجال البشري للدراسة	63
○ 4. خصائص العينة	64
○ خلاصة	71
الفصل الرابع: تحليل وتفسير العمل الميداني	
• أولاً: المعارف والمهارات المكتسبة من التعليم المقاولاتي	73
• ثانياً: مدى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج والبرامج التعليمية	86
• ثالثاً: التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي	99
• **نتائج عامة للدراسة**	115
• **خاتمة**	121
• **قائمة المراجع**	124
• **الملاحق**	128

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
01	يبين توزيع العينة حسب الجنس	65
02	يبين توزيع العينة حسب السن	67
03	يبين توزيع العينة حسب التخصص	69
04	يبين مهارات التي اكتسبها من خلال التعليم المقاولاتي	74
05	يبين تطور تعليم مقاولاتي مهارات تفكير الابداعي	76
06	يبين مدى فعالية التعليم المقاولاتي في تنمية روح التعاون بين الطلبة	77
07	يبين مدى إسهام التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقة بين أعضاء الفريق	78
08	يبين مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في حل الخلافات داخل فريق العمل	79
09	يبين مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير مهارات التخطيط للمشاريع	81
10	يبين دور التعليم المقاولاتي في القدرة على اتخاذ قرار بشكل مستقل	82
11	يبين مدى تعزيز التعليم المقاولاتي لمهارات تواصل والتفاعل الاجتماعي	83
12	يبين مدى تطوير مهارات العمل الجماعي من خلال الأنشطة المقاولاتية	84
13	يبين مدى حضور نشاطات (ورشات، ندوات)تتعلق بريادة الاعمال داخل المؤسسة	87
14	يبين تقييم مستوى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية	88
15	يبين العوائق الرئيسية في عملية إدماج التعليم المقاولاتي	89
16	رأي المبحوثين حول كون التعليم المقاولاتي في مادة أساسية أو ثانوية	91
17	يبين التغيرات المقترحة لجعل التعليم المقاولاتي أكثر فاعلية	92
18	يبين متى يجب دمج التعليم المقاولاتي	94
19	يبين ما إذا كانت الجامعة توفر فرصا لدعم الأفكار والمشاريع الطلابية	96
20	يبين تقييم دور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية	97
21	يبين علاقة التعليم المقاولاتي بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في الجزائر	98
22	يبين الصعوبات في تطبيق التعليم المقاولاتي داخل الجامعة	100
23	يبين ابرز التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي في الجامعة	101
24	يبين مدى وجود صعوبات في فهم مفاهيم المقاولاتية	103
25	يبين السبب الرئيسي في ضعف تطبيق التعليم المقاولاتي	104
26	يبين ما إذا كان هناك دعم كاف من ادارة الجامعة لتفعيل التعليم المقاولاتي	106
27	يبين ما اذا كان نقص الامكانيات المادية يشكل عائقا امام التعليم المقاولاتي	107
28	يبين الى أي مدى يشكل الخوف من الفشل عائقا امامك توجه الطلبة نحو المقاولاتية	108
29	يبين تاثير غياب التكوين المتخصص للاساتذة على فعالية التعليم المقاولاتي	109
30	يبين التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المقاولاتي داخل الجامعة	111
31	يبين الاقتراحات لتحسين فعالية وتطوير التعليم المقاولاتي	112

فهرس الأشكال

رقم الجدول	عنوان الشكل	رقم الصفحة
01	اعمدة بيانية تبين توزيع العينة حسب الجنس	66
02	دائرة نسبية تبين توزيع العينة حسب السن	68
03	اعمدة بيانية تبين توزيع العينة حسب التخصص	70
04	اعمدة بيانية توضح المهارات التي تم اكتسابها من التعليم المقاولاتي	75
05	اعمدة بيانية تبين مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في حل خلافات فرق العمل	80
06	دائرة نسبية تبين مدى تطوير مهارات العمل الجماعي من خلال الانشطة المقاولاتية	86
07	اعمدة بيانية توضح العوائق التي تساهم في ضعف ادماج التعليم المقاولاتي	90
08	اعمدة بيانية تبين التغيرات المقترحة لجعل التعليم المقاولاتي اكثر فعالية	94
09	دائرة نسبية تبين علاقة التعليم المقاولاتي بالواقع الاجتماعي و الاقتصادي في الجزائر	99
10	دائرة نسبية تبين ابرز التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي في الجامعة	103
11	دائرة نسبية تبين السبب الرئيسي في ضعف تطبيق التعليم المقاولاتي	106

مقدمة

مقـدمــة :

شهد العالم في السنوات الأخيرة تغيرات متسارعة شملت مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية ، الأمر الذي فرض على المؤسسات التعليمية وخاصة الجامعات ضرورة مواكبة هذه التحولات من خلال تطوير برامجها وأساليبها التعليمية بما يتناسب مع متطلبات العصر الحديث. وفي ظل هذه التغيرات لم يعد التعليم التقليدي القائم على التلقين كافياً لإعداد الطلبة للحياة المهنية ، بل أصبح من الضروري التركيز على تنمية القدرات الإبداعية والمهارات التطبيقية التي تمكنهم من مواجهة تحديات سوق العمل والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق جاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة من خلال دراسة ميدانية على مستوى جامعة الشاذلي بن جديد الطارف.

وضمن هذا الإطار قسمت الدراسة إلى فصول:

حيث تطرقنا في الفصل الأول إلى طرح الإشكالية وتحديد المشكلة وأسباب اختيار الموضوع وأهميته وأهدافه، وأيضاً تطرقنا إلى تحديد المفاهيم (التعليم ، الجامعة ، الجامعة ، التعليم المقاولاتي، التحفيز، المشاريع الناشئة) ، المداخل النظرية المتمثلة في نظريات التعليم المقاولاتي ونظريات المشاريع الناشئة، وكذا الدراسات السابقة.

وتناولنا في الفصل الثاني علاقة التعليم المقاولاتي بالمشاريع الناشئة حيث تطرقنا أولا إلى: التعليم المقاولاتي: أهميته، أهدافه، أداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي، استراتيجياته، دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية، التحديات التي تواجهه.

وتطرقنا ثانياً إلى المشاريع الناشئة: خصائص، أهمية، مراحل تكوين المشاريع الناشئة، أنواع المشاريع الناشئة، الرؤية الجزائرية حول المشاريع الناشئة، التحديات التي تواجه المشاريع الناشئة.

ثم في الأخير تطرقنا إلى علاقة التعليم المقاولاتي بالمشاريع الناشئة.

وفي الفصل الثالث الذي يتعلق بالاجراءات المنهجية للدراسة حيث تم التطرق إلى المنهج المستخدم وكذا أدوات جمع البيانات المتمثلة في الملاحظة والاستمارة ومجالات الدراسة المتمثلة في المجال المكاني والزمني والبشري والعينة المختارة وخصائصها.

وقد شمل الفصل الرابع تحليل الجداول من خلال قراءتها وتحليلها حسب المحاور المدرجة في استمارة البحث لاختبار التساؤلات المطروحة في إشكالية البحث.

وأخيراً ختمنا بحثنا بالنتائج العامة للدراسة من خلال الإجابة على التساؤلات الفرعية المطروحة .

الفصل الاول :
الاطار المفهمي للدرا

اولا : الاشكالية :

ثانيا : تحديد المفاهيم

ثالثا : مقاربات نظرية

رابعا : دراسات سابقة

تمهيد :

يعد تحديد الاشكالية و الاطار المفاهيمي من اهم المراحل في اي بحث ، اذ يساهمان في توضيح موضوع الدراسة و تحديد ابعادها و متغيراتها الاساسية . فمن خلال الاشكالية يتم ابراز المشكلة البحثية وصياغة التساؤلات التي تسعى الدراسة الى الاجابة عنها ، بينما يهدف الاطار المفاهيمي الى تحديد المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بموضوع البحث و توضيح العلاقات بينها و عليه يتناول هذا الفصل عرض اشكالية الدراسة و تساؤلاتها بالاضافة الى تقديم الاطار المفاهيمي الذي يشكل الاساس النظري و المنهجي للدراسة .

أولاً: الإشكالية:

يشكل التعليم الركيزة الأساسية لأي نهضة تنموية حقيقية، إذ لا يقتصر دوره على نقل المعارف والمعلومات فحسب، بل يتعدى ذلك إلى بناء القدرات وتنمية المهارات وصقل شخصيات الأفراد. ففي ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة التي يشهدها العالم اليوم، أصبح النظام التعليمي مطالباً بمواكبة هذه التغيرات من خلال تطوير مناهجه وأساليبه بما يتلاءم مع متطلبات العصر. وهنا برزت الحاجة إلى اعتماد مقاربات تعليمية حديثة تقوم على تشجيع الابتكار وتنمية روح المبادرة، وتعزيز التفكير النقدي والإبداعي لدى المتعلمين. وانطلاقاً من هذا التوجه برزت المقاولاتية كأحد أهم التوجهات الحديثة داخل المؤسسات التعليمية، بهدف إعداد جيل قادر على إنشاء مشاريع ذات قيمة مضافة ، وقادر كذلك على التكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة باستمرار.

فالمقاولاتية لم تعد مجرد نشاط اقتصادي يسعى إلى تحقيق الربح ، بل أصبحت ثقافة متكاملة تغرس في الطلبة من خلال برامج تعليمية وتدريبات تطبيقية تساهم في تنمية روح المسؤولية والاستقلالية والعمل الجماعي. وبهذا المعنى، تسعى الجامعة إلى تكوين متعلمين فاعلين ومبادرين، يمتلكون الكفاءة والثقة لتحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية تساهم في تنمية المجتمع.

ويعد التعليم المقاولاتي أحد أبرز التوجهات الحديثة في النظم التربوية المعاصرة، إذ لم يعد الهدف من التعليم يقتصر على نقل المعارف النظرية فقط، بل أصبح يسعى إلى إعداد طلبة قادرين على المبادرة والابداع والتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية، فهو يعمل على تزويدهم بمجموعة متكاملة من المعارف والمهارات والقيم التي تمكنهم من التفكير الابتكاري وتحليل المشكلات الاجتماعية واقتراح حلول عملية وواقعية لها.

كما يساهم في تنمية روح المبادرة وتحمل المسؤولية، وتعزيز الثقة بالنفس والقدرة على اتخاذ القرار، إضافة إلى ترسيخ مهارات التواصل والعمل الجماعي وإدارة المشاريع ومن خلال ذلك يشجع التعليم المقاولاتي على إنشاء مشاريع ناشئة قائمة على المنافسة والإنتاج، بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية ويعزز ثقافة الريادة داخل المجتمع.

كما أن المشاريع الناشئة من أهم المحركات الأساسية للابتكار والإبداع و النمو الاقتصادي في المجتمعات المعاصرة، إذ تساهم في إدخال أفكار جديدة ومنتجات و خدمات مبتكرة إلى السوق، مما يعزز التنافسية ويخلق ديناميكية اقتصادية متجددة . وغالباً ما تنطلق هذه المشاريع من فكرة إبداعية أو من محاولة لإيجاد حل علمي لمشكلة قائمة في المجتمع، سواء كانت مشكلة اجتماعية أو اقتصادية أو تكنولوجية. وتمتاز المشاريع الناشئة بمرونتها العالية وقدرتها على التكيف السريع مع التغيرات المحيطة، سواء تعلق الأمر بتحولات السوق أو تطور التكنولوجيا أو تغير احتياجات المستهلكين، وهو ما يمنحها ميزة تنافسية مقارنة بالمؤسسات التقليدية التي تستمر أحياناً بالبيروقراطية وبطء اتخاذ القرار. كما تعتمد المشاريع الناشئة عادة على فرق صغيرة تتسم بروح التعاون والتكامل في المهارات، مما يخلق بيئة محفزة على الإبداع والتجريب وتبادل الأفكار.

وفي السياق التعليمي تشكل هذه المشاريع فضاءً عملياً لتجسيد مفاهيم التعليم المقاولاتي، حيث تمنح الطلبة فرصة تطبيق معارفهم النظرية في مواقف واقعية، ومن خلال هذه التجارب يكتسب الطلبة مهارات أساسية.

ويعد التعليم المقاولاتي الأساس الذي يهيئ الطلبة لتأسيس مشاريعهم الناشئة بنجاح، لأنه لا يقتصر على تقديم معارف نظرية حول إدارة الأعمال، بل يسعى إلى بناء عقلية ريادية متكاملة تقوم على المبادرة والابتكار وتحمل المسؤولية. فهو يركز على تنمية مهارات التفكير الإبداعي، والقدرة على اكتشاف الفرص في البيئة المحيطة، وتحويل الأفكار إلى خطط عملية قابلة للتنفيذ، مع دراسة المخاطر واتخاذ قرارات مدروسة في ظل ظروف تتسم بعدم اليقين. كما يساهم التعليم المقاولاتي في تطوير مهارات أساسية كما يكتسب الطلبة خبرة عملية تساعدهم على فهم تحديات السوق كما يمنحهم القدرة على اتخاذ القرارات المناسبة في المواقف المعقدة .

هذا ما دفعنا إلى طرح **التساؤل المركزي الآتي:**

ما هو دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة؟

وهذا ما يترتب عنه من أسئلة فرعية:

- **ما هي المعارف والمهارات التي يكتسبها الطلبة من خلال التعليم المقاولاتي؟**
- **ما مدى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج والبرامج التعليمية؟**
- **ما هي التحديات التي تواجه تفعيل التعليم المقاولاتي داخل المؤسسات الجامعية؟**

1- أسباب اختيار الموضوع:

تتجلى الأسباب لاختيار موضوع التعليم المقاولاتي الجامعي ودوره في تحفيز المشاريع الناشئة في أهمية تطوير التعليم الجامعي لمواكبة متطلبات سوق العمل الحديث، حيث يواجه الخريجون تحديات كبيرة في إيجاد فرص عمل مناسبة، فالتعليم التقليدي غالباً ما يركز على الجوانب النظرية دون تزويد الطلاب بالمهارات العملية والريادية اللازمة لإطلاق مشاريعهم الخاصة، ومن هنا تأتي أهمية التعليم المقاولاتي الذي يسعى إلى تنمية التفكير الابتكاري، وتعزيز مهارات المبادرة وتمكين الطلاب من تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية .

2-أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة في دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة، إذ يعتبر التعليم المقاولاتي الجامعي رافعة أساسية لدعم الابتكار وتدشين المشاريع الناشئة، ويساهم في تعزيز مهارات التفكير الإبداعي وحل المشكلات واتخاذ القرار لدى الطلبة ، كما يوفر هذا النوع من التعليم بيئة تطبيقية تشمل الحاضنات ومسابقات الابتكار، هذا ما يمكن الطلبة من تحويل أفكارهم إلى مشاريع واقعية قابلة للنمو.

وكذلك يتيح لهم فرصة تحويل أفكارهم إلى مشاريع فعلية من خلال التدريب العلمي والإرشاد والعمل على نماذج أولية داخل الحاضنات الجامعية، وكذلك يزودهم بمهارات التخطيط والتسويق ما يعزز جاهزيتهم لإنشاء شركات ناجحة. وبهذا يصبح الطالب أكثر قدرة على خلق فرص عمل لنفسه ولغيره .

3- أهداف الدراسة:

من خلال هذا الموضوع نسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز مدى مساهمة التعليم المقاولاتي الجامعي في تحفيز المشاريع الناشئة لدى الطلبة، وذلك من خلال تحديد أهم المعارف والمهارات الريادية التي يكتسبها الطلبة داخل الجامعة، وتحليل كيفية إدماج التعليم المقاولاتي ضمن المناهج والبرامج البيداغوجية، كما تسعى الدراسة إلى الكشف عن التحديات التي تعيق تفعيل هذا النوع من التعليم داخل الوسط الجامعي، وقصد فهم العوامل التي تحد من فعاليته، إضافة إلى ذلك تهدف الدراسة إلى تقييم الأثر الحقيقي للتعليم المقاولاتي ومعرفة مدى تشجيع الطلبة على إنشاء مشاريعهم الخاصة ومعرفة مدى قدرة الجامعة على تحويل الفكر المقاولاتي إلى مبادرات ومشاريع ناشئة ملموسة.

ثانياً: تحديد المفاهيم

تُعد المفاهيم أساساً مهما في أي مجال من مجالات المعرفة، فهي توفر إطاراً فكرياً يساعد على فهم الظواهر وتفسيرها بطريقة دقيقة ومنظمة، وتُمثّل المفاهيم حجر الأساس الذي تُبنى عليه النظريات والتطبيقات العملية، فهي تحدد المعنى المقصود للمصطلحات المستخدمة وتجنب الخلط بينها.

1-مفهوم التعليم:

يعد التعليم من أهم الركائز التي تقوم عليها المجتمعات، فهو الوسيلة الأساسية لنقل المعارف والقيم وتنمية المهارات، ومن خلاله يكتسب الفرد القدرة على التفكير وحل المشكلات والتفاعل الإيجابي مع محيطه، ويعد أساساً للتقدم والابتكار وبناء مستقبل أفضل للفرد والمجتمع على حد سواء.

يُعرف التعليم على أنه عبارة عن عملية التعلم والتعلّم التي تتضمن نقل واكتساب المعارف والمهارات عبر وسائل متعددة تستخدم للتغلب على عوائق الانفصال بين المعلم والمتعلم، فهو عملية

تقوم بها المؤسسة تتولى مهمة نقل المحتوى التعليمي باستخدام وسائل متنوعة بينما يتغير التعلّم عن الأنشطة التي يقوم بها المتعلم من أجل اكتساب المعارف والمهارات المختلفة . [1]

من هذا التعريف يتضح أن التعليم هو العملية التي تقوم فيها المؤسسة التعليمية أو المعلم بنقل المعرفة والمهارات إلى المتعلم باستخدام وسائل مختلفة، سواء كانت مباشرة أو عن بعد، أما التعلّم فهو الجهد الذي يبذله المتعلم نفسه من أجل اكتساب تلك المعارف والمهارات من خلال الأنشطة والممارسات المتنوعة وبذلك فالتعليم يركز على الأساليب والوسائل المستخدمة لنقل المحتوى، بينما التعلّم يركز على نشاط المتعلم وفهمه واكتسابه للمعرفة.

عرّفه محمد الدريج :" أنه نشاط تواصلي يهدف إلى إثارة التعلم وتحفيزه وتسهيل حصوله، أنه مجموعة الأفعال التواصلية والقرارات التي يتم اللجوء إليها بشكل قصدي ومنظم أي يتم استغلالها و توظيفها من طرف الشخص أو المجموعة من الأشخاص الذين يتدخلون كوسطاء في إطار موقف تربوي تعليمي " .[2]

من خلال التعريف نلاحظ أن التعليم ليس مجرد نقل معلومات بل هو نشاط تواصلي منظم وهادف يقوم به المدرس أو أي وسيط تعليمي من أجل إثارة التعلم وتحفيز المتعلمين وأن هدف هذا التواصل هو تشجيع المتعلم على التعلم وجعل عملية التعلم ممكنة وسهلة.

عُرّف أيضاً على أنه مصطلح يطلق على العملية التي تجعل الفرد يتعلم علماً محدداً أو صنعة معينة، كما أنه تصميم يساعد الفرد المتلقي على إحداث التغير الذي يرغب فيه خلال عمله، وهو أيضاً العملية التي يسعى المعلم من خلالها إلى توجيه الطالب لتحقيق أهدافه التي سعى إليها وينجز أعماله ومسؤولياته سواء كان مباشرا أو غير مباشر. [3]

يبين هذا التعريف أن التعليم هو عملية منظمة يوجه فيها المعلم المتعلم لإكساب علم أو مهارة معينة، من خلال أساليب مقصودة تساعده على تحقيق التغيير الذي يسعى إليه في معرفته أو أدائه. يمكن أن يتم التعليم بطريقة مباشرة عبر التفاعل مع المعلم أو بشكل غير مباشر عبر مواد وأدوات تعليمية مختلفة .

من خلال ما سبق يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي التالي : التعليم هو مجموعة الأفعال والتدخلات التواصلية المخططة التي يقوم بها المدرس داخل وضعية تعليمية محددة، بهدف تحفيز المتعلم وتسهيل عملية اكتسابه للمعرفة والمهارات، ويتم التعرف عليه من خلال ممارسات تكون عن طريق الشرح والتوجيه وطرح الأسئلة.

---

[1] - الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1998، ص 44

[2] - محمود فهمي حجازي : الأسس اللغوية لعلم المصطلح، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 1993، ص 12.

[3] - الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1988، ص 6

1. مفهوم المقاولاتية:

تعد المقاولاتية من المجالات المهمة في الوقت الحاضر إذ يقبل عليها الكثير من الشباب لتحقيق طموحاتهم كما تساهم في تنمية المجتمع ودفع عجلة الاقتصاد.

تُعرف المقاولاتية على أنها نوع من السلوك يتمثل في السعي نحو الابتكار، تنظيم وإعادة تنظيم الآليات الاقتصادية والاجتماعية من أجل استغلال موارد وحالات معينة، تحمل المخاطر وقبول الفشل إنه مسار يعمل على خلق شيء ما مختلف والحصول على قيمة بتخصيص الوقت والعمل الضروري مع تحمل الأخطار المالية والاجتماعية والنفسية المصاحبة لذلك، والحصول على نتائج في شكل رضا مالي وشخصي .[1]

و يقضي هذا التعريف أن المقاولاتية هي سلوك يقوم على البحث عن فرص جديدة للعمل، وتنظيم الموارد، وتحمل المخاطر، وابتكار حلول لإنتاج شيء مختلف ولتحقيق رضا مادي ومعنوي.

يعرفها منصور الغابي : أنها خصائص وسلوكيات تتعلق بالابتداء بالعمل والتخطيط وتنظيمه وتحمل المخاطر والإبداع في إدارته وتطوره.

وتعرف أيضاً: أنها حركية إنشاء واستغلال فرص أعمال من طرف فرد أو عدة أفراد وذلك عن طريق إنشاء منظمات جديدة من أجل خلق قيمة .[2]

و يقصد منصور ألغابي من خلال تعريفه للمقاولاتية أنها نشاط يقوم على ابتكار أفكار جديدة وتحويلها إلى مشاريع حقيقية وهي تتطلب دراسة الفكرة والتخطيط لها وتنظيم العمل من أجل تحقيقها.

من خلال هذه التعاريف نخرج بالتعريف الإجرائي التالي : المقاولاتية : هي مجموعة من السلوكيات والعمليات يقوم بها الفرد لتجسيد فكرته على أرض الواقع لإنشاء مشروع أو مؤسسة مع الأخذ بالمبادرة والإبداع وتحمل المخاطر و الربح و الخسارة.

مفهوم الجامعة:

تعتبر الجامعة مؤسسة تعليمية أساسية تساهم في تكوين الطلبة علمياً وفكرياً، كما تلعب دوراً مهماً في إعداد الشباب للمستقبل وخدمة المجتمع.

- تُعرَّف الجامعة على أنها : معهد للدراسات العليا يتألف من كليات الأدب والعلوم والمدارس للمهنيين ومدرسة خريجي الدراسات العليا فهي المؤسسة المسؤولة عن التعليم العالي .
- وعلى أنها كذلك امتداد طبيعي ومنطقي لمؤسسات التعليم المتخصصة والتي ظلت تتطور على مر السنين كحصيلة أساسية للمعارف الإنسانية من حيث الإنتاج والتطبيق" [1]

[1] - كمال عقاب: مقاولاتية، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة التكوين المتواصل، قسم تسيير عمومي، 2022-2023، ص 06.

[2] - طاهر منصور ألغابي : إدارة استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار الولاء، الأردن، 2009م، ص 42

من خلال هذين التعريفين يتضح لنا أن الجامعة هي مؤسسة تربوية وتعليمية عليا يلتحق بها الطالب بعد المرحلة الثانوية وتضم كليات ومعاهد في مجالات متعددة وتعمل الجامعة على تكوين الطالب علمياً بهدف إعداد فرد متعلم ومؤهل للمجتمع.

- وهناك من يعرّفها على أنها :" هي تلك المؤسسة التربوية التي تقدم لطلابها الحاصلين على شهادة الثانوية العامة وما يعادلها تعليماً نظرياً ومعرفياً، ثقافياً، تبني أسس إيديولوجية وإنسانية يلازمه القضايا الحيوية التي تظهر على فترات متفاوتة في المجتمع وتؤثر على تفاعلات هؤلاء الطلاب المختلفة " .[2]

ويُقصد من خلال هذا التعريف أن الجامعة مؤسسة تعليمية عليا تضم مجموعة من الكليات المتخصصة، وتهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات وإعدادهم للحياة العملية من خلال برامج دراسية متنوعة تجمع بين الجانب النظري والتطبيقي.

من خلال التعاريف السابقة للجامعة نخرج بمفهوم إجرائي :

الجامعة هي المكان الذي يدرس فيه الطالب بعد المرحلة الثانوية ويُقاس دورها من خلال ما توفره من برامج دراسية، وأساتذة مختصين، وخدمات لطلاب مثل المكتبات والمعامل، إضافة إلى الأنشطة التي تساعد الطالب على التعلم واكتساب المهارات.

4. التعليم المقاولاتي:

أصبح التعليم المقاولاتي يحظى باهتمام متزايد في المنظومة التعليمية لما له من دور في تنمية روح المبادرة لدى المتعلمين ويساعد هذا النوع من التعليم على إعداد الشباب لمواجهة متطلبات سوق الشغل بثقة وابتكار.

عرفه :"Alain Fayolle" هو كل الأنشطة الهادفة إلى تعزيز التفكير والسلوك والمهارات المقاولاتية وتعطي مجموعة من الجوانب كالأفعال، النمو، الإبداع .[3]

ويقصد فابول بهذا التعريف أن التعليم المقاولاتي هو مجموعة من الأنشطة والأفكار التي يقوم بها شخص أو عدة أشخاص من أجل تقديم حلول جديدة للمجتمع والعمل والإبداع.

ويعرف كذلك أنه مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام وتدريب وتعليم أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي وتأسيس وتطوير المشاريع الصغيرة . [1]

---

[1] - طارق عبد الرؤوف : التعليم الجامعي المفتوح، مفهومه، أهدافه، خصائصه، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، ط1، القاهرة، 2007، ص 50

[2] - علي راشد: الجامعة والتدريس الجامعي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2007، ص 13

[3] - محمد حمدان :معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار كنوز المعرفة، عمان، 2006، ص 73.

ويتضح من خلال هذا التعريف أن التعليم المقاولاتي هو مجموعة من الأساليب والأنشطة التي تساعد الأفراد على تطوير أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع من خلال التدريب والتأطير والمشاركة .

في برامج تهدف إلى نشر الوعي المقاولاتي وتشجيع إنشاء المشاريع الصغيرة.

وهناك من عرفه على أنه : تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة والمهارات اللازمة لإثارة دافعيتهم وتعزيزها فتشجعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع[2]

ويعني بهذا التعريف أن التعليم المقاولاتي : هو مجموعة من العمليات والأنشطة التربوية التي تهدف إلى تنمية روح المبادرة لدى المتعلم وإكتسابه مهارات من أجل تهيئة لإنشاء مشروع أو النجاح في حياته المهنية .

ومن خلال ما سبق نخرج بتعريف إجرائي للتعليم المقاولاتي"هو مجموعة من الأنشطة والممارسات البيداغوجية التي تعتمدها المؤسسة التعليمية لتنمية روح المبادرة لدى المتعلم عبر اشتراكه في مشاريع تطبيقية، وتدريبه على حل المشكلات واتخاذ القرار والعمل الجماعي، من أجل إكتساب كفاءات مرتبطة بإنشاء مشروع أو تطوير فكرة مبتكر ة".

5- مفهوم التحفيز:

التحفيز يعد من أهم العناصر التي تدفع الأفراد نحو السعي لتحقيق أهدافهم سواء في الحياة الشخصية أو العملية والتعليمية فهو القوة الداخلية في الحياة الشخصية أو العملية والتعليمية، فهو القوة الداخلية أو الخارجية التي تثير اهتمام الإنسان وتحفزه على بذل الجهد والاستمرار في مواجهة التحديات والسعي نحو التفوق والنجاح.

عرف على أنه: شعور داخلي لدى الفرد يولد لديه الرغبة في إتخاذ نشاط أو سلوك معين يهدف منه إلى تحقيق أهداف معينة وهو أيضاً مجموعة العوامل التي تدفع الفرد لاختيار التصرف أو السلوك المناسب الذي يوصل إلى تحقيق الهدف." [3]

يشير هذا التعريف إلى أن الدافعية هي شعور داخلي يحرك الفرد ويولد لديه الرغبة للقيام بسلوك أو نشاط معين بهدف تحقيق هدف ما والدافعية هي القوة الداخلية التي توجه سلوك الإنسان وتدفعه للعمل من أجل تحقيق أهدافه .

"التحفيز أهم النشاطات والأساليب التي يستخدمها المدير لاستمالة الأفراد وكسب ولائهم وحثهم على تحقيق أهداف عدة وهو مجموعة العوامل التي تعمل على إثارة القوى الحركية في الإنسان والتي تؤثر على سلوكه وتصرفاته." [1]

---

[1] - سعاد نائف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد الريادة، دار الوفاء للنشر، عمان، الأردن، 2005، ص 96.

[2] - رقام ليندة : إدارة الموارد البشرية – المفاهيم - ، ط1 ، دار الباحث للنشر و التوزيع ، برج بوعريريج ، 2021 ، ص 30 .

[3] - أحمد ماهر: إدارة الموارد البشرية، مركز التنمية الإدارية، ط5، الإسكندرية، 1998، ص 35

من خلال التعريف نلاحظ أن التحفيز هو عملية يقوم بها المدير لدفع الأفراد للعمل بحماس والتزام من خلال استخدام أساليب تؤثر في مشاعرهم وسلوكهم وهو مجموعة عوامل داخلية وخارجية تثير رغبة الفرد في العمل وتدفعه لبذل الجهد.

من خلال ما سبق يمكن الخروج بالمفهوم الإجرائي التالي : التحفيز هو الوسائل والإجراءات التي تُقدّم للفرد بهدف تشجيعه وإثارة دافعيته نحو أداء سلوك أو عمل معين بكفاءة أعلى، سواءً كانت حوافز مادية أو معنوية؛ وذلك من أجل دفع الفرد لتحسين سلوكه وتحقيق أهدافه بكفاءة حيث يرتبط التحفيز ارتباطاً وثيقاً بنمو المشاريع الناشئة، حيث يعد من أهم العوامل التي تدفع رواد الأعمال إلى إنشاء مشاريعهم وتطويرها. فالتحفيز يمنح الأفراد الرغبة والطاقة لبذل الجهد ومواجهة التحديات التي قد تواجه المشروع في بدايته.

6- مفهوم المشاريع الناشئة:

تعد المشاريع الناشئة من أهم المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي والاجتماعي في العصر الحديث، إذ تقوم على أفكار مبتكرة تسعى إلى تقديم حلول جديدة لمشكلات قائمة أو تلبية احتياجات غير مشبعة في السوق وتمتاز بالمرونة والقدرة على التكيف بالإضافة إلى اعتمادها على المبادرة وروح الإبداع.

تعرف المؤسسات الناشئة حسب القاموس الإنجليزي: "على أنها مشروع صغير بدأ للتو، وهي مؤسسة تسعى لتسويق وطرح منتج جديد أو خدمة مبتكرة تستهدف بها سوق كبير، وبغض النظر عن حجم الشركة أو قطاع أو مجال نشاطها، كما أنها تتميز بارتفاع عدم التأكد، ومخاطرة عالية في مقابل تحقيقها لنمو قوي وسريع مع احتمال جنيها لأرباح ضخمة في حالة نجاحها." [2]

من هذا التعريف يتضح أن المؤسسات الناشئة هي شركات حديثة التأسيس تقوم على فكرة مبتكرة ، سواء كانت منتجاً جديداً أو خدمة مميزة وتستهدف سوقاً واسعاً تتميز بارتفاع مستوى عدم التأكد والمخاطرة في بدايتها، لكنها تمتلك في المقابل فرصة تحقيق نمو سريع وأرباح كبيرة إذا نجحت فكرتها في السوق .

تعرف على أنها " المؤسسات التي تدرك فرص السوق بل تحاول أيضاً خلق مثل هذه الفرص بنفسها، ومن الضروري أن تكون نسبة الابتكار وخلق القيمة لديها مرتفعة حتى تحظى بمستثمرين. [3]

من هذا التعريف يتضح أن المؤسسات لا تكتفي برؤية فرص السوق الموجودة، بل تعمل أيضاً على ابتكار فرص جديدة بنفسها، تحتاج إلى مستوى عالٍ من الابتكار وخلق القيمة.

وهناك من يعرف المؤسسات الناشئة على أنها: "ريادة الأعمال تتعامل مع الفكرة والإبداع والابتكار وتطوير المنتجات أو الخدمات والفرص"، وما شابه ذلك، أي أن فكرة المؤسسات الناشئة تدور حول مبدأ تحويل الأفكار إلى أعمال وخلق القيمة والاعتراف بالفرص وتقييمها واستغلالها.[1]

---

[1] - عادل محمد زايد: إدارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية، كلية التجارة، القاهرة، 2003، ص 42.

[2] - مجموعة من الباحثين: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة أكلي محمد أولحاج ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي ، البويرة، ص 52 .

[3] - مجموعة من الباحثين: مرجع سابق، ص 53

يبين هذا التعريف أن ريادة الأعمال تدور حول تحويل الأفكار إلى مشاريع حقيقية من خلال الإبداع والابتكار، فهي تشمل تطوير منتجات أو خدمات جديدة والتعرف على الفرص المتاحة في السوق، ثم تقييم هذه الفرص واستغلالها بطريقة تحقق قيمة للمستهلكين وتنشئ عملاً ناجحاً قادراً على النمو.

من خلال ما سبق، يمكن الخروج بالتعريف الإجرائي التالي: المشاريع الناشئة هي منشآت حديثة التأسيس، يتم إنشاؤها بهدف تطوير فكرة مبتكرة أو تقديم منتج أو خدمة جديدة وتتميز بسرعة النمو والعمل واستخدام نماذج عمل قابلة للتطوير.

ثالثاً: المداخل النظرية:

ليست النظرية من كماليات البحث العلمي بقدر ما هي ضرورة ملحة للباحث الاجتماعي. لذا، فالدعوة إلى التخلي عنها أو التقليل من أهميتها يجب مواجهتها بالرفض التام حتى لا يُحرم الباحث من الأرضية الرئيسية لتأسيس علمه؛ فالنظرية تمثل نمطاً لبناء المعرفة العلمية وضرورة لملاحظتها. لذلك سننطلق في هذا المبحث إلى أهم المداخل النظرية التي تناولت كلاً من موضوعي التعليم ألمقاولاتي والمشاريع الناشئة.

1-نظريات التعليم المقاولاتي:

إن موضوع التعليم المقاولاتي من المواضيع التي استقطبت اهتمام الباحثين في مجالات علم الاجتماع والتنظيم والعمل، نظراً للأهمية المتزايدة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية المعاصرة. وقد أصبح من الضروري تناول هذا المفهوم انطلاقاً من مداخل نظرية متعددة، وذلك من خلال دراسات العديد من علماء ومفكري علم اجتماع التنظيم والعمل.

1-1نظرية الفعل الاجتماعي:

تستند هذه النظرية إلى عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر، الذي يُعد باعتراف المفكرين والباحثين في مجال التنظيم .

في هذا المجال أن الفعل الاجتماعي قضية أساسية فيما يتعلق بتفسير وتأويل السلوك الإنساني، إذ إن كل سلوك هو سلوك هادف؛ أي أن الفعل الاجتماعي لبلوغ هدف أو غاية ما، فإنه يختار عدة وسائل ; سلوكية تتوافق معها اجتماعياً للوصول إلى غاياته، حيث يتلخص الفعل في اختيار الفاعل لعدد محدود من الوسائل التي تحقق هدفه دون وسائل أخرى، وبذلك يحصل التمايز بين الوسائل والغايات.

[1] - أحمد حسين المشهراوي ووسام أكرم الرملاوي: أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى، المجلد التاسع عشر، العدد 2، 2015، ص 146.

ولا يقتصر الفعل الاجتماعي لكل فاعل اجتماعي طريقته في معرفة أساليب السلوك وسياقاته الاجتماعية[1].

إن أنماط الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر:تتمثل في "فيبر" نظر الى الفعل الاجتماعي باعتباره فعل تباين مستوى عقلانية، و حدد فيبر له أربعة أنماط من الفعل الاجتماعي تبدا من اذي اشكال العقلانية وهي الأنماط الأربعة هي

1. **الفعل الاجتماعي التقليدي :**أي السلوك اليومي الذي تحدده العادات والتقاليد والأهداف.
2. **الفعل الاجتماعي الوجداني :**أي السلوك الوجداني العاطفي.
3. **الفعل العقلاني أي :**الموجه نحو قيمة مطلقة، وهو الفعل الاجتماعي الذي تحدده مجموعة من القيم والأخلاق.
4. **التوجه العقلاني للفعل :**وهو نابع من الغايات الفردية، ويعني تفسير الغايات والوسائل والنتائج الثانوية تقديراً عقلانياً[2].

وهذا النمط لاشكال الفعل ليس جامعاً وليس شاملاً وكاملا بل يعبر عن متصل من أنماط التوجيهات الاجتماعية تبدأ من الثقافات التي تقل فيها الفردية وتزداد فيها سيطرة التقاليد، وتنتهي في الطرف الآخر من المتصل بالثقافات التي تغلب عليها الفردية وتظهر فيها قوة التقاليد والأعراف[3].

نستخلص من هذه النظرية أن الفعل الاجتماعي اهتم بفهم سلوك الأفراد داخل المجتمع انطلاقاً من المعاني التي يضفونها على أفعالهم، فالفعل الاجتماعي عند فيبر ليس مجرد سلوك عفوي، بل هو سلوك هادف وموجه، حيث يمكن فهم التعليم والمقاضاة باعتبارها فعلاً اجتماعياً عقلانياً يهدف إلى تحقيق غايات محددة، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية.

2-1:نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي

تستند هذه النظرية إلى عالم الاجتماع **بيار بورديو**، حيث تُعد نظرية إعادة الإنتاج الاجتماعي من أهم المقاربات السوسيولوجية التي فسرت العلاقة بين التعليم والبنية الاجتماعية.

حيث يرى أن المدرسة لا تؤدي وظيفة تعليمية محايدة كما يُعتقد، بل تلعب دوراً أساسياً في إعادة إنتاج التفاوتات الطبقية داخل المجتمع. فالمؤسسة التعليمية تعتمد ضمنياً ثقافة ومعايير قريبة من ثقافة الطبقات المهيمنة، وتعتبرها النموذج الشرعي للمعرفة والسلوك واللغة، مما يجعل التلاميذ المنتمين إلى هذه الطبقات أكثر قدرة على التكيف والنجاح.

ويرجع "بورديو" ذلك إلى ما يسميه **"الرأسمال الثقافي** "الذي يكتسبه الفرد داخل أسرته منذ الصغر، مثل طريقة التعبير ومستوى اللغة والاهتمامات الثقافية وأنماط التفكير، وهي عناصر تنسجم مع متطلبات المدرسة وتقييمها بشكل إيجابي .[1]

---

[1]-حسام الدين محمود فياض: نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر، مكتبة نحو علم الاجتماع، بنغازي، 2018، ص 20 .

[2].فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه: علم الاجتماع، دار الفرقد، دمشق، 2010، ص 501

[3] - فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه، مرجع سابق، ص 53

كما يستند "بورديبو" إلى مفهوم **"الرأسمال الثقافي"**، حيث يشير إلى أن الأفراد من الطبقات الاجتماعية المختلفة يمتلكون أنواعاً مختلفة من رأسمال ثقافي، مما يؤثر على فرصهم في النجاح داخل النظام التعليمي. كما يناقش كيف أن التعليم يعزز من هيمنة الطبقات العليا من خلال معايير تقييم معينة، مما يؤدي إلى استبعاد الطبقات الدنيا[2].

نستخلص من هذه النظرية أن إعادة الإنتاج يرتبط بالتعليم المقاولاتي من زاوية تحليل دوره في الحد من الفوارق الاجتماعية أو في تكريسها. فالتعليم المقاولاتي يهدف إلى تنمية روح المبادرة، والاعتماد على الذات، والقدرة على إنشاء المشاريع، باعتباره آلية لتمكين الأفراد اقتصادياً واجتماعياً.

1-3 نظرية البنائية الاجتماعية

هي نظرية في علم الاجتماع ترى أن المعرفة لا تُكتسب بشكل فردي محض، بل تُبنى من خلال التفاعل الاجتماعي والسياق الثقافي واللغوي. تستند النظرية إلى الحاكم "ليف فيجوتسكي"، حيث ركّز على دور التفاعل الاجتماعي في التعلم، حيث تندرج ضمن المقاربات التي ترى أن المعرفة ليست معطىً جاهزاً أو حقيقة مطلقة تنتقل من المعلم إلى المتعلم، بل هي نتاج سيرورة تفاعلية تتشكل داخل سياق اجتماعي وثقافي محدد.

فالفرد وفق هذا التصور لا يتعلم في عزلة، وإنما يبني فهمه للعالم من خلال الحوار والمشاركة وتبادل الخبرات مع الآخرين. وتحتل اللغة مكانة مركزية في هذه العملية، إذ تُعد أداة أساسية لتنظيم التفكير وصياغة المعاني والتفاوض حولها داخل الجماعة.

وقد شدد "فيجوتسكي" على أهمية التفاعل الاجتماعي في تنمية القدرات المعرفية. وتكتسب هذه النظرية أهمية خاصة في المجال التربوي، حيث تعيد تعريف أدوار الفاعلين في العملية التعليمية؛ فالطالب يصبح فاعلاً نشطاً يسهم في إنتاج المعرفة، بينما يتحول المعلم إلى موجه وميسر يخلق بيئة تعليمية قائمة على الحوار والتعاون وحل المشكلات.

وفي إطار التعليم المقاولاتي، تتجلى البنائية الاجتماعية بوضوح من خلال اعتماد التعلم القائم على المشاريع والعمل ضمن فرق ومحاكاة الواقع الاقتصادي والتفاعل مع الفاعلين في السوق. فالمعارف والمهارات الريادية لا تُكتسب عبر التلقين النظري فقط، بل تُبنى تدريجياً عبر التجربة والتفاوض حول الأفكار وتبادل الرؤى داخل الجماعة. ومن ثم يسهم هذا التصور في تنمية روح المبادرة والقدرة على الابتكار وتحمل المسؤولية باعتبارها كفاءات تُصاغ اجتماعياً داخل فضاءات تعليمية تشاركية مرتبطة بالواقع العملي[3].

"نستخلص من هذه التجربة أن البنائية الاجتماعية ترتبط بالتعليم المقاولاتي من خلال تركيزها على أن المعرفة والمهارات لا تُكتسب عبر التلقين، بل تُبنى من خلال التفاعل والممارسة داخل سياق اجتماعي حقيقي.

---

[1]-آنسة صلعى ونزيهة عماني مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي عند بيار بورديو: مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، ، قالمة، 2019/2018، ص 50.

[2]. آنسة صلعى ونزيهة عماني: مرجع سابق، ص 51

[3]. - إيان كريب: النظرية الاجتماعية، عالم المعرفة، الكويت، 1990، ص 65

فالتعليم المقاولاتي لا يقتصر على تقديم مفاهيم حول إنشاء المشاريع، بل يسعى إلى تنمية عقلية ريادية قائمة على المبادرة والإبداع وحل المشكلات، وهي كفاءات تتشكل عبر العمل الجماعي وتبادل الخبرات".

2. نظريات المشاريع الناشئة:

يمكن القول بوجه عام إن جميع النظريات التي تفسر نجاح المشاريع الناشئة تركز في الوقت نفسه على دوافع رواد الأعمال والبيئة المحيطة بالمشروع. فنجاح المشروع لا يرتبط فقط بفكرة مبتكرة، بل يتأثر أيضاً بفكرة مبتكرة، بل يتأثر أيضاً بعوامل متعددة مثل التحفيز، رأس المال، شبكة العلاقات والدعم المؤسسي.

ومن بين أهم النظريات التي تفسر نجاح المشاريع الناشئة نجد:

- **نظرية رأس المال الاجتماعي:** التي تؤكد على أهمية العلاقات والشبكات المهنية.
- **نظرية الموارد والكفاءات:** التي تركز على استغلال الإمكانيات المتاحة بكفاءة.
- **نظريات الحوافز:** التي تبرز دور الدافع الشخصي والطموح في تحقيق الاستمرارية والنمو.

2-1 نظرية رأس المال الاجتماعي لـ "بورديو":

تقوم نظرية رأس المال الاجتماعي عند "بيار بورديو" على أن العلاقات الاجتماعية ليست علاقات عفوية أو مجرد تفاعل إنساني بسيط، بل هي **مورد استراتيجي** يمكن استثماره لتحقيق منافع مادية أو رمزية.

فبورديو يعرف رأس المال الاجتماعي بأنه:

"مجموع الموارد الفعلية والمحتملة التي يحصل عليها الفرد نتيجة انتمائه إلى شبكة دائمة من العلاقات المبنية على التعارف والاعتراف."[1] المتبادل، أي أن الفرد يستفيد من مكانته داخل جماعة معينة (عائلة - عائلة - قبيلة - حزب - جامعة)

بقدر ما تتيح له هذه الشبكة من دعم ومعلومات ونفوذ، زادت قيمة رأس المال الاجتماعي الذي يملكه الشخص.[2]

ويرى بورديو أن رأس المال الاجتماعي لا يعمل بمعزل عن باقي أشكال رأس المال، بل يرتبط بها ويتجول إليها. فهو يميز بين:

- **رأس المال الاقتصادي:** (الثروة والمال).
- **رأس المال الثقافي:** (المستوى التعليمي، الشهادات، المعارف، أسلوب الكلام والذوق).
- **رأس المال الرمزي:** (السمعة والشرف، المكانة الاجتماعية).

[1]- سهير محمد حواله وأخرون: رأس المال الاجتماعي والتمكين، مجلة العلوم التربوية، مجلد 22، عدد 3، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، القاهرة، مصر، 2014، ص 507

[2].سمير محمد جوالة وآخرون: مرجع سابق، ص 50

وهذه الأشكال قابلة للتحويل، فالعلاقات القوية قد تساعد الفرد في الحصول على وظيفة أو صفقة تجارية.

ومن أهم أفكار **بورديو** أن رأس المال الاجتماعي يساهم في إعادة إنتاج الفوارق الطبقية داخل المجتمع. فالطبقات العليا تمتلك شبكات علاقات أقوى وأكثر تأثيراً (رجال أعمال، مسؤولين، أساتذة جامعيين..)، مما يمنح أبناءها فرصاً أفضل في التعليم والعمل والمكانة الاجتماعية. في المقابل، تكون شبكات الطبقات الدنيا محدودة في نطاقها وتأثيرها، مما يقلل من فرص الحراك الاجتماعي، وهكذا يصبح رأس المال الاجتماعي أداة للحفاظ على السلطة والهيمنة داخل ما يسميه **بورديو** "الحقل الاجتماعي" أي المجال الذي تتنافس فيه الفئات المختلفة على الموارد والمكانة. [1]

2- نظرية الموارد والكفاءات:

تُعد نظرية الموارد والكفاءات من أهم النظريات الحديثة في إدارة المنظمات وعلم اجتماع التنظيم والعمل. وقد أسسها الباحث جاي بارني (1991)، حيث تركز هذه النظرية على الموارد الداخلية للمنظمة وكيفية استثمارها لتحقيق ميزة تنافسية مستدامة، بدلاً من الاعتماد فقط على العوامل الخارجية مثل المنافسة أو ظروف العمل.

وفقاً لهذه النظرية، فإن الموارد التي تملكها المنظمة تعتبر مصدراً رئيسياً للقوة والتميز، ويمكن تقسيمها إلى نوعين رئيسيين:

- الموارد الملموسة: تشمل الأصول المادية مثل المال، المعدات، والمباني.
- الموارد غير الملموسة: تشمل المعرفة، المهارات، الخبرات، والعلاقات الاجتماعية، والثقافة التنظيمية.[2]

إلا أن امتلاك الموارد وحده لا يكفي لتحقيق التفوق، بل يكمن السر في الكفاءات التنظيمية؛ وهي القدرة على توظيف الموارد بشكل متكامل ومنظم لتحقيق أهداف استراتيجية. وتتمثل هذه الكفاءات في قدرة المنظمة على الابتكار، وإدارة المعرفة، والتعلم المستمر.

تشير هذه النظرية إلى أن المنظمات التي تمتلك موارد نادرة، وقيمة، وصعبة التقليد، تكون أكثر قدرة على تحقيق أداء متفوق ومستدام. ومن هذا المنطلق، فإن التركيز على الموارد الداخلية وتحويلها إلى كفاءات عملية يمنح المنظمة ميزة تنافسية مستدامة، ويجعلها أكثر مرونة وقدرة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية.

تقدم نظرية الموارد والكفاءات إطاراً لفهم كيف يمكن للمنظمات استغلال مواردها الفريدة وتحويلها إلى قدرات عملية تساهم في تحسين الأداء التنظيمي وتحقيق النجاح الطويل الأمد.[3]
ومن خلال نظرية رأس المال الاجتماعي يتضح لنا أن نجاح المشاريع الناشئة لا يعتمد فقط على رأس المال المالي أو الفكرة المبتكرة، بل يتأثر بدرجة كبيرة بـ شبكة العلاقات الاجتماعية التي يملكها رائد الأعمال.

---

[1].طلعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (2009)، ص 23

[1]-السبتي جريبي: مرونة المؤسسة وفق نظرية الموارد والكفاءات، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 4، عدد23، .جامعة قالمة، الجزائر، (2018)، ص 282

[2]-نجاح عائشة: محاضرات في مقياس إدارة الكفاءات، طلبة ثانية ماستر، تخصص اقتصاد العمل، جامعة.ابن خلدوم ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية ، قسم علوم الاقتصاد، 2018 / 2019 ،ص50.

فالعلاقات مع الشركاء، المستثمرين، الزبائن والمؤسسات الداعمة تمثل مورداً أساسياً يساهم في:

- توفير المعلومات والتمويل.
- تعزيز الثقة وفرص التعاون.

كما أن الانتماء إلى بيئة مهنية أو حاضنة أعمال يعزز من فرص الوصول إلى الموارد والخبرات الضرورية لنمو المشاريع الناشئة، حيث يمثل عنصراً حاسماً في دعم وتطوير المشروع، خاصة في مراحله الأولى التي تتسم بعدم الاستقرار والمخاطر العالية.

ويمكن تطبيق نظرية الموارد والكفاءات على المشاريع الناشئة لفهم كيفية تحقيق نجاح مستدام رغم محدودية الموارد مقارنة بالمنظمات الكبيرة، فالمشاريع الناشئة غالباً ما تواجه قيوداً مالية وتقنية وبشرية، لكنها تمتلك في المقابل القدرة على الابتكار والتكيف بسرعة. وفق هذه النظرية، يجب على رائد المشروع التركيز على تحديد الموارد الفريدة المتاحة، سواء كانت ملموسة مثل المعدات أو رأس المال الأولي، أو غير ملموسة مثل خبرات المؤسسين، شبكة العلاقات، المعرفة الفنية، والقدرات الإبداعية؛ وبالتالي نجاح المشاريع يعتمد على قدرتها على تحويل الموارد المحدودة إلى كفاءات عملية قابلة للتنفيذ والاستدامة.

3-2 نظرية الحوافز لفريدريك تايلور:

وهي نظرية مدرسة الإدارة العلمية التي طبق فيها فريدريك تايلور مبادئ الإدارة العلمية التي ساعدت الإدارة على زيادة الإنتاج في زمن أقل وبجهد معقول مع تجاهل آدمية الفرد، وأساسها يقوم على أن تطبيق الأساليب العلمية في العمل يؤدي إلى الكفاية في الإنتاج وإيجاد مقاييس ومعايير دقيقة لتأدية وتنفيذ العمل في زمن أقل وجهد محدود عن طريق استخدام الزمن والحركة في تحديد مستويات العمل.[1]

إن تطبيق الحوافز يؤدي إلى زيادة الإنتاج بمجهود ووقت معقولين، وإن الحوافز المادية هي الأساس لتحفيز الأفراد وزيادة الإنتاج.

ولقد أثبت تايلور أنه يمكن زيادة الحافز على الإنتاج والتحكم فيه من خلال نظام الأجور، فكل زيادة في الآلات يقابلها زيادة في الإنتاجية، وكل إنتاجية يقابلها أجر أعلى وهكذا. ولا تُمنح الحوافز المادية إلا للفرد الممتاز الذي يحقق المستويات المحددة للإنتاج أو يزيد عليها.

أما الفرد المنخفض الأداء، الذي لا يصل إنتاجه إلى المستوى، فعلى الإدارة تدريبه أو نقله أو فصله. وأثناء دراسته قام بدراسة دقيقة للعمل الصناعي في كل مرحلة من مراحله، وذلك بتحليل العمل إلى حركات وعمليات أولية، ثم استبعاد الحركات الزائدة وغير الضرورية، ثم تقدير الزمن الذي يلزم لكل حركة من الحركات الضرورية تقديراً دقيقاً بواسطة الكرونومتر، ثم التأليف بين الحركات الأولية الضرورية في مجموعات تُكوّن أفضل طريقة وأسرعها للأداء العملي. وتكون هذه الطريقة المثلى الوحيدة التي يجب أن يتبعها العامل في عمله.

[1].- شوقي ناجي جواد: إدارة الأعمال منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001، ص 256

وقد عرفت دراسته في باسم "دراسة الحركة والزمن ."وتفترض هذه النظرية أن الفرد بطبيعته يكره العمل إلا إذا رأى فيه وسيلة لتحقيق مزايا مادية، كما أن الفرد ينقصه الذكاء، ومن ثم فإنه لا يجب تحمل المسؤولية ويفضل أن يتبع التعليمات الواضحة، ولذلك لا ترى النظرية تناقضاً[1]...

بين اهداف و مصالح الافراد الشخصية واهداف مصالح المؤسسة، بل يرى أن مصالحها المشتركة وذلك بإعطاء أجور عالية للعمال والتي تمكن في تحقيق أرباح مرتفعة لأصحاب رأس المال. وينتمي تايلور إلى العلماء الأوائل الذين اعتمدوا على نظرية بسيطة لدوافع العمل أدت إلى جعل الإداري لا يحتاج لفهم هذه العملية النفسية المهمة.

هذه النظرية تجعل مهمة الإدارة في تحفيز العاملين هي مجرد تحديد السلوك والعمل الذي تريده، ثم تحديد مبلغ الحافز المادي لأداء هذا العمل.

تجاهل تايلور وجود الحوافز المعنوية وأثرها في زيادة جهد العاملين وارتفاع معدلات الأداء، وتحقيق رضاهم عن العمل، واعتبر أن الحافز الوحيد هو الأجر مادام العامل مخلوقاً اقتصادياً تنحصر حاجاته في الأشياء المادية. كما اتخذ قادة الإدارة العلمية منهجاً محورياً لزيادة الإنتاج، مما أوجد مشاكل سيكولوجية فتحت المجال في دراسات أخرى. [2]

ويمكن إسقاط نظرية الحوافز عند فريدريك تايلور على المشاريع الناشئة في اعتماد مبدأ التنظيم العلمي للعمل من خلال تقسيم المهام وتحديد المسؤوليات بدقة، واختيار الأفراد وفق كفاءاتهم، ثم ربط الحوافز المادية بمستوى الأداء والإنجاز، فالمشروع الناشئ...

يحتاج إلى رفع إنتاجية بأقل تكلفة وفي أقصر وقت، لذلك يمكن اعتماد مكافآت مقابل تحقيق الأهداف مثل زيادة المبيعات أو تطوير المنتج، مع ضرورة دعم الحوافز المادية بجوائز معنوية للحفاظ على روح المبادرة والإبداع التي تميز المشاريع الناشئة.

تعتبر نظرية "تايلور" من النظريات الكلاسيكية في التنظيم، والتالي يمكن تبني نظرية من النظريات الحديثة كنظرية الكفاءات، حيث تبنى نظرية الموارد والكفاءات في تعميق فهم الدور الذي يؤديه التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة، إذ تنطلق هذه المقاربة من اعتبار أن الميزة التنافسية الحقيقية لا تنبع فقط من توفر الموارد، بل من كيفية توظيفها وتحويلها إلى كفاءات متميزة يصعب تقليدها.

وفي هذا السياق، يعمل التعليم المقاولاتي على تنمية رأس المال البشري من خلال تزويد الطلبة بالمعارف الريادية، وصقل مهاراتهم في الابتكار والتفكير الإبداعي، وتعزيز قدرتهم على اتخاذ القرارات وتحمل المخاطر المحسوبة، وهو ما يحولهم إلى فاعلين اقتصاديين قادرين على خلق فرص عمل جديدة بدل انتظارها.

---

[1]- الطاهر الوافي، التحفيز وأداء الممرضين، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع.جامعة قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع.: 2013.، ص 96

[2]- خيروز وروردين: "المفهوم والنظريات المفسرة للحوافز في المنظمات"، مجلة تنمية وإدارة الموارد البشرية، مجلد 5، عدد 14، جامعة .فرحات عباس، سطيف، 2019، ص 41

كما يساهم في بناء كفاءات تنظيمية، مما يمكن المشاريع الناشئة من تحقيق أداء أفضل والتكيف مع المتغيرات السريعة في بيئة الأعمال. ومن جهة أخرى، يتيح هذا النوع من التعليم الربط بين الجانب النظري والتطبيقي عبر التدريب والمرافقة، الأمر الذي يساعد على تحويل الأفكار المبتكرة إلى مشاريع قابلة للتجسيد والنمو، وعليه فإن التعليم المقاولاتي يشكل رافداً أساسياً لتطوير موارد وكفاءات نوعية تمكن المشاريع الناشئة من تحقيق الاستمرارية والتوسع، وتعزز قدرتها على مواجهة التحديات وتحقيق قيمة مضافة في الاقتصاد.

رابعاً: الدراسات السابقة

تعد الدراسات السابقة قاعدة أساسية ومرحلة مهمة من مراحل البحث العلمي لأنها تعمل على إثراءه بمعلومات تغطي جوانب مختلفة عن الموضوع، وتساعد على تحديد مفاهيم الدراسة ووضع الفروض وتحليل النتائج. بالإضافة إلى هذا فإن الدراسات السابقة تقدم نظرة عن أدوات جمع البيانات والمناهج المستخدمة.

ولهذا اعتمدت على مجموعة من الدراسات ذات الصلة المباشرة أو الغير مباشرة بموضوع **"دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة "**وعلى هذا تم تصنيف هذه الدراسات كالأتي:

دراسة رقم 1: دراسة بالراشد نبيل (2022-2023) بعنوان :تمثلات الطلبة المقبلين على التخرج للمقاولاتية في ظل تكوينهم الجامعي[1].

تمحورت إشكالية الدراسة في التساؤل المركزي التالي:

ما مساهمة التكوين الجامعي بجامعة محمد خيضر بسكرة في تشكيل تمثلات طلبة المقبلين على التخرج للمقاولاتية؟

وقد هدفت الدراسة إلى:

- محاولة الكشف عما إذا كانت المقررات التعليمية الجامعية تساهم في تشكيل تمثلات الطالب الجامعي المقبل على التخرج من جامعة محمد خيضر بسكرة المفهوم المقاولاتية.
- معرفة مساهمة التظاهرات العلمية المنظمة في إطار التكوين الجامعي في تشكيل تمثلات الطلبة المقبلين على التخرج من جامعة محمد خيضر بسكرة للمقاولاتية.
- الكشف عما إذا كان لدار المقاولاتية دور في تشكيل تمثلات الطلبة المقبلين على التخرج من جامعة محمد خيضر بسكرة حول المقاولاتية.

حيث اعتمدت الدراسة على:

- المنهج :الوصفي، باعتباره اكثر منهج يتناسب مع طبيعة الموضوع

[1]- براشد نبيل: تمثلات الطلبة المقبلين على التخرج للمقاولاتية في ظل تكوينهم الجامعي، مذكرة مكملة لنيل شهادة .دكتوراه، جامعة قاصدي دكتوراه، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، 2022-2023

- و على المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات.وعلى الاستبيان حيث ضم واحد وثلاثون سؤال منها ما هو مغلق وماهو نصف مغلق و اسئلة مفتوحة .

و توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من بينها:

1. أغلب محاور المقاييس التي تدرس المقاولاتية ذات بعد نظري مفاهيمي بعيداً عن الواقع الفعلي للمقاولة.
2. إقرار جل المستجوبين بالدور الإيجابي للأساتذة في فهمهم للمقاولاتية.
3. إقرار جل عينة البحث بعدم قيامهم أثناء تكوينهم الجامعي ببحوث ذات علاقة بالمقاولاتية.

التعقيب على الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تمثلات الطلبة المقبلين على التخرج للمقاولتية في ظل تكوينهم الجامعي حيث تتشابه مع موضوعي من خلال اهتمامها بالتعليم المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين ويختلفان من حيث الأدوات جمع البيانات حيث تتطابق مع دراستنا الحالية من حيث المنهج المستخدم في حين تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية من حيث المجال الزماني والمكاني وكذلك البشري.

دراسة رقم (02): دراسة "ناصري الزهرة" (2023 – 2024)

عنوان الدراسة :التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الكفاءات المقاولاتية[1].

تتمحور إشكالية الدراسة في التساؤل المركزي التالي:

"ما هو دور التعلم المقاولاتي في تنمية الكفاءات المقاولاتية لدى طلبة تخصص المقاولاتية بجامعة بسكرة؟"

وقد هدفت الدراسة إلى تحقيق النقاط التالية:

- محاولة التعرف على ماهية التعليم المقاولاتي ومختلف برامجه حسب ما ورد في الأدبيات التي تناولت المصطلح بمختلف أبعاده.
- التعرف على مختلف **أنواع الكفاءات**، لا سيما منها الكفاءات الشخصية، الكفاءات التسييرية، والكفاءات التقنية.
- إبراز دور الجامعة في المساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية وبالتالي رفع الدخل الوطني.

- حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة.
- وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات والأطروحات والبحوث السابقة المتعلقة بذات الموضوع، و على الاستبيان باعتباره اهم ادوات جمع البيانات.

[1]- ناصري الزهرة: "التعلم المقاولاتي ودوره في تنمية الكفاءات المقاولاتية"، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوره جامعة محمد خيضر -بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2023 - 2024

و توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، من بينها:

- وجود علاقة معنوية بين التعليم المقاولاتي وتنمية الكفاءات الشخصية.
- التعليم المقاولاتي يوفر مجموعة من المقاييس التي تساهم بشكل كبير في تعلم الطلبة لطرق التسيير.

التعقيب على الدراسة:

تناولت هذه الدراسة التعليم المقاولاتي ودوره في تنمية الكفاءات المقاولاتية، حيث تتشابه موضوعياً من خلال اهتمامها بالتعليم المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، حيث تتطابق مع دراستنا الحالية من حيث المنهج المستخدم، وتتداخل من حيث أدوات جمع البيانات، كما تختلف كذلك مع دراستنا الحالية من حيث المجال الزماني والمكاني وكذلك البشري.

دراسة رقم 03: دراسة قايدي أمينة 2016-2017 بعنوان: تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين" ([1])

تمحورت إشكالية الدراسة في التساؤل المركزي التالي :هل يتطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين خلال تكوينهم الجامعي؟

وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى تأثير التكوين الجامعي على التوجه المقاولاتي للطلبة.

حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي الذي يتناسب مع طبيعة الدراسة، وذلك من خلال الاستعانة بالدراسات والأطروحات والبحوث السابقة المتعلقة بذات الموضوع، وعلى الاستبيان باعتباره اهم ادوات جمع البيانات .

اعتمدت الدراسة على عينتين:

1. **العينة الأولى** 53 **:**طالب من كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
2. **العينة الثانية** 47 **:**طالب من تخصصات العلوم غير التجارية (كلية العلوم والتكنولوجيا، كلية علوم الطبيعة والحياة، كلية الحقوق والعلوم السياسية)

توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج، أهمها:

- اتضح عند دراسة كل عينة على حدى أن هناك تطوراً على مستوى بعض البيانات، وأن الدراسة المقارنة بين العينتين أسفرت عن عدم وجود اختلافات معنوية بين العينتين الا فيما يخص التمكين المقاولاتي والخوف من الفشل .

[1]-قايدي أمينة: تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، 2016 - 2017

- وجود تناقض بين نتائج الدراسة والنتائج المتعارف عليها، وهو أن الطلبة الذين يتلقون مقاييس حول كيفية إنشاء وتسيير المؤسسات يشعرون أنهم متمكنين أكثر، ففي هذه الدراسة نلاحظ أن نسبة تطور التمكين لدى طلبة العلوم الغير تجارية أعلى من نسبة تطوره لدى طلبة العلوم التجارية.

- وجود اختلاف معنوي بين العينتين فيما يخص تطور الخوف من الفشل، فقد كانت قيمة تطوره لدى طلبة العلوم الغير تجارية 0,104 أما طلبة العلوم التجارية فقد كانت قيمة تطوره 0,330.

التعقيب على الدراسة:

تناولت هذه الدراسة تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين حيث تتشابه مع موضوعنا من خلال اهتمامها بالتعليم المقاولاتي لدى الطلبة الجامعيين، والمنهج و يختلفان من أدوات جمع البيانات، فهذه الدراسة اعتمدت على الاستبيان، أما دراستنا فقد اعتمدنا على أداة الملاحظة والاستمارة، بالإضافة إلى الاختلاف من حيث المجال الزمني والمكاني والبشري.

الدراسة رقم (04): دراسة أدبي شيماء وتقار ريان- 2024/2023 بعنوان التعليم المقاولاتي ودوره في تطوير حاضنات الأعمال في الوسط الجامعي[1] .

- تمحورت هذه الدراسة في التساؤل التالي: كيف يساهم التعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير حاضنات الأعمال وخدمة السوق الوطنية؟"
- وقد هدفت هذه الدراسة إلى:
  - تسليط الضوء على أحد المواضيع الهامة ألا وهي التعليم المقاولاتي.
  - معرفة كيف يؤثر غرس الروح المقاولاتية في الجامعة على توجه الطلبة نحو المقاولاتية.
  - المساعدة في التوجه نحو مجال إنشاء مؤسسات وتجسيد أفكار الطلبة الجامعيين من خلال مؤسسات ناشئة.

حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لفهم وتحليل متغيرات الدراسة و على الاستبيان باعتباره أحد أهم أدوات جمع البيانات، تم توزيعه على مجموعة من الطلبة المكلفين بالعمل المقاولاتي.

- وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها:
  - تم التوصل إلى أن التعليم المقاولاتي يساهم في تطوير حاضنات الأعمال، حيث يُعتبر بمثابة وسيلة فعالة .
  - يساعد التعليم المقاولاتي الطلبة على تجسيد أفكارهم على أرض الواقع.

[1] - أدي شيماء وتقار ريان :التعليم المقاولاتي ودوره في تطوير حاضنات الأعمال في الوسط الجامعي. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر.جامعة وهران 2 - محمد بن أحمد، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع التنظيم والعمل.2023 - 2024

- أن حاضنة الأعمال توفر بيئة متكاملة من مختلف الخدمات فالتعليم المقاولاتي يؤدي دوراً هاماً في تنمية المجتمع اقتصادياً واجتماعياً.

التعقيب على الدراسة:

تناولت هذه الدراسة التعليم المقاولاتي ودوره في تطوير حاضنات الأعمال في الوسط الجامعي، حيث تتفق مع دراستنا الحالية من حيث المنهج المستخدم وأدوات جمع البيانات، في حين تختلف هذه الدراسة عن دراستنا الحالية من حيث المجال الزماني والمكاني وكذلك البشري.

مدى الاستفادة من الدراسات السابقة:

نلاحظ من خلال مجمل الدراسات السابقة التي تم التطرق إليها أنها أفادتنا إلى حد كبير في دراستنا الحالية من خلال التعرف على مختلف الدراسات التي أجريت من طرف الباحثين حول التعليم المقاولاتي والمشاريع الناشئة، كما أفادتنا هذه الدراسات في إثراء بحثنا العلمي وإعطائه أكثر مصداقي

خلاصة : تم في هذا الفصل عرض الاشكالية الرئيسية للدراسة و صياغة التساؤلات التي انطلقت منها كما تم التطرق الى مختلف المفاهيم الاساسية المرتبطة بموضوع البحث و تحديد ابعادها و قد ساهم الاطار المفاهيمي في توضيح الجوانب النظرية للدراسة و توفير الاساس الذي سيتم الاعتماد علية في تحليل النتائج و مناقشتها ، مما يساعد على تحقيق اهداف الدراسة و الاجابة على تساؤلاتها .

الفصل الثاني :

علاقة التعليم المقاولاتي بالمشاريع الناشئة

تمهيد

اولا : التعليم المقاولاتي

1-اهمية التعليم المقاولاتي

2-اهداف التعليم المقاولاتي

3-اداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي

4-استراتيجيات التعليم المقاولاتي

5-دور الاستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية

6-التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي

ثانيا : المشاريع الناشئة

1-اهمية المشاريع الناشئة

2-خصائص المشاريع الناشئة

3-انواع المشاريع الناشئة

4-مراحل تكوين المشاريع الناشئة

5-الرؤية الجزائرية حول المشاريع الناشئة

6-التحديات التي تواجه المشاريع الناشئة في الجزائر

ثالثا : علاقة التعليم المقاولاتي بالمشاريع الناشئة

خلاصة

تمهيد:

يعد التعليم المقاولاتي من الاتجاهات الحديثة في المجال التعليمي، حيث يهدف إلى تنمية روح المبادرة والابتكار لدى الأفراد، خاصة الطلبة، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من إنشاء مشاريعهم الخاصة وإدارة أعمالهم بفعالية. فهو لا يقتصر على الجانب النظري فقط ، بل يركز أيضاً على تنمية القدرات العملية مثل: التفكير الإبداعي ، اتخاذ القرار وتحمل المسؤولية ، التخطيط للمستقبل مما يساهم في إعداد أفراد قادرين على مواجهة تحديات سوق العمل بينما تمثل المشاريع الناشئة أحد أهم مخرجات التعليم المقاولاتي، حيث تعتبر مشاريع حديثة التأسيس تقوم على فكرة مبتكرة أو تقديم خدمة جديدة تستهدف تلبية حاجات السوق. تلعب المشاريع الناشئة دوراً مهماً في تحقيق التنمية الاقتصادية، من خلال خلق فرص عمل جديدة وتشجيع الابتكار وتعزيز الاقتصاد.

أولاً: التعليم المقاولاتي

1/ أهمية التعليم المقاولاتي:

يمكن القول أن أهمية التعليم المقاولاتي تكمن فيما يلي:[1]

[1] - هاجر بوزيان الرحماني: المقاولاتية، العالم يقرأ للنشر والتوزيع، عين تموشنت - الجزائر، 2020، ص 40.

- تدور برامج التعليم المقاولاتي حول تطوير القدرة على توفير فرص عمل للفرد وللآخرين من خلال إقامة مشاريع ريادية جديدة تقوم بإنتاج سلع وخدمات جديدة ، لذلك بما أن المقاولاتية تسعى لبناء نظام اقتصادي يتسم بالإبداع والابتكار، فقد يكون ذلك في غاية الأهمية أن يتم تفعيلها تحت مظلة مؤسسات التعليم العالي، لتمكين استحداث الأفكار الريادية وتبنيها من خلال التعليم المقاولاتي لتصبح مشاريع رائدة منتجة .
- يعتبر تعليم ريادة الأعمال خطوة مهمة نحو غرس روح المبادرة ومضاعفة فرص نجاح الأعمال وإنتاج قادة المستقبل الذين سيحملون أعباء النمو الاقتصادي الوطني الذي يواكب التوجهات العالمية ، كما يعمل تعليم ريادة الأعمال على زيادة مهارات تكوين الثروة، من خلال التركيز على الفرص المتعلقة بالتوجه المعرفي على نطاق عالمي، بما يحقق مساهمة هامة في بناء مجتمع المعرفة، وإنتاج رواد أعمال يتفوقون بالإبداع والابتكار، بما يساعد على التحول نحو إحداث طفرة نحو الاقتصاد المعرفي من خلال أفكار متجددة تتعلق بتنمية مجتمع المعرفة.
- يساهم تعليم المقاولاتية في زيادة القاعدة المعرفية وتعظيم ثروة الأفراد، مما يزيد من الثروة وتراكم رأس المال في المجال المعرفي على المستوى الوطني وما لذلك من أثر في بناء مجتمع المعرفة.
- يسمح تعليم ريادة الأعمال للعاملين بالمؤسسات القائمة بكسب مهارات نادرة ومبتكرة تمكنهم من زيادة معدل نمو المبيعات بنسب تفوق قرنائهم بنسبة كبيرة، كما يزيد من احتمال تطوير منتجات جديدة نظراً لأن المقاولين يصبحون مبدعون أكثر.
- يهدف التعليم الريادي إلى بعث ثقافة المبادرة التي تحتضن الابتكار وتحل المشاكل وتحفز المواطنة النشطة، وترفع قدرة الأفراد على استشراف التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والاستجابة لها، وتشجيعهم على تطوير ذواتهم واتخاذ المبادرات وتحمل المسؤولية والمخاطر.
- يعد تعليم ريادة الأعمال إستراتيجية فعالة لمعالجة الضغوط الديموغرافية وتقليل معدلات البطالة بين الشباب، حيث يزودهم بالمعرفة والمهارات التي تمكنهم من مواجهة التحديات والتغيرات الاجتماعية والاقتصادية في جميع مراحل حياتهم، كما يعمل تعليم ريادة الأعمال على تحسين فرص التنمية البشرية والعدالة الاجتماعية في المجتمعات المعرضة للخطر.

من خلال هذا نلاحظ أن التعليم المقاولاتي يهدف إلى تنمية روح المبادرة لدى الأفراد وتشجيعهم على إنشاء مشاريع ناشئة مبتكرة. فهو يساعد على تطوير مهارات التفكير الإبداعي واتخاذ القرار وتحمل المخاطر، كما يساهم في تكوين جيل قادر على إيجاد فرص عمل بدلاً من البحث عنها فقط ، كما يعمل أيضا على تعزيز الابتكار وزيادة المعرفة، مما يساعد على دعم التنمية الاقتصادية وخلق الثروة داخل المجتمع.

و بالتالي فإن التعليم المقاولاتي يعد وسيلة مهمة لتشجيع الشباب على المبادرة والمساهمة في بناء اقتصاد قائم على المعرفة.

أهداف التعليم المقاولاتي

يهدف التعليم المقاولاتي عموماً إلى غرس السمات الريادية والسلوكية لدى الأفراد من مختلف الأعمار، مثل: المبادرة، المخاطرة، الاستقلالية، إنشاء جيل جديد من المقاولين... ومن هنا فإن أهم أهداف التعليم المقاولاتي تتمثل في ما يلي:

- تمكين الأفراد لتحضير خطط عمل لمشاريعهم المستقبلية.
- التركيز على القضايا والموضوعات المهمة قبل تأسيس وتنفيذ المشاريع مثل: أبحاث ودراسات السوق، التحليل التنافسي، تمويل المشروع، القضايا والإجراءات القانونية، قضايا النظام الضريبي في البلد.
- تمكين الطلاب من تطوير السمات والخصائص السلوكية الريادية لديهم مثل الاستقلالية، الاستعداد لتحمل المخاطر، المبادرة، تحمل المسؤولية، القدرة على تنفيذ الأفكار، تحفيز العلاقات التجارية... أي التركيز على مهارات العمل الريادي والمعرفة المرتبطة بكيف بدأ المشروع و إدارته بنجاح.
- تمكين الأفراد من إنشاء مشاريع تقنية متقدمة أو منظمات مبنية على التكنولوجيا بشكل أكبر.
- إكتساب الفرد بعض المهارات الإدارية (كالقدرة على حل المشاكل، التنظيم، التخطيط، اتخاذ القرار، تحمل المسؤولية) وبعض المهارات الاجتماعية (التعاون، العمل الجماعي، استقلالية تعلم أدوار جديدة).

بالإضافة لما سبق، يهدف التعليم المقاولاتي إلى تطوير الشخصية من خلال تعزيز الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، التفكير النقدي، التأمل الذاتي، المقدرة على المثابرة والتحمل. كما يحفز القدرة على التعلم الذاتي وتحقيق الإنجازات الشخصية مما يساهم في تقدم المجتمع بإعداد أفراد مقاولين لتحقيق النجاح عبر مراحل مستقبلهم المهني. كما يمكن أن يهدف التعليم الريادي إلى تحديد الدوافع وإثارتها وتنمية المواهب المقاولاتية، والعمل على تغيير اتجاهات فئات المجتمع وتعزيز ثقافة العمل الحر في مختلف مجالاته.[1]

يشير هذا إلى أن التعليم المقاولاتي يهدف إلى تنمية روح المبادرة والابتكار لدى الأفراد وتشجيعهم على إنشاء مشاريع خاصة بهم بدلاً من الاعتماد فقط على الوظائف التقليدية. فهو يعمل على تكوين جيل من المقاولين القادرين على التفكير في أفكار جديدة وتحويلها إلى مشاريع ناجحة. كما يساعد التعليم المقاولاتي الأفراد على تعلم كيفية التخطيط لمشاريعهم المستقبلية من خلال إعداد خطة عمل ودراسة السوق ومعرفة المنافسين، إضافة إلى التعرف على طرق تمويل المشروع والجوانب القانونية المتعلقة بإنشاء المشروع، كما يعمل أيضاً على تنمية الصفات والمهارات الريادية مثل الاستقلالية، تحمل المخاطر، المبادرة وتحمل المسؤولية، إضافة إلى اكتساب مهارات إدارية مثل التخطيط والتنظيم واتخاذ القرار وحل المشكلات. كذلك يساهم في تنمية المهارات الاجتماعية كما يساعد على تطوير شخصية الفرد من خلال تعزيز الثقة بالنفس والتفكير والقدرة على التعلم الذاتي والمثابرة لتحقيق النجاح، وبالتالي فإن التعليم المقاولاتي يساهم في تطوير المجتمع من خلال تشجيع الأفراد على إنشاء مشاريع جديدة، وتنمية المواهب الريادية، وتعزيز ثقافة العمل الحر والإبداع في مختلف المجالات.

[1] - مصلح أيوب : دور الروح المقاولاتية في ديمومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة 20 أوت 1955 سكيكدة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2016-2017، ص 70.

3/ أداء ومتطلبات التعليم المقاولاتي:

أ- أداء التعليم المقاولاتي:

هناك العديد من العوامل والأبعاد التي يجب التركيز عليها لتعزيز أداء التعليم المقاولاتي وبرامجه في المجتمع، ومن هذه العوامل نذكر الآتي:[1]

- التركيز على الفئة العمرية من (12-17) سنة من طلبة المدارس، لأن الطلبة في هذه الفئة العمرية يكونون في حالة استعداد لدخول معترك الحياة سواء للدراسة الجامعية أو البحث عن فرصة عمل بعد المرحلة الثانوية والطلبة الجامعيين خلال دراستهم الجامعية وطلبة الدراسات العليا.
- أن تتضمنها الخطط والبرامج التعليمية سواء في المدارس أو الجامعات أو الكليات أو المعاهد، بحيث تكون لها صفة الرسمية.
- تدريب المعلمين أو المدربين الذين سوف يقومون بتدريب أو تعليم مهارات المقاولاتية، وهذه فرصة جيدة بالنسبة لهم لتطوير مهاراتهم وقدراتهم وصقلها.
- إن فاعلية التعليم المقاولاتي تبرز من خلال استخدام استراتيجيات وأساليب تدريس فاعلة وحديثة مثل: "التعليم التجريبي"، و"التعليم المبني على حل المشكلات"، و"التعليم التعاوني"، و"التعليم المبني على عمل للمشاريع وغيرها.
- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم المقاولاتي مثل استخدام تقنيات التعلم عن بعد أو التعليم الإلكتروني، أو إتاحة مواقع مفيدة على الإنترنت لتسهيل عملية التعليم المقاولاتي.
- إن برامج التعليم المقاولاتي الفعالة تشجع على إشراك المقاولين المحليين كمستشارين يستفاد من خبراتهم ويبنى عليها، ومدربين ومتحدثين ونماذج للقدوة الحسنة للطلبة.
- التركيز على التقييم المستمر لهذه البرامج من قبل القادة التربويين والمسؤولين عن هذه البرامج.
- توفير الدعم المالي لهذه البرامج من المقاولين المعروفين في البلد أو المنطقة ودعم الرعاة الرسميين .

ب- متطلبات التعليم المقاولاتي

إن متطلبات التعليم المقاولاتي تشمل جوانب وعناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة وفعالية، ولتحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي في البيئة العربية يجب إحداث شراكة حقيقية مابين المنظمات الحكومية والمنظمات الأهلية الخاصة والجهات الداعمة التابعة لنظمات القطاع الخاص، وهذه المتطلبات تتمثل في مايلي :

البنية التحتية : من خلال توفير قاعات مناسبة ومجهزة بالطاولات والكراسي والأدوات اللازمة، وأجهزة الحواسيب والأجهزة والمعدات المختلفة الأخرى مثل: جهاز عرض الشرائح،

[1] - زايد مراد : الريادة و الابداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية – التكوين و فرص الأعمال ، كلية علوم التسيير و الاقتصاد ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، أيام 8/7/6 أفريل 2010 ، ص 07

والبرمجيات التي توفر التطبيقات العملية والتدريبية التي تسهل التعامل مع المحتوى المقاولاتي، والذي يجب أن يكون في الغالب باللغة العربية.

الموارد البشرية المؤهلة والمدربة والقادرة على استخدام وتطبيق استراتيجيات وأساليب تدريبية متقدمة في المقاولاتية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات بشكل مناسب يخدم هذه العملية، نظرا لأن هذا التعليم يتطلب تغييرا جذريا في نمط التفكير لدى المتعلمين في جميع الدول العربية.

البيئة الممكنة التي تدعم خطوات تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي وخططه ، أهدافه، وتستمد هذه البيئة تمكينها وتفوقها من خلال الوعي الكامل لأفراد المجتمع على جميع المستويات ابتداء من القادة التربويين والأكاديميين ومتخذي القرار إلى المواطن العادي ومن هنا يتوفر التعاون والدعم الكامل من قبل الجميع لإنجاح مبادرة هذا التعليم في المجتمع.

الاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص والبناء عليها في الممارسة والتطبيق للسياقين التربوي والتعليمي في البيئة العربية.

الاستجابة للتحديات والضغوط الكبيرة التي تفرضها طبيعة هذا العصر الذي نعيشه على هذا النوع من التعليم والسلوك المقاولاتي، ومحاولة التكيف معها قدر الإمكان.

من خلال هذا تبين لنا أن التعليم المقاولاتي من أهم الأدوات الحديثة التي تسعى الأنظمة التعليمية تبنيها من أجل تنمية روح المبادرة والابتكار لدى الطلبة وإعدادهم لمواجهة تحديات سوق العمل. ويتطلب تحسين أداء التعليم المقاولاتي التركيز على عدة عوامل أساسية، من أبرزها استهداف الفئات العمرية المختلفة، إضافة إلى طلبة الجامعات والدراسات العليا، وذلك من خلال إدماج برامج المقاولاتية ضمن الخطط والمناهج التعليمية بشكل رسمي في المدارس والجامعات. كما يعتمد نجاح هذا النوع من التعليم على تدريب المعلمين والمدربين وتأهيلهم لاكتساب مهارات تدريس المقاولاتية باستخدام استراتيجيات تعليمية حديثة. ويبرز دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في دعم هذا النوع من التعليم من خلال الإلكتروني والتعلم عن بعد وإتاحة الموارد الرقمية التي تسهل اكتساب المهارات المقاولاتية. كما تساهم مشاركة رواد الأعمال المحليين كمستشارين ومتحدين في نقل الخبرات العملية للطلبة وتعزيز ارتباط التعليم بالواقع الاقتصادي. ولضمان فاعلية هذه البرامج يجب تقييمها بشكل مستمر وتوفير الدعم المالي لها من قبل المؤسسات الاقتصادية وفي المقابل يتطلب تطبيق التعليم المقاولاتي توفير مجموعة من المتطلبات الأساسية، من بينها توفير بنية تحتية مناسبة تشمل القاعات المجهزة والأدوات التكنولوجية وتوفير موارد بشرية مؤهلة قادرة على استخدام أساليب تدريب متطورة، إضافة إلى خلق بيئة داعمة تقوم على شراكة حقيقية بين المؤسسات الحكومية والقطاع الخاص، مع الاستفادة من التجارب العالمية وتكييفها بما يتناسب مع خصوصية البيئة العربية.

4/ استراتيجيات التعليم المقاولاتي:

تشكل الاستراتيجيات البيداغوجية جسراً بين المعرفة والمعتقدات من جهة المعلمين، وتطبيقاتها التربوية من جهة أخرى، وتتأثر هذه الاستراتيجيات بالخصائص الشخصية كالجنس، الخبرة، نمط المادة المدرسة، العوامل التنظيمية والإدارية، بالإضافة فإنها تؤثر على طرق التدريس التي يتعلم بها الطلبة، وفي نهاية المطاف نتائج التعليم. ومن بين تلك الاستراتيجيات نذكر:

أ- نموذج العرض: وتنصب الأولوية فيه على نقل معارف ومهارات المعلم إلى المتعلم، "إذ يصمم التعليم في هذا النموذج على شكل توصيل للمعلومات أو حكاية قصة. فالمعلمين هم مصدر المعلومات والطلبة هم الذين يستقبلونها بأقل سلبية، والمحتوى يعرف عموما من خلال البحث الأكاديمي الذي يتم تعليمه، أما عن طرق التدريس المستخدمة فتكون على شكل مؤتمرات، محاضرات، عروض سمعية بصرية .... وتقتصر أنظمة التقييم على قياس درجة الحفظ لدى الطلبة للمعارف التي تم تدريسها لهم".

ب- نموذج الطلب: وهو معاكس للنموذج الأول، إذ يقوم على احتياجات ودوافع وأهداف الطلبة، ففي هذا النموذج "يصمم التعليم على أساس تكوين بيئة ملائمة لاكتساب المعارف، والمعلمين هم مساعدين في حين أن الطلبة لهم دور فعال في المساهمة في تعليمهم. كما أن المعارف التي سيتم اكتسابها تضبط في الأساس وفقا لاحتياجات الطلبة في أنشطتهم المستقبلية وممارساتهم التطبيقية

يجمع هذا النموذج غالباً تقنيات بيداغوجية تلقي الضوء على المناقشات، الاستكشافات والتجارب، البحوث المكتبية وشبكة الأنترنت، أعمال تجريبية في المخابر - الدراسات الميدانية ، النقاشات الجماعية...، كما تكون نظم التقييم في معظمها من أجل إختيار وإستعادة أراء الطلاب وأفكارهم حول ما تعلموه .

ج- نموذج الكفاءة : "يهدف هذا النموذج إلى تنمية وتطوير إستعدادات الطلبة في حل المشكلات المعقدة باستعمال المعارف والاستعدادات المفتاحية، حيث التعليم هنا يكون تشاركيا بين المعلم والطالب، إذ يصبح المعلمون مدربين أو مطورين ، بينما الطلاب في حين الطلبة عملاء يوسعون معارفهم فعليا من خلال التفاعل مع معلميهم وأصدقائهم في المحاضرة لإعداد المعرفة التي سيكتسبونها ، وهذا هو الأساس لحل المشكلات التي قد تواجههم في حياتهم المهنية" .

د- المحاكاة والألعاب : يقترح بعض الباحثين إستعمال أسلوب المحاكاة كونه يساعد الطلبة على تطوير استراتيجياتهم وإتخاذ عدد من القرارات من أجل ضمان نجاح المؤسسة، إذ يرى Honig أن أصول البيداغوجيا التقليدية تتناقض عادة مع إحتياجات التعليم المقاولاتي، ويرى أن المحاكاة تسمح للمشاركين بتجريب أوضاع جديدة وغير متوقعة أحيانا لمجابهة بعض حالات الفشل وضمان المرونة اللازمة للبقاء مستقبلا " .

إذ يمكن للجامعة مثلا إنشاء مؤسسات مصغرة يقوم فيها الأستاذ رفقة طلابه بتجريب بعض التوجهات وتنمية المهارات والقدرات المقاولاتية ليكتسبوا خبرات ومؤهلات ومهارات جديدة، وليشكلوا أفضل التصورات عن ريادة الأعمال قبل الدخول في ميدان العمل الحر والمقاولاتية، أو على الأقل تجريب ذلك داخل تطبيقات إلكترونية تحاكي الواقع .

5/ استخدام أشرطة الفيديو:

عرض الفلم سيكون في بيئة أعمال يسمح للطلبة بملاحظة ومجاراة الواقع، من خلال تصرفات المسيّرين والخبراء في قطاعات مختلفة. وفي سياق التدريب لاصحاب المشاريع المستقبلية، يمكن

تزويد الفيلم المقدم بقصة حقيقية من بغض المقاولين، والتي يمكن أن تعطي أفكار وتأملات ونقاشات لاحقة.

6/ استعمال قصص الحياة:

يمكن أن تشكل قصة الحياة وسيلة تعليمية ذات أهمية للطلبة والمقاولين، وتعتبر هذه الاستراتيجية لعرض ومناقشة السيرة الذاتية للمقاولين من أجل تطوير تعلم نشاط مقاولاتي معين. كما يمكن أن تكون هذه الاستراتيجية في شكل دراسة حالة دقيقة في شكل عائق يواجهه مسيّر أو مجموعة من الدارسين أو مؤسسة ما، ويطلب من الطلبة إما تشخيص أسباب المشكل وتحليل الحالة مع اقتراح حلول، أو اتخاذ قرار باقتراح طرق وأساليب للعمل، وقد يطلب منهم مهمة واحدة من هذه المهمات أو هذه المهمات جميعاً.

7/ لعب الأدوار:

وهنا يقوم طالب أو أكثر بتمثيل أدوار عن مواقف افتراضية ذات علاقة بالمقاولاتية، يختبرون فيها معارفهم وقدراتهم ويقيّمون أنفسهم في مدى نجاحهم وإتقانهم لواجباتهم. وبالرغم من تحضير معلومات مسبقاً حول الأدوار التي يشغلونها، يمكن للطلبة أيضاً أن يبتدعوا حوارات من تلقاء ذواتهم، كما يمكن أيضاً تسجيل الأدوار على شريط بهدف تقييمها.

8/ الزيارات الميدانية لبعض المنظمات الرائدة:

وذلك بهدف التعرف عليها وعلى إمكاناتها وقدراتها وأقسامها ومجال أنشطتها وأعمالها. إن نجاح برنامج واستراتيجيات التعليم المقاولاتي في الجامعة يجب ربطها مع أماكن العمل الواقعية المخصصة مثل: المصنع، مكتب العمل.. وذلك بهدف التخطيط والتطبيق الفعال للخطة الدراسية أو المنهاج الدراسي دون التعرض للأخطار أو للأعباء المالية الباهظة التي من الممكن أن يتعرض لها المتدرب فيما لو قام بهذا التدريب على أرض الواقع.[1]

الهامش (المصدر):

من خلال هذا، نستخلص أن استراتيجيات التعليم المقاولاتي هي من أهم الأساليب البيداغوجية التي ترتبط بين المعرفة التي يملكها المعلم وتطبيقاتها التربوية داخل العملية التعليمية. حيث تتأثر هذه الاستراتيجيات بعدة عوامل، مثل: خبرة المعلم، ونوع المادة الدراسية، والعوامل التنظيمية والإدارية، كما تؤثر بدورها في طرق تعلم الطلبة ونتائج التعليم. ومن أهم هذه الاستراتيجيات:

نموذج العرض: الذي يرتكز على نقل المعارف من المعلم إلى الطالب من خلال المحاضرات والعروض السمعية البصرية، ويكون فيه المعلم المصدر الأساسي للمعلومات بينما يقتصر دور الطلبة على الاستقبال

نموذج الطلب: الذي يركز على احتياجات الطلبة ودوافعهم، حيث يصبح المعلم موجهاً ومساعداً، ويشارك الطلبة بفاعلية في عملية التعلم من خلال المناقشات والبحوث والدراسات الميدانية.كما يبرز نموذج الكفاءة: الذي يهدف إلى تنمية قدرة الطلبة على حل المشكلات المعقدة وتطبيق المعارف في

[1] - العوضي محمد علي، بعنوان "تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

مواقف عملية، من خلال تفاعل مشترك بين المعلم والطالب.إضافة إلى ذلك، تعتمد استراتيجيات التعليم المقاولاتي على أساليب حديثة تُمكّن الطلبة من تجربة مواقف واقعية واتخاذ قرارات إدارية، واستعمال الأفلام التعليمية وقصص الحياة الواقعية للمقاولين ودراسات الحالة ولعب الأدوار. حيث تساعد هذه الأساليب على تنمية التفكير التحليلي والمهارات القيادية لدى الطلبة، كما تساهم الزيارات الميدانية للمؤسسات في ربط الجانب النظري بالتطبيق العملي، مما يسمح للطلبة بالتعرف على بيئة العمل الحقيقية واكتساب الخبرة اللازمة لممارسة النشاط المقاولاتي مستقبلاً.

5/ دور الأستاذ الجامعي في غرس روح المقاولاتية:

يشكل أساتذة الجامعة القاطرة العقلية والثقافية والتنموية والابداعية للمجتمع؛ فالخريج الجامعي بحاجة ماسة لتحضيره لدخول سوق العمل وإعطائه نظرة عامة حول ما يدور في السوق من النشاطات والتغيرات، وعدم تركه يصطدم بمفاجآت سوق العمل والوقوع في شبح البطالة. وهذه المهمة تقع على عاتق الأستاذ الجامعي الذي يلعب دوراً كبيراً في نشر الوعي وتغيير بعض القيم أو الأفكار، كاعتقاد الطالب الجامعي بمجرد حصوله على الشهادة الجامعية بأنه بإمكانه الحصول على الوظيفة. وباعتبار الفئات المطلوبة اكثر في سوق العمل، وهي الفئات ذوي الشهادة، وإنما توعيته هذه الشهادة الجامعية ما هي إلا تأشيرة لدخول سوق العمل. وعوضاً عن أن ينتظر من سوق العمل أن يمنح له فرصة العمل وتجنبه معاناة لمدة طويلة من البطالة أو شغل مناصب عمل لا تتماشى مع مستواه العلمي، يتم تحضيره لدخول سوق العمل بفكرة الاعتماد على النفس، وذلك من خلال إنجاز مشروع جديد أو إنشاء مؤسسة خاصة بفضل ما تعلمه في الجامعة من معارف ومهارات وقدرات، إضافة إلى توفر كل الإمكانيات اللازمة لذلك.

وبالتالي يكون قد حقق طموحاته التي تعود عليه بالفائدة وعلى المجتمع الذي ينتمي إليه. ومن هذا المنطلق يمكن القول بأن الأستاذ الجامعي يلعب دوراً هاماً جداً في غرس التوجه المقاولي لدى الطالب الجامعي، ويقصد بذلك بروز الإرادة الفردية والاستعداد الفكري لدى الطالب الجامعي في إنشاء مشروعه الخاص، وذلك في ظل ظروف معينة (أي تطوير استعدادات ومؤهلات وسلوكيات المقاولاتية عند الطلبة).[1]

من خلال هذا ، يتبيّن لنا أن الأستاذ الجامعي يُعدّ من أهم العناصر المؤثرة في المجتمع؛ لأنه يساهم في تطوير الفكر والثقافة والإبداع لدى الطلبة. فالطالب الجامعي لا يحتاج فقط إلى الحصول على المعرفة الأكاديمية، بل يحتاج أيضاً إلى التحضير الجيد لدخول سوق العمل وفهم ما يدور فيه من تغيّرات ونشاطات، حتى لا يتفاجأ بعد التخرج بصعوبة إيجاد عمل أو الوقوع في "البطالة". لذلك، يقع على عاتق الأستاذ الجامعي دور مهم، وهو توعية الطلبة وتغيير بعض الأفكار الخاطئة، مثل الاعتقاد بأن الشهادة الجامعية وحدها كافية للحصول على وظيفة. فالشهادة الحقيقية ليست "ضماناً للعمل"، بل هي مجرد وسيلة أو مدخل لدخول سوق العمل.ومن هنا يأتي دور الأستاذ في توجيه الطلبة بالاعتماد على النفس.البحث عن فرص جديدة .وعندما يكتسب الطالب هذه الروح، يصبح قادراً على تحقيق طموحاته الشخصية والمساهمة في تنمية المجتمع. لذا، يمكن القول إن للأستاذ الجامعي له دوراً أساسياً في غرس الفكر أو التوجه "المقاولاتي" لدى الطلبة، أي تشجيعهم على امتلاك الإرادة والاستعداد الفكري لإنشاء مشاريعهم الخاصة وتنمية قدراتهم وسلوكياتهم المقاولاتية.

[1] -كمال عقاب: مرجع سبق ذكره، ص 30.

وبالتالي: فإن دور الأستاذ الجامعي لا يقتصر على التعليم فقط، بل يمتد إلى توجيه الطلبة نحو العمل والإبداع والاعتماد على الذات من خلال المشاريع الخاصة، بدلاً من انتظار الوظيفة فقط.

6/ تحديات التعليم المقاولاتي:

- إصلاح المنظومة الجامعية واعتماد نظام (LMD): في العديد من التخصصات الجامعية، والذي يعد عائقاً بالنسبة للأساتذة والطلبة .
- النظام الجديد: نظام (LMD) هو تجربة أوروبية تتوافق مع البيئة التعليمية، الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية الأوروبية، ولا تتوافق مع خصائص البيئة الجزائرية.
- ضعف المناهج التعليمية المتبعة: في الجامعات الجزائرية، خاصة تلك المتعلقة بالجانب المقاولاتي، سواء من حيث محتوى البرامج، المحاور، أو الوضوح؛ حيث يتم وضع محتوياتها أحياناً من طرف غير المتخصصين في الميدان.
- التأثير السلبي لمناهج ما قبل التعليم العالي: على مناهج التعليم العالي في تبني فكر التعليم المقاولاتي؛ فنقص المناهج المسطرة من طرف وزارة التربية والتعليم (والتي تعتبر القاعدة والمنطلق لمناهج التعليم العالي) أثّر سلباً على غرس "ثقافة المقاولة".
- انفصال المناهج التعليمية للمقاولاتية عن الواقع المؤسساتي: وعدم ربط المناهج التعليمية بالواقع المؤسساتي، على خلاف ما هو معمول به في الدول الأخرى.[1]

عدم مراعاة التوازن بين الجانب النظري والتطبيقي: وهو أمر ضروري لغرس فكر مقاولاتي يتطلب مهارات عملية ميدانية.

نستخلص مم هذه إلى أن تحديات التعليم المقاولاتي تكمن في عدة جوانب مرتبطة بالمنظومة الجامعية، خاصة بعد اعتماد نظام LMD في العديد من التخصصات. فعلى الرغم من أن هذا النظام يهدف إلى تطوير التعليم وربطه بسوق العمل، إلا أنه ما يزال غير واضح بشكل كافٍ لدى بعض الأساتذة والطلبة.

كما أن هذا النظام يجسد تجربة أوروبية صممت لتتلائم مع البيئة التعليمية والاجتماعية والاقتصادية في أوروبا، وهو ما قد يجعله لا يتوافق بشكل كامل مع خصوصيات البيئة الجزائرية. بالإضافة إلى ذلك، تعاني المناهج التعليمية في بعض الجامعات من ضعف الاهتمام بالجانب المقاولاتي؛ حيث لا يتم التركيز بشكل كافٍ على تنمية مهارات المبادرة والابتكار لدى الطلبة، مما يحد من قدرتهم على إنشاء مشاريعهم الخاصة.

كما أن غياب التنسيق بين الجانبين النظري والتطبيقي في التعليم يجعل الطلبة يفتقرون إلى الخبرة العملية التي تساعدهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع حقيقية. لذلك اصبح من الضروري تطوير البرامج التعليمية وربطها بشكل أوثق بالواقع الاقتصادي، بما يساهم في تشجيع روح المبادرة ودعم إنشاء المشاريع الناشئة.

ثانياً: المشاريع الناشئة

1. أهمية المشاريع الناشئة:

تكتسي المشاريع الناشئة خلال العقدين الأخيرين مكانة هامة في الاقتصاد العالمي، وذلك لاتاثيرها على بعض المؤشرات الاقتصادية. وتبرز أهمية المشاريع الناشئة في :

[1]- هاجر بوزيان: مرجع سبق ذكره، ص 90.

خلق الوظائف وتخفيف مستويات البطالة:

تساهم الشركات الناشئة بشكل كبير في توفير فرص العمل لأفراد المجتمع؛ إذ أن فرص النمو السريع التي تميز هذا النوع من الشركات تجعلها قادرة على توليد فرص التشغيل. ولقد أثبتت العديد من الدراسات أهمية المشاريع الناشئة في خلق فرص عمل سنوياً تقدر بـ 5 ملايين خلال الفترة (1990-2005).

زيادة إنتاج السلع والخدمات:

إحداث تأثير إيجابي في المجتمع:

نظراً لأن الشركة الناشئة يمكن أن تثير الإبداع في المجتمع، يمكنها المساهمة في تغيير القيمة الموجودة في المجتمع وخلق تفكير جديد. وتماشياً مع هذا، سوف يدرك الناس أن لديهم مسؤوليات جديدة لتعلم وتطوير الوظيفي.[1]

فتح أسواق جديدة:

تخلق الشركات الناشئة أسواقاً جديدة من خلال تقديم منتجات تغير مجرى الاقتصاد العالمي، كما تولد قيمة هائلة مقارنة بالشركات التقليدية المندمجة، وهو ما يدعم المنافسة ويدفع الاقتصاد نحو التطور والنمو.

تعزيز البحث العلمي:

يمكن للمشاريع الناشئة أن تساهم بشكل كبير في مجالي البحث والتطوير، لأنها غالباً ما تتعامل مع التكنولوجيات العالمية والخدمات القائمة على المعرفة؛ حيث يعمل فريق البحث والتطوير في الشركة الناشئة كباحث عن الابتكار، مما يحافظ على نمو واستمرارية الشركة. [2]

نستنتج أن المشاريع الناشئة تساهم في تقليص البطالة عبر توفير فرص تشغيل جديدة للأفراد، وتسهل إدماجهم في سوق العمل. كما أنها تولد عدداً معتبراً من الوظائف سنوياً، مما يعكس دورها الفعال

[1] - قلمين رمزي وعرموج يوسف: دور حاضنات الأعمال في دعم وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

[2] - بوعيشة الطاهر: دور حاضنات الأعمال في دعم الشركات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مقاولاتية، 2021 / 2022، ص 46.

في تنشيط الاقتصاد ومن جهة أخرى، تساهم هذه المشاريع في زيادة إنتاج السلع والخدمات بفضل اعتمادها على الابتكار والتكنولوجيا الحديثة، الأمر الذي يرفع من مستوى الإنتاجية ويعزز النمو الاقتصادي. كما تتميز هذه المشاريع بمرونتها العالية وقدرتها على التكيف مع متطلبات السوق المتغيرة، مما يجعلها عاملاً مهماً في تطوير النشاط الاقتصادي وتحقيق التنمية.

وتعتبر هذه المشاريع كذلك محركاً رئيسياً للتطور الاقتصادي والاجتماعي، فهي تساهم في تقديم حلول مبتكرة للتحديات التكنولوجية والاجتماعية، مما يعزز من النمو الاقتصادي ويخلق بيئة تنافسية تحفز الشركات الكبيرة على تحسين أدائها."

2- خصائص المشاريع الناشئة:

تتميز المشاريع الناشئة بعدة خصائص، منها:

شركات شابة: هدفها البقاء على قيد الحياة، وأمامها خياران: إما التطور والنجاح، أو الإخفاق والزوال والخسارة.

- النمو السريع والقدرة على إدخال مردود كبير في وقت قصير: فهي شركات قادرة على توليد أرباح كبيرة جدًا.
- مؤسسات تتعلق بالتكنولوجيا وتعتمد بشكل رئيسي عليها.
- رأس مال صغير ومردود عالي: تتطلب تكاليف صغيرة جدًا بالمقارنة مع الأرباح التي تحصل عليها.

-قدرة تأقلمها مع المحيط الخارجي وامتداد نطاقها إلى المناطق الناشئة: إضافة إلى قلة الانتشار الجغرافي.

-قدرتها على الابتكار وتطوير منتجات جديدة: نظراً لانخفاض تكلفة ذلك بـ 24 مرة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة. [1]

ونستخلص من خلال هذه الخصائص أن المشاريع الناشئة هي مؤسسات جديدة تهدف إلى النجاح والاستمرار في السوق رغم الصعوبات.

المخاطر مثل الفشل أو الخسارة، تتميز بسرعة النمو وقدرتها على تحقيق أرباح كبيرة في وقت وجيز. تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا والابتكار، وتحتاج إلى رأس مال فيه مخاطرة بسبب ارتفاع التكاليف في البداية، كما أن لديها قدرة على التوسع السريع والدخول إلى أسواق جديدة، وتتميز بالمرونة في تطوير منتجات وخدمات جديدة بتكلفة أقل مقارنة بالمؤسسات الكبيرة."

3-أنواع المشاريع الناشئة:

يحتاج رواد الأعمال إلى معرفة أنواع الشركات الناشئة حيث يتمكنوا من إيجاد أفضل منصة لتنفيذ الفكرة، ويمكن أن نميز خمسة أنواع من الشركات الناشئة تتمثل في: [2]

[1] - رشيد شداد وعادل عبداوي: الابتكار في المؤسسات الناشئة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - تخصص مقاولاتية، 2021 - 2022، ص 49

[2] - عياشية سلمى ومومني ربح: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية سيدي عبد الله، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية،

شركات الأعمال الصغيرة:

يعتبر هذا النوع من أكثر الأنواع انتشاراً في عالم المؤسسات الناشئة، ولا غنى عنه في أي جانب من جوانب الحياة، ونتعامل معه بشكل أو بآخر كل يوم من حياتنا. وعليه، فإن هذا النوع من المؤسسات يهدف بالأساس إلى خلق كيان اقتصادي ضخم ، لأنه يركز فقط على خدمة المحيط الخاص به، والاعتماد على العمالة المحلية القريبة من مقر العمل. كما أن أصحاب هذه المؤسسات لا يطمحون كثيراً للربح الوفير، حيث أن أغلب أصحاب الأعمال الصغيرة يرغبون فقط في حياة كريمة لأنفسهم ولعائلاتهم.

- المؤسسات الناشئة المرتبطة بنمط الحياة:

تعتبر هذه المؤسسات الناشئة الناتج الحقيقي من نجاحات في ربط شغف الأشخاص وحبهم لشيء معين بمجال عملهم، والذي أثبت نجاحه بشدة في الفترة الحالية؛ مثال: لنفترض أن هناك شخصاً يحب الغوص والحياة السمكية والبحرية، فسيكون اختياره لمشروع تأجير أدوات الغوص والصيد في إحدى المنتجعات أو القرى السياحية هو أفضل ما يقدمه ليرضي شغفه في الحياة، وليكون بجوار ما يحبه من عالم البحار والأسماك.

- المؤسسات الناشئة القابلة للبيع:

هذا النوع من المؤسسات الناشئة منتشر أكثر في المجتمعات التي تحتوي على فرص تمويلية أكبر من غيرها من الدول الأخرى، فهو بشكل أو بآخر نوع من الاستثمار في الأفكار، وليس الغرض منه التوسع والربح من النشاط نفسه فيما بعد. لنقل أن صاحب موقع إلكتروني متخصص في مجال معين، يمكنه العمل على هذا الموقع لفترة من الوقت ليس بهدف تحقيق الأرباح على المدى البعيد، ولكن بهدف الحصول على أفضل العروض لبيع موقعه حقاً. عليه فقط العمل بجد على فكرته للفت نظر الجهات والمؤسسات الكبرى في مجاله، وفي الوقت المناسب حتى يلقى العرض الذي يرضيه. ففي السنوات الأخيرة ظهر هذا النوع وبشدة خصوصاً في عالم التكنولوجيا، مثل ما حدث عندما اشترت مؤسسة "فيسبوك" مؤسسة "واتساب" ومؤسسة "إنستغرام" والتي عملت بدورها في الفترة الأخيرة على رفع قيمتها في السوق بغرض الحصول على أفضل العروض لبيعهما.

- المؤسسات الناشئة بهدف مجتمعي:

لا تسعى لتحقيق الأرباح في المقام الأول، ولكن ما يعنيها أولاً هو جعل العالم يبدو بشكل أفضل من خلال دورها وما تقدمه من خدمات مجتمعية مختلفة تساهم في تحسين هذا العالم. لا يمكن التأكد بأن تلك المؤسسة الناشئة لا تهتم مطلقاً بتحقيق الربح، ولكن تحقيق الأرباح يأتي

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2021-2022، ص 13.

كهدف ثانوي، ويكون دور هذه الأرباح هو التوسع في العمل المجتمعي وخدمة النطاق المحيط بهذه المؤسسة لتحقيق ما ترمي إليه من تحسين وتطوير هذا المجتمع الذي نشأت من أجله. [1]
ومن خلال ما تقدم، يمكن أن نستخلص أن المشاريع الناشئة تنقسم إلى 4 أنواع رئيسية:

مشاريع الأعمال الصغيرة:وهي الأكثر انتشاراً، والهدف الأساسي من تأسيسها هو تحقيق دخل لصاحبها وتحسين مستوى معيشته. مثل المشاريع المحلية التي تقدم خدمات أو منتجات بالاضافة الى المؤسسات المرتبطة بنمط الحياة:.
وهي المشاريع التي تقوم على شغف الشخص أو هوايته، حيث يقوم صاحب العمل بتحويل ما يحبه إلى مشروع يحقق له دخلاً؛ مثل المشاريع في مجال الرياضة، الحرف اليدوية، الصيد، وغيرها.

المؤسسات القابلة للنمو:
ويقصد بها المشاريع التي تسعى إلى التوسع والانتشار السريع وتحقيق أرباح كبيرة، خاصة في المجال التكنولوجي، وعادة ما تبحث هذه المشاريع عن استثمارات خارجية لتطوير نشاطها.

المؤسسات ذات الهدف المجتمعي:
وهي النوع الأخير، والتي لا يكون هدفها الربح المادي فحسب، بل تسعى أيضاً إلى خدمة المجتمع وحل مشكلاته. في هذا النوع، يكون الربح وسيلة للاستمرار والاستدامة وليس غاية أساسية .

مراحل تكوين المشاريع الناشئة:
ما يميز الشركات المبتدئة (Startup) هو النمو المستمر، لكن الواقع غير ذلك؛ فغالباً ما يتعثرون ويمرون بمراحل صعبة وتقلبات شديدة قبل أن يعرفوا طريقهم إلى القمة والوصول إلى نجاحهم. ويمكننا تفسير ذلك عبر مراحل نتناولها على النحو التالي

المرحلة الأولى:
وتبدأ قبل مرحلة بدء التشغيل انطلاق ، حيث يقترح شخص أو مجموعة من الأفراد نموذجاً أولياً لفكرة إبداعية أو جديدة أو حتى فكرة مغامرة، مع دراسة إمكانية تنفيذها على أرض الواقع وتطويرها واستمراره في المستقبل. و البحث عن يمول التمويل في المراحل الاولى ، عادةما يكون التمويل "ذاتياً"، مع إمكانية الحصول على بعض المساعدات الحكومية.

المرحلة الثانية:
وتسمى "مرحلة الإطلاق"؛ في هذه المرحلة يتم إطلاق الجيل الأول من المنتج أو الخدمة، وحيث يكون الأمر المجهول، فإنها تُعد من أصعب ما يمكن أن يواجهه المقاول.في هذه المرحلة في

[1]- أسامة الهيلة: حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2022 - 2023، ص 15.

إيجاد شخص يتبنى الفكرة على الأرض ويمولها مالياً. وعادة ما يلجأ رائد الأعمال في هذه المرحلة لمن يعرفهم، فغالباً ما يكون الأقارب والزملاء هم المصدر الأول الذي يلجأ إليه المقاول للحصول على تمويل. كما يمكن الحصول على التمويل من قبل الأشخاص المستعدين لتحمل المخاطر والمخاطرة بأموالهم إذا جاز التعبير، خاصة في البداية حيث تكون درجة الخطر مرتفعة.في هذه المرحلة، يحتاج المنتج للترويج كثيراً، وعادة ما يكون سعره مرتفعاً، ويتم استخدام وسائل الإعلام للإعلان عن المنتج.

المرحلة الثالثة :

تسمى هذه المرحلة بـ "مرحلة الانطلاق المبكر والنمو". هنا يصل المنتج إلى ذروته ويصبح الحماس كبيراً، ثم يتوسع ويسود العرض، ويصل المنتج إلى ذروة في مضامينه. قد يحدث في هذه المرحلة أن يتوسع النشاط خارج نطاقه اي المستهلكين الأوائل، وهنا يبدأ الضغط السلبي حيث ترتفع نسبة المعارضين للمنتج، ويبدأ في التراجع، وتظهر العوائق التي تؤدي به إلى التراجع إلى الوراء.

المرحلة الرابعة :

المقصود بهذه المرحلة هو "الانزلاق إلى الوادي". على الرغم من وجود أصحاب رؤوس الأموال المخاطرة والذين يمولون المشروع، إلا أنه يستمر في التراجع حتى يصل إلى مرحلة تسمى "وادي الحزن" أو "وادي الموت"، وهذا ما يؤدي إلى خروج المشروع من السوق.

المرحلة الخامسة :

تسمى هذه المرحلة "تسلّق المنحدر". يقوم رائد الأعمال في هذه المرحلة بإجراء تعديلات على منتجه ثم يعيد إطلاقه بإصدارات جديدة، حتى تبدأ المؤسسة الناشئة في الوقوف من جديد، وتُشكّل فريق عمل موحد وتكتسب خبرات في وضع خطط يتماشون عليها، وكذلك كيفية تطبيقه بكفاءة وإصدار المنتج مع تعديل سعره وتسويقه على أوسع نطاق.

المرحلة السادسة :

تسمى "مرحلة النمو المرتفع". في هذه المرحلة، يطورون المنتج في شكله النهائي، فيخرج من مرحلة التجريب والاختبار ووضعه في السوق المناسب له، فتنطلق وتبدأ المؤسسة في النمو والارتفاع بشكل مستمر، حيث الاحتمال هو أن 20% أو 30% من الجمهور المستهدف قد تبنى مرحلة الابتكار الجديد، فتبدأ مرحلة اقتصاديات الحجم والأرباح الضخمة.

نستخلص أن المشاريع الناشئة تمر بعدة مراحل متتالية تعكس تطور المشروع من مجرد فكرة أولية إلى مؤسسة قائمة في السوق،

مرحلة بدا التشغيل:تظهر فكرة المشروع لدى فرد أو مجموعة من الأفراد، حيث يتم التفكير في إمكانية تحويلها إلى مشروع واقعي، مع البدء في البحث عن الموارد والدعم اللازمين لتمويلها. ثم مرحلة الإطلاق:وفيها يتم طرح النموذج الأولي للمنتج أو الخدمة في السوق. تُعد هذه المرحلة حساسة جداً بسبب ارتفاع مستوى المخاطرة وقلة الموارد، لذلك يعتمد أصحاب المشاريع فيها غالباً على التمويل الذاتي. بالاضافة الى مرحلة الانطلاق المبكر والنمو:يبدأ المشروع في هذه المرحلة بجذب الزبائن وتوسيع نشاطه تدريجياً. تسعى المؤسسة هنا إلى تحسين منتجها وتطوير استراتيجياتها من أجل

تحقيق الاستقرار في السوق ومواجهة المنافسة.مرحلة الانزلاق إلى الوادي: تبدأ التحديات في الظهور ويبدأ المشروع في التراجع وتظهر عدة عوائق، مما قد يؤدي في النهاية إلى خروج المشروع من السوق.

و بعدها نجد مرحلة تسلق المنحدر:في هذه المرحلة، يقف المشروع من جديد حيث يبدأ في جذب الزبائن وتوسيع نشاطه تدريجياً مرة أخرى، ويسعى المشروع إلى تحسين منتجه وتطوير استراتيجياته من أجل تحقيق الاستقرار.

و في الاخير مرحلة النمو المرتفع (المرحلة الأخيرة):

تتميز بزيادة. حجم النشاط وارتفاع الطلب على المنتج، ما يدفع المؤسسة إلى البحث عن استثمارات أكبر وتطوير أسس الإدارة والتسويق لضمان الاستمرارية وتحقيق الأرباح."

5. الرؤية الجزائرية حول المشاريع الناشئة:

ظل مفهوم الشركات الناشئة في الجزائر مبهماً خلال السنوات الماضية، وهذا نظراً لغياب إطار قانوني صريح يوضح شروط ومتطلبات إنشاء هذا النوع من المؤسسات. إلى أن كشفت الجريدة الرسمية في المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر عن إنشاء "اللجنة الوطنية لمنح علامة مؤسسة ناشئة ومشروع مبتكر وحاضنة أعمال". وتم استحداث هذه اللجنة بهدف المساهمة في تشخيص المشاريع المبتكرة وترقيتها، والمشاركة في الترقية المستمرة للنظام البيئية للمؤسسات الناشئة. ووفقاً لهذا المرسوم، فإن المؤسسة الناشئة هي كل مؤسسة خاضعة للقانون الجزائري وتحترم المعايير الآتية:

-يجب ألا يتجاوز عمر المؤسسة 8 سنوات.

- يجب أن يعتمد نموذج أعمال المؤسسة على منتجات أو خدمات أو نموذج أعمال أو فكرة مبتكرة.

- يجب ألا يتجاوز رقم الأعمال السنوي المبلغ الذي تحدده اللجنة الوطنية.

- أن يكون رأس مال الشركة مملوكاً بنسبة 50% على الأقل من قبل أشخاص طبيعيين أو صناديق استثمار معتمدة أو من طرف مؤسسات أخرى حاصلة على علامة "مؤسسة ناشئة".

يجب أن تكون إمكانية نمو المؤسسة كبيرة جداً بما فيه الكفاية.

يجب ألا يتجاوز عدد العمال 250 عامل.

تُمنح علامة "مؤسسة ناشئة" لمدة 4 سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة.

تخول هذه العلامة لصاحبها الحصول على تدابير مساعدة ودعم الدولة.[1]

[1] - المادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر، الجريدة الرسمية، العدد 55، الجزائر.

ويتضح لنا من خلال هذا العرض وضعية المؤسسات الناشئة في الجزائر والتطور الذي عرفه هذا المفهوم في السنوات الأخيرة؛ فقد كان إنشاء هذا النوع من المؤسسات سابقاً يتم في غياب إطار قانوني واضح، إلى أن صدر المرسوم التنفيذي رقم 20-254.

وفقاً لهذا المرسوم، تُعد المؤسسة ناشئة إذا توفرت فيها الشروط التالية:

أن تكون خاضعة للقانون الجزائري.

ألا يتجاوز عمرها 8 سنوات.

أن يعتمد نشاطها على فكرة أو منتج أو خدمة مبتكرة.

ألا يتجاوز رقم أعمالها السنوي السقف الذي تحدده اللجنة الوطنية.

أن يكون رأس مالها مملوكاً بنسبة كبيرة لأشخاص طبيعيين أو لمؤسسات أخرى حاصلة على نفس العلامة.

وتُمنح علامة "مؤسسة ناشئة" لمدة أربع سنوات قابلة للتجديد مرة واحدة، وتسمح لصاحبها بالاستفادة من تدابير دعم ومرافقة ومزايا مختلفة تهدف إلى تشجيع الابتكار ودعم روح المبادرة في الاقتصاد الوطني.

6. التحديات التي تواجهها المشاريع الناشئة في الجزائر:

تخضع المشاريع الناشئة خلال مزاولتها لنشاطها لمجموعة من التحديات، حيث تشمل مايلي :

[1]

أن المشاريع الناشئة في الجزائر تخشى من عدم تلقي رواتبها من قبل المؤسسات وهذه الاخيرة تمتلك كل القوة، كما أن التشريع الجزائري لايحمي الخدمات المبتكرة. لذلك، حتى لو رفعت الشركات الناشئة دعوى قضائية ضد الشركة الزبون لعدم دفعها نظير الخدمة، سيكون ذلك عديم الفائدة بل يحتاج إلى وقت طويل ومكلف.

السوق الصغيرة: مع أن الشركات الناشئة العربية عددها أقل من تلك الغربية، إلا أن هذا له تبريره بصغر حجم السوق العربي عموماً. هناك عدة عوامل تلعب دوراً في جعل السوق صغيراً، سواء عدد السكان، نسبة انتشار الإنترنت، تسهيل الدفع الإلكتروني.

رواد أعمال بدون خبرة: تأسيس شركة ناشئة أمر مختلف كل الاختلاف عن قراءة بضعة كتب وقصص نجاح ومشاهدة بعض الأفلام الوثائقية. الأمر يحتاج لخبرات متنوعة لنفس الشخص؛ فلو كنت مبرمجاً متقناً لعملك و عدة لغات مبرمجة ولديك بالفعل عدة مواقع، لكن عليك أن تلم ببعض أساسيات الإدارة مثل الهيكل التنظيمي وفرق العمل، والتسويق و الخبرة .

[1] -سويج منى و اخرون : واقع و افاق المؤسسات الناشئة في الجزائر ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية ، مجلد 7 ، العدد 3 ، 2026/01/03 ، ص 418 .

فريق العمل: يظهر هذا التحدي بداية من أنه لا يوجد قسم موارد بشرية في الشركة به استقطاب للموظفين للعمل فيها بل يبدأ الأمر بالبحث في دائرة المعارف والطلب منهم ترشيح بعض الموظفين وهنا يدخل عامل المحاباة بالمنتصف ليؤثر على مبدأ التوظيف بناءًا على الكفاءة وليس المجاملة.

التمويل: تتفق كل الشركات الناشئة بأن أبرز تحدي أمامها للحصول على التمويل بمختلف أشكاله. ولحسن الحظ، بدأت تظهر مبادرات وشركات استثمار مخاطر وحتى مسرعات النمو ولو بشكل تدريجي وخجول في المنطقة العربية لتشجيع وتسهيل الحصول على تمويل.

التشريعات: معظم دول العالم العربي لا تحوي قوانين الشركات الخاصة؛ فمعظم قوانينها تعود لعقود مضت لم تكن قد ظهرت فيها عبارة مشاريع ناشئة ومعاملة المشاريع الناشئة مثله مثل أي مشروع محدود المسؤولية، فالمشروع الناشئ لا يحتاج بالضرورة إلى مقر فيزيائي وموظفين متواجدين فيه.[1]

و نستخلص أن المشاريع الناشئة تواجه عدة صعوبات من أهمها نقص الخبرة في تسيير العمل، خاصة في مجال تسيير الموارد البشرية؛ حيث يصعب في البداية اختيار الموظفين المناسبين بسبب قلة الإمكانيات .

كما يعد التمويل من أكبر التحديات، لأن الحصول على رأس المال ليس سهلاً، وغالباً ما تواجه هذه المؤسسات مشكلة في إقناع البنوك والممولين.

كما تعاني أيضاً من الإجراءات القانونية والتنظيمية التي تكون معقدة أحياناً، خاصة في السنوات الأولى. بالإضافة إلى ضغط المنافسة من المؤسسات الكبيرة، وصعوبة الاستمرار في السوق مع محدودية الإمكانيات والموارد.

ثالثاً: علاقة التعليم المقاولاتي بالمشاريع الناشئة

تتمثل العلاقة بين التعليم المقاولاتي والمشاريع الناشئة في كون التعليم المقاولاتي يمثل الأساس الذي يساهم في إعداد وتأهيل الأفراد لإنشاء وتطوير مشاريعهم الخاصة؛ فهو يعمل على تنمية روح المبادرة والابتكار لديهم، ويكسبهم المعارف والمهارات الضرورية كإعداد خطط الأعمال ودراسة السوق وتسيير الموارد واتخاذ القرارات المناسبة وهذا ما يساعدهم على تحويل أفكارهم إلى مشاريع ناشئة قابلة للتطبيق والنمو.

كما يساهم التعليم المقاولاتي في تعزيز ثقة الأفراد بأنفسهم وتشجيعهم على خوض تجربة إنشاء مشاريعهم الخاصة بدل الاعتماد فقط على البحث عن وظيفة، كما أن المشاريع الناشئة تعتبر نتيجة مباشرة للتعليم المقاولاتي، لأنها تمثل التطبيق العملي لما يكتسبه الأفراد من معارف ومهارات، كما يساعدهم هذا النوع من التعليم في زيادة فرص نجاح هذه المشاريع واستمراريتها، مما يدعم التنمية الاقتصادية ويوفر فرص عمل جديدة داخل المجتمع.

[1] - إيمان جميل وأخرون، آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2022 - 2023، ص 39.

وبالتالي، فإن العلاقة بين التعليم المقاولاتي والمشاريع الناشئة هي علاقة تكامل؛ حيث يساهم التعليم المقاولاتي في إعداد وتأهيل الأفراد لإنشاء مشاريع ناشئة ناجحة، بينما تمثل هذه المشاريع التطبيق العملي لما يكتسبه الفرد من معارف ومهارات، مما يعزز التنمية الفردية والمجتمعية.

خلاصة الفصل:

يعد التعليم المقاولاتي آلية أساسية في تعزيز روح المبادرة وتنمية القدرات الريادية لدى الطلبة، من خلال إكسابهم المعارف والمهارات والسلوكات التي تمكنهم من تحويل الأفكار إلى مشاريع واقعية. فهو لا يقتصر على الجانب النظري فحسب، بل يركز على تنمية الكفاءات مثل الابتكار، وتحمل المخاطرة، والتخطيط، وإدارة الموارد؛ وهي عناصر جوهرية في نجاح المشاريع الناشئة. كما يساهم التعليم المقاولاتي في خلق بيئة جامعية محفزة على الإبداع ودعم إنشاء المشاريع الناشئة عبر الحاضنات الجامعية والمرافقة والتكوين التطبيقي. وبناءً على ذلك، فإن العلاقة بينهما علاقة تكامل وتأثير مباشر؛ حيث يشكل التعليم المقاولاتي قاعدة إنطلاق المشاريع الناشئة، ويساهم في زيادة فرص نجاحها واستمرارها في السوق، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية ومتطلبات سوق العمل الحديثة .

الفصل الثالث :

الاسس المنهجية للدراسة

تمهيد

1-المنهج المستخدم

2-ادوات جمع البيانات

3-مجالات الدراسة

4- العينة وخصائصها

خلاصة

تمهيد :

إن الدراسة السوسيولوجية مبنية على ضرورة تحقيق الربط بين المعالجة النظرية والميدانية للدراسة، وذلك باعتماد إجراءات منهجية تتماشى مع موضوع البحث وأهدافها، وكذا الواقع التي توجد فيه الظاهرة المدروسة، وسيتم في هذا الإطار تناول مختلف الأسس المنهجية للدراسة، بدءاً بتحديد المنهج المستخدم الذي يمكن من تحقيق أهداف البحث بالإضافة إلى الأدوات المساعدة إلى جمع المعلومات الكافية والدقيقة التي تساعدنا على الإجابة على تساؤلات الدراسة، بعدها تحديد مجالات الدراسة، المجال المكاني والمجال الزماني و البشري المتمثل في عينة من مجتمع الدراسة.

أولاً: المنهج المستخدم

تختلف مناهج البحث المتبعة باختلاف مواضيع البحث، والمنهج المناسب لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي الذي يعرف "بأنه تصوير ما هو كائن أي الوضع الراهن أو الحادثة، فهو يصف

خصائصها ومركباتها ويصف العوامل التي تؤثر عليها والظروف التي تحيط بها، وتحدد العلاقات الارتباطية بين المتغيرات التي تؤثر على تلك الظاهرة." [1]

يعتمد المنهج الوصفي في دراستنا على تحليل دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة، من خلال وصف الظاهرة كما هي دون تدخل الباحث في تغييرها، حيث يتم جمع البيانات من عينة الدراسة باستخدام أدوات مناسبة كالملاحظة والاستمارة، بهدف رصد آراء الطلبة ومستوى استفادتهم من هذا النوع من التعليم.

ويركز هذا المنهج على تحديد العلاقة بين متغيرين الدراسة (التعليم المقاولاتي) و(نمو المشاريع الناشئة)، من خلال الكشف عن المهارات والمعارف التي يكتسبها الطلبة من خلال التعليم المقاولاتي، بالإضافة إلى إبراز أهم التحديات التي تواجههم والتي تحد من فعالية هذا التعليم.

ويعتمد على التحليل الإحصائي للبيانات، ثم يتم تفسير النتائج واستخلاص دلالاتها، مما يسمح بتقديم صورة واضحة عن واقع التعليم المقاولاتي ودوره في تحفيز نمو المشاريع الناشئة.

ثانياً: أدوات جمع البيانات :

يحتاج أي باحث لأدوات ووسائل تتماشى مع طبيعة الموضوع والإمكانيات المادية والمعنوية للباحث بهدف الحصول على المعلومات اللازمة وتنظيمها، ومن بين الأدوات المستخدمة في الدراسة هي: الملاحظة، الاستمارة.

1-الملاحظة :تعد الخطوة الأولى في البحث العلمي ومن أهم الوسائل لجمع البيانات الميدانية هي الملاحظة، حيث تعتبر من أسهل وسائل جمع البيانات والمعلومات الخاصة بالظاهرة من الواقع، حيث تساعدنا في تحليل وتفسير المعطيات الميدانية، وذلك من خلال الزيارات المتكررة في الجامعة، والملاحظة بالعين المجردة للمؤشرات المرتبطة بالموضوع والموجودة في مؤسسة البحث وكذا التعامل الإداري مع أغلبية الطلبة بالجامعة.

[1] - كامل محمد المغربي: أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،عمان،2006، ص 95.

حيث تعرف أنها "المشاهدة والمراقبة الدقيقة لسلوك أو ظاهرة معينة، وتسجيل الملاحظات أولاً بأول، كذلك الاستعانة بأساليب الدراسة المناسبة لطبيعة ذلك السلوك أو تلك الظاهرة بغية تحقيق أفضل النتائج والحصول على أدق المعلومات" [1]

ولقد تم الاعتماد على الملاحظة كأداة مساعدة حيث ساعدتنا في الاطلاع على بعض المعلومات التي لا يمكن الحصول عليها عن طريق الأدوات الأخرى، وتكوين فكرة حول دور التعليم.

المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة بجامعة الشاذلي بن جديد بالطارف، فمن خلال ملاحظتنا الأولية تبين لنا أن التعليم المقاولاتي أصبح يحظى باهتمام متزايد حيث يتم إدراجه ضمن البرامج التعليمية من خلال بعض المقاييس والدورات التكوينية التي تهدف إلى نشر ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة.

كما لاحظنا كذلك أن هذه البرامج تركز بدرجة كبيرة على الجانب النظري، من خلال تقديم مفاهيم حول إنشاء المشاريع مع وجود محاولات محدودة لتجسيد الجانب التطبيقي عبر بعض الورشات أو الأنشطة التطبيقية.

كما لاحظنا تفاوتاً في تفاعل الطلبة أو يبدي البعض اهتماماً واضحا بانشاء مشاريع ناشئة مع وجود نقص نسبي في الهياكل الداعمة داخل الجامعة مثل حاضنات الأعمال أو برامج المرافقة المستمرة، مما يحد من إمكانية تحويل الأفكار إلى مشاريع ناشئة على أرض الواقع.

كما لاحظنا دور الأساتذة مهم في توجيه الطلبة، إلا أن استخدام الوسائل الحديثة والتقنيات الرقمية في التعليم المقاولاتي لا يزال بحاجة إلى تطوير أكبر.

2-الاستمارة

تعد الاستمارة من أكثر الأدوات المستخدمة في جمع البيانات خاصة في العلوم الاجتماعية، وقد اعتمدنا في إطار بحثنا حول موضوع "دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة" على الاستمارة كأداة رئيسية لجمع البيانات التي يتطلبها البحث، حيث تُعرف على أنها "أداة للحصول على البيانات والمعلومات والحقائق المرتبطة بواقع معين أو ظاهرة محددة، وذلك في ضوء مجموعة من الأسئلة يطلب من المبحوثين الذي وُجهت لهم الاستمارة الإجابة عليها." [2]

---

[1] -محمد سرحان علي المحمودي: مناهج البحث العلمي، دار الكتب للنشر والتوزيع، ط3،اليمن، 2015، ص 149.

[2] - سعد سلمان المشهداني: منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1الأردن - عمان، 2019، ص 167.

وقبل الصياغة النهائية للاستمارة تم تقديمها للأستاذة المشرفة لتحكيمها وتعديل بعض الأسئلة لتكون بسيطة في متناول الجميع ليسهل فهمها والإجابة عليها، وتم الخروج بصياغة نهائية للاستمارة على ضوء ما توصلنا إليه من ملاحظات حيث وزعت الاستمارة على عينة قصدية تتمثل في طلبة ماستر تنظيم وعمل واتصال، وتم استرجاع الاستمارة على مستواهم .واحتوت الاستمارة على 31 سؤالاً موزعين على المحاور التالية :**المحور الأول :**يتضمن البيانات الأولية، التي تضمنت بيانات متمثلة في: الجنس، السن، التخصص، وهي معلومات تهدف إلى تحديد المواصفات العامة لمجتمع البحث، حيث تفيدنا في تقديم توضيحات أكثر لصفات العينة وخصائصها.

المحور 2 :تناول بيانات حول المعارف والمهارات المكتسبة من خلال التعليم المقاولاتي، وتضمن 9 أسئلة تعرفنا من خلالها حول المعارف التي يكتسبها الطلاب مثل التفكير والإبداع وتنمية التعاون الجماعي.

المحور 3 :تضمن بيانات حول مدى إدماج التعليم المقاولاتي في البرامج والمناهج التعليمية، وقد شمل 9اسئلة تعرفنا من خلالهم على درجة حضور هذا النوع من التعليم داخل المناهج التربوية والأنشطة البيداغوجية، ويسمح لنا هذا المحور بتحديد مدى فعالية المنظومة التعليمية في إعداد الطلبة لمواجهة متطلبات السوق وتشجيعهم على التوجه نحو إنشاء مشاريعهم الخاصة.

المحور 4 :يركز هذا المحور على التحديات التي تواجه الطلبة في التعليم المقاولاتي، من خلال تحديد مختلف الصعوبات والعوائق التي تعترض الطلبة أثناء تعلمهم للمفاهيم و

الممارسات المقاولاتية و قد شمل 10 اسئلة.

ثالثا:مجالات الدراسة :

1المجال المكاني لدراسة:

إن طبيعة دراستنا والمتمثلة في دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة فرضت علينا ضرورة اختيار ميدان يتوافق مع طبيعة هذه الدراسة، وقد وقع الاختيار على جامعة الشاذلي بن جديد، وبالتحديد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية - قسم العلوم الاجتماعية باعتبارها فضاءً أكاديمياً مناسباً لموضوع بحثنا، ويعود هذا الاختيار إلى ما توفره الكلية من بيئة تعليمية تضم طلبة يمثلون مجتمع الدراسة، إضافة إلى إمكانية الحصول على المعطيات والمعلومات المرتبطة بموضوع التعليم المقاولاتي من خلال آرائهم وتجاربهم. كما أن هذا الميدان يساعد على دراسة مدى إسهام التعليم المقاولاتي في تنمية روح المبادرة وتحفيز الطلبة على التفكير في إنشاء المشاريع الناشئة.

نبذة تاريخية عن الجامعة :

تعود نشأة جامعة الشاذلي بن جديد بالطارف إلى سنة 1992، حيث كانت في البداية ملحقة جامعية تابعة لجامعة باجي مختار عنابة. ثم تم ترقيتها إلى مركز جامعي سنة 2001، قبل أن تتحول

إلى جامعة مستقلة سنة 2012. وفي سنة 2014 سميت رسمياً بجامعة الشاذلي بن جديد. وتضم الجامعة عدة كليات من بينها كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية التي تعد من الكليات الأساسية، حيث تضم مجموعة من التخصصات من بينها قسم العلوم الاجتماعية، الذي يهتم بتكوين الطلبة في مختلف المجالات السوسيولوجية والإنسانية بما يخدم متطلبات البحث العلمي ودراسة الظواهر الاجتماعية المختلفة.

2/المجال الزمني للدراسة :

لقد تم دراسة موضوع "دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة" في جامعة الشاذلي بن جديد وبالتحديد كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم العلوم الاجتماعية

.إذ قمنا بزيارات استطلاعية للكلية وذلك على فترات متقطعة وكان حضورنا عبارة عن لقاء مع طلبة ثانية ماستر علم اجتماع اتصال وتنظيم وعمل، وكانت أول زيارة استطلاعية يوم 5 أفريل 2026 فقمنا فيها بوضع طلب إذن، أخذنا الموافقة من الجامعة يوم 17 أفريل 2026، ومن ثم على إثرها مباشرة انطلقت الدراسة الميدانية بصفة فعلية .تم شرعنا في توزيع الاستمارات من 17 أفريل 2026 وامتدت إلى غاية 28 أفريل 2026 .

هذا بالنسبة للظروف التي سمحت بنا للحصول على المعلومات من مؤسسة البحث، أما فيما يخص النتائج الميدانية، فسوف نتطرق لها في تحليل وتفسير العمل الميداني، للإجابة على ما طرحناه من تساؤلات في الجانب النظري.

3/المجال البشري للدراسة :إن مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتم دراستها، لذلك ارتأينا إلى اختيار جزء من المجتمع الأصلي لإجراء الدراسة، وتتكون عينة الدراسة من مجموعة من الطلبة من سنة ثانية ماستر علم اجتماع اتصال وتنظيم وعمل والذي بلغ عددهم 33 طالب في كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

4-العينة وخصائصها :

تلعب العينة دوراً محورياً في البحث الامبريقي لذلك يجب أن يكون مجتمع البحث ممثلاً ومتجانساً، يخدم البحث وأكثر منه على أن يقوم الباحث باختيار العينة التي يحتاجها حسب طبيعة الموضوع وأهدافه. [1]

وعليه فقد تم قصد مؤسسة الشاذلي بن جديد حيث تم اختيار عينة قصدية من مجتمع البحث وذلك لتغطية جميع الطلبة من الجنسين وذلك خدمة لهدف الدراسة.

[1] - موريس أنجليس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، دار القصبة، الجزائر، 2004، ص 301.

تقدر العينة بـ 33 طالباً، مجتمع الدراسة هو 121 طالباً آخذاً عينة تقدر بـ 27% من المجتمع الكلي موزعين كالآتي:

- **سنة ثانية ماستر علم اجتماع اتصال مقسمين على فوجين :**فوج أول 34 وفوج ثاني 32.
- **سنة ثانية ماستر علم اجتماع تنظيم وعمل مقسمين على فوجين :**فوج أول 27 وفوج ثاني 28.

حيث أن العينة القصدية تختلف عن العينة العشوائية، لأنها لا تحتسب بصيغة رياضية ثابتة مثل حجم العينة الإحصائية.

بل تعتمد على اختيار أفراد معينين عندهم خصائص تخدم موضوع الدراسة حيث يتم اختيار الافراد بشكل مقصود لانهم الاكثر ملائم للإجابة على أسئلة البحث وقد بلغ حجم العينة 33 مفردة، حيث تعتبر أنسب للموضوع كما أنها تخدم أيضاً الأهداف المحددة مسبقاً.

أما عن مواصفات عينة الدراسة وتحديد خصائصها، فحسب الدراسة الميدانية فقد تم تحديد توزيع الطلبة على النحو التالي:

جدول رقم 01: يبين توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرار	النسبة
طالبة	29	87.87%
طالب	4	12.12%
المجموع	**33**	**100%**

المصدر: رقم (01):

من خلال الجدول أعلاه نجد أن توزيع أفراد العينة حسب الجنس أن نسبة الإناث 87.87% وهي النسبة المهيمنة للإناث، في حين بلغ نسبة الذكور 12.12%، وهذا يدل على أن العينة غير متوازنة من حيث الجنس وتميل بشكل كبير نحو الإناث، وهو ما يمكن تفسيره بطبيعة التخصص أو الوسط المدروس (تخصصات العلوم الإنسانية والاجتماعية) التي غالباً ما تشهد إقبالاً أكبر من الإناث.

حيث يمكن تفسير هذا الحضور المكثف للإناث بكونهن أكثر إقبالاً على التخصصات المرتبطة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية والتي تتماشى مع اهتماماتهن، كما يعكس هذا التوزيع ملحوظاً في توجهات الإناث نحو اكتساب مهارات جديدة مرتبطة بالمبادرة والابتكار في ظل المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية. التي يشهدها المجتمع

وعليه فإن هذا التوزيع يستوجب أخذه بعين الاعتبار عند تحليل باقي النتائج مع التأكيد على أن التعليم المقاولاتي يشكل أداة مهمة لكلا الجنسين رغم اختلاف مستويات التفاعل والاستفادة.

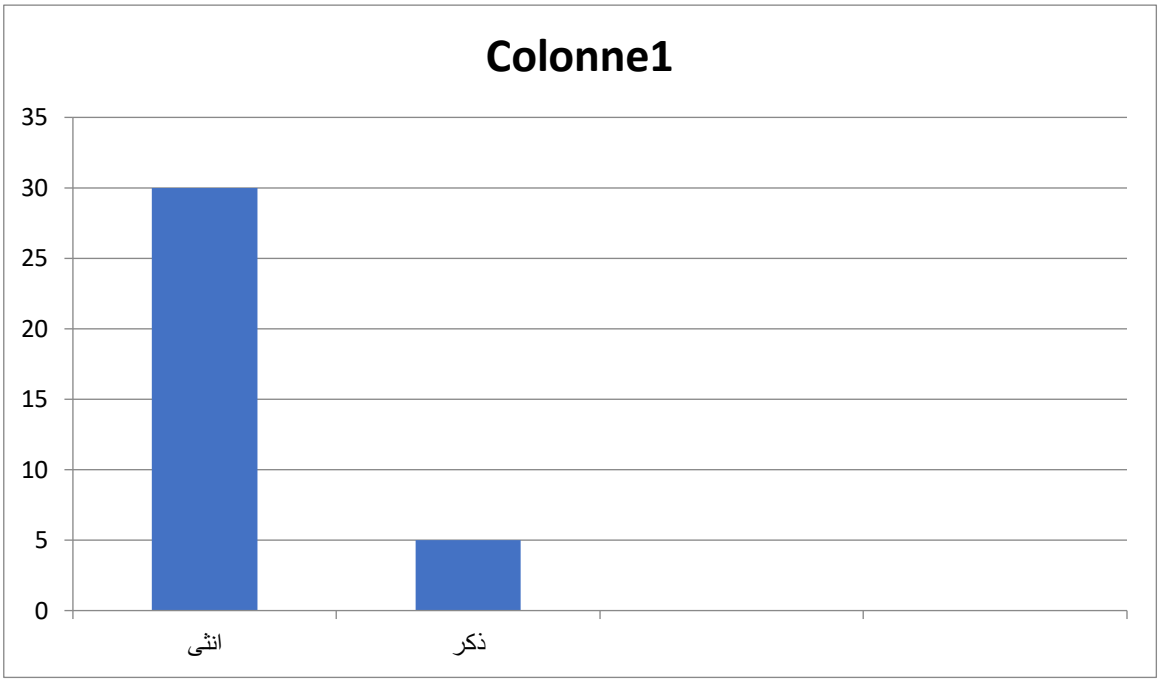

الشكل رقم (01): أعمدة بيانية توضح توزيع مجتمع العينة حسب الجنس

جدول رقم 02: يبين توزيع العينة حسب السن

الفئات (سنة(	التكرار(Fi)	النسبة(%)	مركز الفئة(xi)	xi × Fi

[20 - 25]	24	72.72%	22.5	540
[25 - 30]	5	15.15%	27.5	137.5
[30 - 35]	2	6.06%	32.5	65
[35 - 40]	1	3.03%	37.5	37.5
40فما فوق	1	3.03%	42.5	42.5
المجموع	**33**	**100%**	/	**822.5**

المصدر : السؤال رقم 02

حساب المتوسط الحسابي للسن:

$$X^{-}: \sum(fi \times xi)/fi \sum = \frac{822.5}{33} = 24.92 \approx 25$$

من خلال المتوسط الحسابي للعمر وهو 25 سنة، يشير إلى أن العينة تكون غالباً من أفراد في مرحلة الشباب المبكر أي فئة الشباب الجامعي، وهي مرحلة تتميز بارتفاع مستوى النضج، القابلية للتعلم والاستعداد لاكتساب مهارات جديدة خاصة تلك المرتبطة بالمبادرة والعمل المقاولاتي. ويعكس تركز المتوسط حول هذا السن أن الفئة العمرية [20 - 25] هي الأكثر حضوراً داخل العينة، وهو ما يدل على أن الدراسة تستند أساساً إلى آراء هذه الفئة الشابة، غالباً ما تكون في طور التكوين الجامعي، وهذه الفئة تعتبر الفئة المستهدفة في معظم برامج التعليم المقاولاتي، نظراً لقدرتها على التقاط الأفكار الجديدة وتحويلها إلى مشاريع مستقبلية.

كما أن هذا التوزيع العمري يعبر عن ديناميكية اجتماعية مهمة، حيث يمثل الشباب الفاعل الأساسي في التغيير الاجتماعي والاقتصادي خاصة في دعم المؤسسات الناشئة وتشبع روح المبادرة . في المقابل نلاحظ ضعف تمثيل الفئات العمرية الأكبر (أكثر من 35 سنة)، وهو ما يعني أن نتائج الدراسة قد لا تعكس بشكل كافٍ وجهات نظر الأفراد ذوي الخبرة المهنية الطويلة. ومع ذلك فإن هذا لا يعد نقصاً بقدر ما هو انسجام مع طبيعة الموضوع لأن التعليم المقاولاتي يرتكز أساساً على فئة الشباب باعتبارها الأكثر قابلية للاندماج في هذا النوع من التعليم.

حيث يمكن تفسير هذا بأن الجامعة كونها فضاءً اجتماعياً يغلب عليه الشباب، حيث تتشكل فيه الاتجاهات والطموحات المهنية ويعاد فيه إنتاج القيم المرتبطة بالإبداع والابتكار.

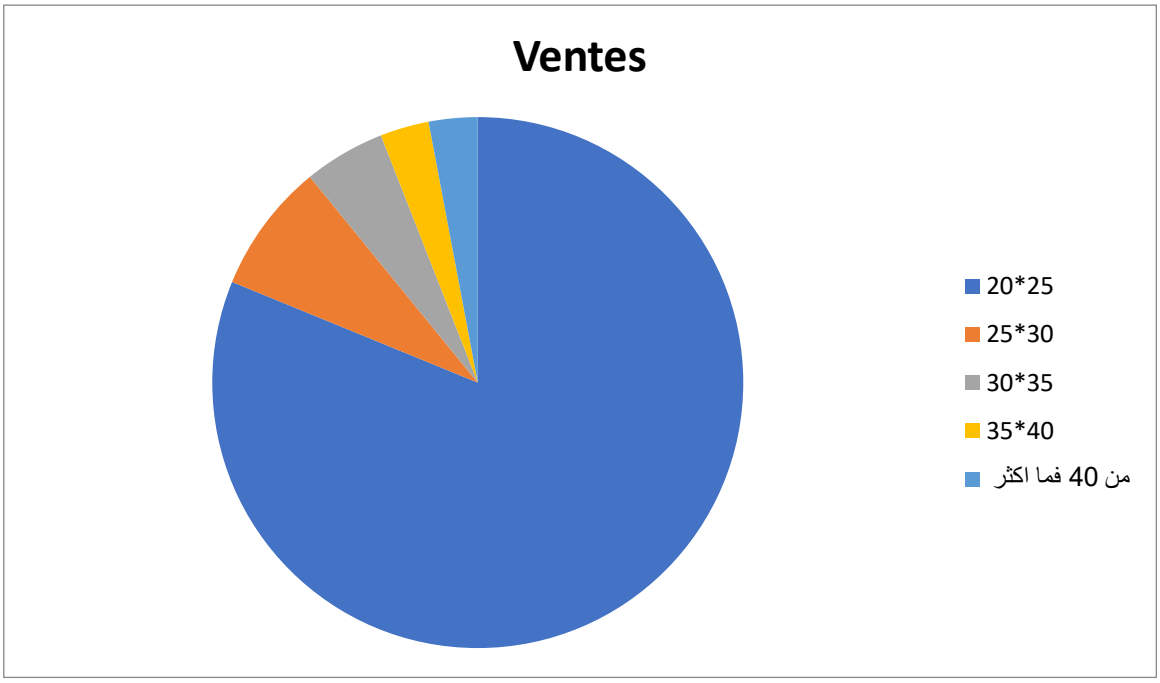

الشكل رقم (02): دائرة نسبية تبين توزيع العينة حسب السن

جدول رقم 03: يبين توزيع العينة حسب التخصص

الفئات	التكرار	النسبة
سنة ثانية ماستر تنظيم و عمل	17	51.51
سنة ثانية ماستر اتصال	16	48.48
المجموع	**33**	**100%**

المصدر السؤال رقم (03):

- من خلال الجدول أعلاه نجد أن حجم العينة الكلي يقدر بـ 33 مفردة توزعت بين تخصصين أساسيين هما تخصص التنظيم وتخصص اتصال.
- حيث بلغ عدد أفراد تخصص اتصال بنسبة 48.48%.
- في حين بلغ عدد أفراد تخصص تنظيم بنسبة 51.51%.

- هذا التوزيع يكشف عن تقارب كبير جداً بين التخصصين، إذ لا يوجد فرق عددي كبير.
- وهو ما يعكس نوعاً من التوازن شبه التام داخل العينة المدروسة.

من جهة أخرى يمكن تفسير هذا التوزيع على أنه يعكس أيضاً الواقع الأكاديمي داخل السنة الثانية ماستر حيث أن عدد الطلبة في التخصصين متقارب.

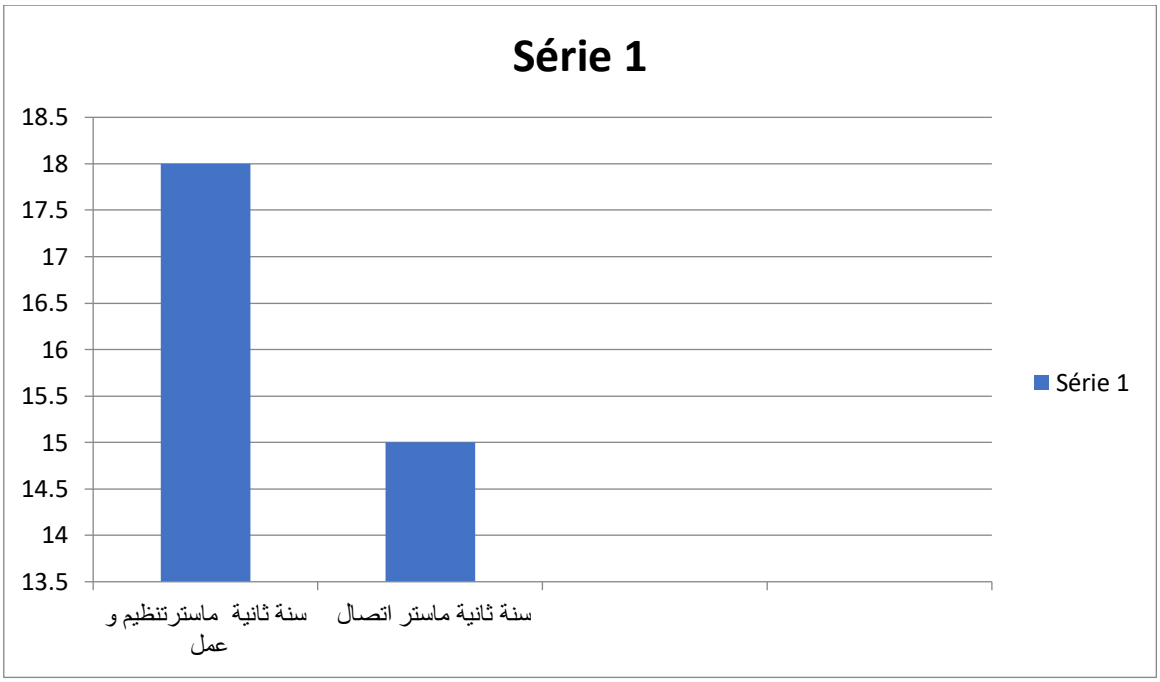

الشكل رقم (02): اعمدة بيانية تبين توزيع العينة حسب التخصص

خلاصة :

لقد تم عرض في هذا الإطار المنهجي للدراسة من خلال توضيح المنهج الذي اعتمدنا عليه وأهم أدوات جمع البيانات والمعلومات الميدانية من ملاحظة واستمارة .كذلك تطرقنا إلى مجالات الدراسة من مجال مكاني، زماني، بشري، حيث تطرقنا فيه إلى خصائص مجتمع الدراسة.

الفصل الرابع :
تحليل و تفسير العمل الميداني

اولا : المعارف والمهارات المكتسبة من التعليم المقاولاتي

ثانيا : مدى ادماج التعليم المقاولاتي في المناهج والبرامج التعليمية

ثالثا : التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي

تحليل وتفسير دور التعليم المقاولتي في تحضير نمو المشاريع الناشئة

تعد مرحلة تحليل وتفسير البيانات إحدى الركائز الأساسية في البحث العلمي، حيث يتم استغلال البيانات والمعلومات التي تم جمعها من خلال الاستمارة الموجهة لأفراد العينة عن طريق تحليلها وتفسيرها بهدف الحصول على استنتاجات توصلنا إلى النتائج الهامة والتي من خلالها نجيب على تساؤلات الدراسة المطروحة في إشكاليتها .وعليه سنتناول في هذا الفصل تحليل وتفسير البيانات والمعطيات الموجودة في الاستمارة.

أولاً: المعارف والمهارات المكتسبة من التعليم المقاولاتي :

أصبح التعليم ألمقاولتي من الركائز الأساسية في تطوير قدرات الطلبة داخل المؤسسات الجامعية، حيث يساهم في تزويدهم بمجموعة من المعارف والمهارات التي تساعدهم على مواكبة متطلبات سوق العمل والتغيرات الاقتصادية الحديثة، فمن خلال البرامج والأنشطة المقاولتية، يكتسب الطلبة معارف مرتبطة بريادة الأعمال، إعداد المشاريع، دراسة السوق والتخطيط الاستراتيجي، مما يعزز قدرتهم لإنشاء وتسيير المشاريع الناشئة .وهو ما سنحاول التطرق إليه من خلال الدراسة الميدانية وهذا ما ستبينه الجداول التالية:

جدول رقم (04) يبين المهارات التي اكتسبتها من التعليم المقاولتي

الفئات	تكرار	نسبة
تفكير ابداعي	8	24,24%
اعداد المشاريع	10	30,30%
ادارة الوقت	3	9,09%
تواصل	8	24,24%
تحمل المخاطر	4	12,12%
مجموع	**33**	**100%**

المصدر: سؤال رقم (04)

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن التعليم المقاولتي يلعب دوراً مهماً في تنمية مجموعة من المهارات الأساسية التي تساهم في تحفيز الطلبة على إنشاء مشاريع، حيث تخلص النتائج أن مهارة إعداد المشاريع جاءت في المرتبة الأولى بنسبة 30,30%، وهو ما يدل على أن التعليم المقاولتي يركز بشكل أساسي على الجانب التطبيقي، أي تمكين الطلبة من المهارات التي تركز على مشاريع واقعية، هذا يعكس توجه البرامج الملزمة بتحويل الأفكار إلى مشاريع، وتعزيز القدرة على إنشاء مشاريع ناجحة، حيث يعزز روح المبادرة، والتواصل بنسبة 24,24% لكل منهما، كما بلغت نسبة التفكير الإبداعي والتواصل 24,24% لكل منهما، مما يشير إلى أن التعليم المقاولتي لا يقتصر فقط على الجانب التطبيقي، بل يعمل أيضاً على تنمية القدرات الذهنية والاجتماعية للطلبة فالتفكير.

الابداعي بعد اساس لابتكار في المشاريع الناشئة، بينما يعتبر التواصل عنصراً جوهرياً في بناء العلاقات المهنية والعمل الجماعي وهو ما يعزز فرص نجاح المشاريع. أما مهارة تحمل المخاطر فقد سجلت نسبة 18% وهي نسبة متوسطة تعكس إدراك الطلبة لأهمية هذه المهارة في عالم المقاولاتية، لكنها تبقى أقل انتشاراً مقارنة بغيرها، قد يدل ذلك على وجود نوع من الحذر أو ضعف في ترسيخ ثقافة المخاطرة المحسوبة داخل البيئة الجامعية. كإجابة، إدارة الوقت في المرتبة الأخيرة بنسبة 9% وهو ما يمكن تفسيره بكونه لا يرتبط بالتركيز الكافي ضمن برامج التعليم المقاولاتي رغم أهميتها الكبيرة في نجاح المشاريع الناشئة.

يساهم التعليم المقاولاتي بشكل واضح في بناء قاعدة مهارية مهمة لدعم المشاريع الناشئة، لكنه لا يزال بحاجة إلى تطوير شامل يوازن بين مختلف المهارات لضمان فعاليته أكثر في الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

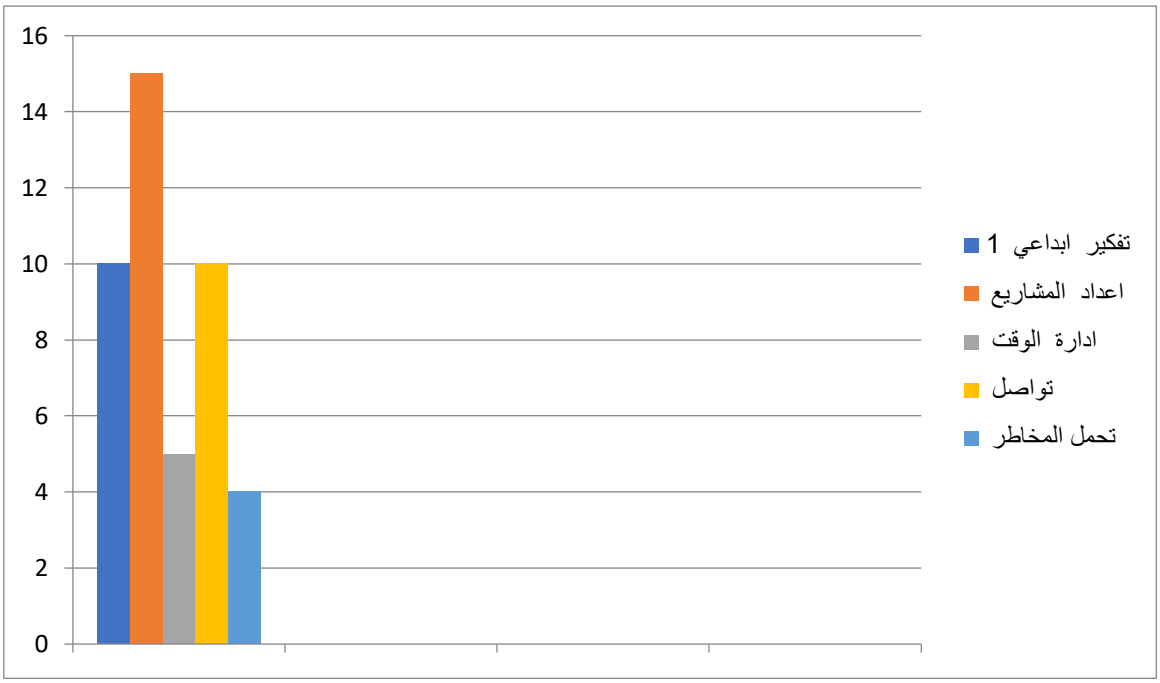

شكل رقم (04) أعمدة بيانية توضح المهارات التي تم اكتسابها من التعليم ألمقاولاتي

جدول رقم 05: يبين تطور التعليم المقاولاتي مهارات التفكير الإبداعي

فئات	تكرار	نسبة	فئات	تكرار	نسبة
نعم	24	% 72.72	يشبع على الابتكار و الابداع	5	%20,83
			إعداد المشاريع اكثر تطورا	4	%16,66
			يطور التفكير الإبداعي	10	%41,66
			لم تقدم اجابة	5	%20.83
			مجموع	24	%100
لا	9	%27.27			
مجموع	33	%100			

المصدر السؤال رقم (05)

من خلال الجدول أعلاه يتضح لنا أن هناك اتجاهاً عاماً إيجابياً لدى أفراد العينة نحو إقرارات أهمية دور التعليم ألمقاولتي في تطوير مهارات التفكير الإبداعي، وهذا بنسبة 72,72 %وهي نسبة اقناع أغلبية الطلبة بأن التعليم المقاولتي يساهم في تنمية قدراتهم على التعبير عن الذات والتواصل مع الآخرين، كما منها تطوير مهارات الاتصال الذاتي توزعت بين عدة جوانب أهمها تطوير التفكير الإبداعي حيث تصدرت على نسبة 41,66% ما يدل على أن الطلبة يرون أن التعليم المقاولتي يعزز بشكل خاص مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي وهي مهارات أساسية في العمل المقاولتي، كما يجد أنه يشجع على ابتكار أفكار جديدة بالإضافة.

إلى وجود توجهات بنسب متساوية 83%، تليها إمداد مشاريع أكثر تطور بنسبة 16% هذا يشير إلى تفاوت في درجة تأثير هذا التعليم على مختلف أبعاد الاتصال الذاتي.

في المقابل سجلت فئة التي ترى أن التعليم ألمقاولاتي لا يطور مهارات التفكير الإبداعي نسبة 27.27% وهي نسبة ليست ضعيفة تماما هذا يدل على وجود شريحة من الطلبة لا تلمس هذا الأثر بشكل واضح حيث قد يكون بعض الطلبة لا تتاح لهم فرصة كافية للمشاركة في أنشطة تطبيقية وهو ما يحد من اكتسابهم لهذه المهارات كما قد يعكس ذلك ضعف التركيز على الجانب التطبيقي داخل البرامج التعليمية أو غياب التأمل الذي ينمي مهارات التواصل بشكل مباشر.

بناء على طلبك، إليك النص الموجود في الصورة مكتوباً كما هو:

جدول رقم (06): يبين مدى فعالية التعليم المقاولاتي في تنمية روح تعاون بين الطلبة.

فئات	تكرار	نسبة
نعم	31	93.93%
لا	2	6.06%
مجموع	33	100%

المصدر : السؤال رقم 06

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن الغالبية الساحقة من أفراد العينة والتي تقدر بـ 93,93% يرون أن التعليم المقاولاتي يساهم في تنمية روح تعاون بين الطلبة، مقابل نسبة ضئيلة جدا 6,06% يرون أن التعليم المقاولاتي لا يساهم في تنمية روح التعاون بين الطلبة، هذه النتيجة تعكس وجود إجماع شبه كلي حول الدور الإيجابي للتعليم المقاولاتي في حفز الطلبة على أنشطة تطبيقية كإنجاز المشاريع الناشئة تبادل الأفكار والعمل ضمن الفرق وهو ما يفرض على الطلبة التفاعل والتعاون من أجل تحقيق أهداف مشتركة هذا النوع من التعليم ينمي لدى الطلبة مهارات التنسيق تضامن الأدوار وتحمل المسؤولية الجماعية مما يعزز روح التعاون بينهم أما الباقي يرون أنها عدم فعالية التعليم المقاولاتي في تنمية روح تعاون بين الطلبة فقد تعود إلى إنعدام التقارب التطبيقي بين الطلبة، أو إلى ضعف تطبيق بعض الأنشطة الجماعية في بعض الحالات ما قد يؤثر على إدراكهم لدور التعليم المقاولاتي في بعض الحالات.

مما يساهم التعليم المقاولاتي بشكل كبير في ترسيخ ثقافة التعاون بين الطلبة.

وهو ما يجعله أداة فعالة في إعداد جيل قادر على العمل ضمن فرق، كما يضمن متطلبات سوق العمل، ويعزز من نجاح المشاريع المقاولاتية، كما يلعب دورا محوريا في بناء العمل الجماعي والذي يعد من العوامل الأساسية لنجاح المشاريع الناشئة، فالتعاون بين أفراد الفريق يساهم في تبادل الخبرات، وتحقيق التكامل في الأداء مما يعزز فرص نجاح واستمرارية المشاريع.

جدول رقم 07 :يبين مدى إسهام التعليم المقاولتي في تعزيز الثقة بين أعضاء الفريق.

فئات	تكرار	نسبة	فئات	تكرار	نسبة
نعم	28	%84.84	بحث على تعاون	13	46,42%
			من خلال روح المبادرة والابتكار	10	30,13%
			ثم ثقة متبادلة	5	15,15%
			مجموع	28	100%
لا	5	%15.15			
مجموع	33	%100			

المصدر: سؤال رقم (07)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن الاتجاه العام [illegible] بالدور الإيجابي لهذا النوع من التعليم، حيث بلغت نسبة الذين يرون أن التعليم المقاولتي يساهم في تعزيز الثقة بين أعضاء الفريق 84,84%، وهي نسبة مرتفعة تعكس درجة عالية من الوعي لدى الطلبة بأهمية التعليم المقاولتي في تنمية مهارات العمل ضمن فريق كالتواصل وتقاسم الأدوار؛ الارتفاع يدل على أن الطلبة لا ينظرون إلى التعليم المقاولاتي فقط كوسيلة لاكتساب معارف نظرية، بل كآلية عملية تساهم في بناء سلوكيات جماعية ضرورية في الحياة المهنية خاصة في إنشاء وإدارة المشاريع، حيث ترى نسبة 46,42% منها أن هذا الإسهام يحث على التعاون في حين ترى نسبة 30,30% من خلال روح المبادرة والابتكار ضعيفة تعكس وجود بعض التخصصات .

في المقابل سجلت فئة التي ترى أن التعليم ألمقاولاتي يساهم في تعزيز الثقة بين أعضاء الفريق بنسبة 15.15%، حيث تعكس وجود بعض التخصصات أو التجارب المحدودة التي لم تمكن أصحابها من ملاحظة هذه الأثر، وقد يعود ذلك إلى ضعف التطبيق الميداني أو غياب الأنشطة التفاعلية داخل البرامج التعليمية أو حتى نقص التاطير الذي يربط بين الجانب النظري والتطبيقي.

فئات	تكرار	نسبة
تدريب الطلبة على مهارات التواصل	17	25%
تعزيز ثقافة العمل الجماعي	21	30.88%
اعتماد أسلوب حل المشكلات	13	19.11%
تعاون وتوزيع الأدوار بوضوح	11	16.17%
تدريب على حل النزاعات	6	8.82%

المجموع	68*	100%

جدول رقم (08): يبين مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في حل خلافات داخل فريق العمل

المصدر : سؤال رقم (08)

من خلال المعطيات المبينة في الجدول أعلاه تبين أن الفئة المبحوثة ركزت على تعزيز ثقافة العمل الجماعي وهو ما عبرت عنه بنسبة 30.88%، مما يدل على أن الطلبة يرون أنها ترسيخ قيم التعاون والتسامح داخل الفريق، وهو العامل الأهم في الحد من الخلافات

ان مجموع الاجابات تفوق عدد المبحوثين لان هناك اجابات تأخذ اكثر من احتمال [52]

فكلما كانت ثقافة العمل الجماعي قوية، تقل احتمالات النزاع ويصبح التعامل مع الاختلافات

أكثر مرونة. تليها تدريب الطلبة على مهارات التواصل بنسبة 25%، وهو مؤشر مهم يعكس وعي الطلبة بأن التواصل الفعال يعد أداة أساسية لتفادي سوء الفهم، الذي يعتبر من أبرز أسباب النزاعات داخل الفريق، فالتدريب المقاولاتي من خلال الأنشطة التفاعلية يساهم في تحسين القدرة على التعبير والاستماع، في حين تلتها نسبة 19.11%

أن مجموع الاجابات تفوق عدد المبحوثين لان هناك اجابات تاخذ اكثر احتمال أسلوب حل المشكلات يشير إلى أهمية تبني مقاربة عقلانية ومنهجية في معالجة الخلافات بدل تركها تتفاقم، هذا يكون جانب معرفيا ومنهجيا يكتسبه الطلبة من خلال التعليم ألمقاولاتي، أما نسبة 17.16٪ ترى أن التعاون وتوزيع الأدوار بوضوح ايغيا اذا ان غموض الادوار داخل الفريق غالباً ما يؤدي إلى احتكاكات وصراعات، وبالتالي فإن وضوح المسؤوليات يساهم في تقليل الخلافات، وهناك نسبة تقدر بـ 8.82٪ ترى أنها تميل إلى التدريب على حل النزاعات، هذا ما يدل على أن هذا الجانب لا يحظى بالتركيز الكافي ضمن برامج التعليم المقاولاتي يبرز أهميته المباشرة في إدارة الخلافات.

وما يمكن استنتاجه من خلال إجابات المبحوثين أن التعليم المقاولاتي يساهم بشكل غير فعال في حل الخلافات داخل الفرق، من خلال تنمية مهارات التواصل، وتعزيز ثقافة العمل الجماعي، واعتماد منهجية حل المشكلات، وهذه كلها عناصر أساسية لإنجاح المشاريع الناشئة، حيث يتطلب العمل المقاولاتي فريقاً متماسكاً قادراً على تجاوز المعوقات والخلافات.

* ان مجموع الاجابات تفوق عدد المبحوثين لان هناك اجابات تأخذ اكثر من احتمال

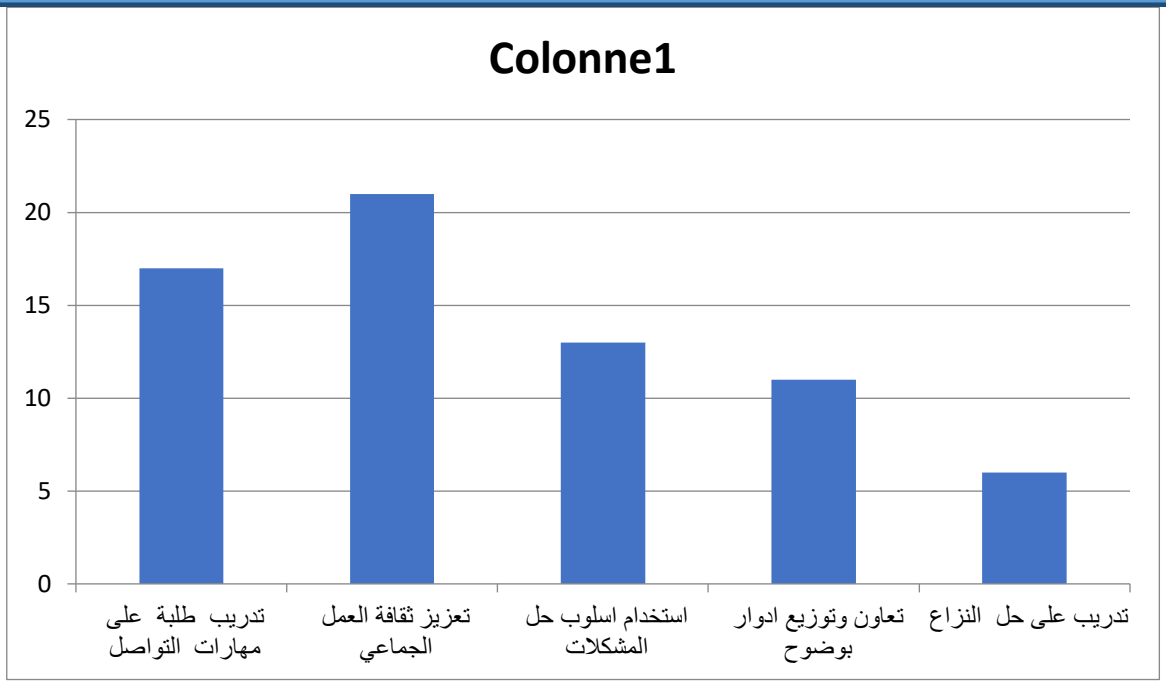

شكل رقم (05): أعمدة بيانية توضح مدى يمكن للتعليم المقاولاتي أن يساهم في حل خلافات فرق العمل.

جدول رقم (09): يبين مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير مهارات التخطيط للمشاريع

فئات	تكرار	نسبة
نعم	30	90.90%
لا	3	9.09%
المجموع	33	100%

المصدر: السؤال رقم(09)

من جدول أعلاه يتبين أن أغلبية كبيرة من أفراد العينة تقدر بنسبة 90.90% تؤكدون أن التعليم المقاولاتي يساهم في تطوير مهارات التخطيط للمشاريع، مقابل نسبة ضعيفة 9.09% يرون عكس ذلك. وتأسيساً على ما تقدم، هناك اتفاق شبه تام حول الدور الإيجابي للتعليم المقاولاتي في هذا الجانب، يكون التعليم المقاولاتي يعتمد على تدريب الطلبة على إعداد خطط المشاريع كتحديد الأهداف ووضع استراتيجيات، وهي كلها عناصر أساسية في عملية التخطيط. كما أن الأنشطة التطبيقية والمشاريع الميدانية التي يتعرف لها الطلبة تساعدهم على اكتساب خبرة عملية في كيفية التخطيط بطريقة منهجية وواقعية دقيقة. أما الذين يرون أن التعليم المقاولاتي لا يساهم في تطوير مهارات التخطيط للمشاريع فقد تعود إلى محدودية التجربة لدى بعض الطلبة أو إلى نقص في التطبيق الفعلي لمضامين التعليم المقاولاتي في بعض الحالات، مما يؤثر على إدراكهم لمدى مساهمته في تطوير هذه المهارة.

يلعب التعليم ألمقاولاتي دوراً أساسياً في تنمية مهارات التخطيط. وإن تعد من الركائز الجوهرية لنجاح المشاريع الناشئة فالتنظيم الجيد يساعد على تقليل المخاطر وتحسين استغلال الموارد وزيادة فرص نجاح المشروع واستمراريته.

جدول رقم 10: يبين مدى يعزز التعليم المقاولاتي القدرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل.

نسبة	تكرار	فئات
نعم	7	% 21,21
نوعا ما	20	% 60,60
لا	6	% 18,18
مجموع	33	% 100

المصدر: السؤال رقم 10

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن صورة أكثر تقارباً وواقعية لمساهمة التعليم المقاولاتي في تنمية القدرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل حيث ترى نسبة 60,60% من الفئة المبحوثة أن التعليم المقاولاتي يعزز نوعاً ما القدرة على اتخاذ القرار، حيث تشير بوضوح إلى أن تأثير التعليم ألمقاولاتي على هذه المهارة جزئي وغير مكتمل، بمعنى أن الطلبة يلمسون بعض التحسن في قدرتهم على اتخاذ القرار لكن هذا التحمس لا يصل إلى مستوى الاستقلالية الكاملة، وهذا يعكس وجود ممارسات تعليمية تساهم في تنمية هذه المهارة لكنها لا تزال محدودة أو غير معممة، تليها نسبة 21,21% ترى أن التعليم المقاولاتي يعزز القدرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل هذا يدل على أن قلة فقط عاشت تجارب تعليمية تمكينية حقيقية حيث مكنها التعليم المقاولاتي فعلاً من اتخاذ القرار بشكل مستقل وبثقة كاملة، وفي الأخير نجد نسبة 18,18% ترى أن التعليم المقاولاتي لا يعزز القدرة على اتخاذ القرار حيث تكشف أن فئة الطلبة لم تلمس أي تطور في هذه المهارة وهو ما يعزز فكرة التفاوت في التجربة التعليمية،

ومنه يمكن استنتاج أن اتخاذ القرار هو قلب العملية الريادية حيث نستخلص أن الطلبة قد يمتلكون الوعي والأفكار لكنهم يترددون في تحويلها إلى قرارات تنفيذية.

جدول رقم (11) يبين مدى تعزيز التعليم المقاولاتي لمهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي.

نسبة	تكرار	فئات
نعم	32	%96.96
لا	1	%3.03
مجموع	33	%100

المصدر: السؤال رقم (11)

من خلال ملاحظة الجدول نجد وجود إجماع كلي لدى أفراد العينة حول دور التعليم المقاولاتي في تعزيز مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي حيث صرح ذلك بنسبة 96.96 %مقابل نسبة ضعيفة جداً تقدر 13.03% أجابت بأن التعليم المقاولاتي لا يعزز مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي. هذه النتائج تعكس قناعة قوية بأن هذا النوع من التعليم يساهم بشكل فعال في تنمية المهارات الاجتماعية لدى الطلبة. هذا الارتفاع الكبير في نسبة الموافقة يمكن تفسيره بطبيعة التعليم المقاولاتي نفسه الذي يعتمد على أساليب تعليمية تفاعلية كالعمل الجماعي،

إنجاز المشاريع هذه الأنشطة تفرض على الطلبة التواصل المستمر وتبادل الأفكار وتحمل المسؤولية وهو ما يؤدي تلقائياً إلى تطوير قدراتهم في التفاعل الاجتماعي. أما النسبة القليلة التي صرحت بأن التعليم المقاولاتي لا يعزز مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي، فقد تعود إلى تجارب فردية محدودة،

ربما بسبب ضعف المشاركة في الأنشطة أو غياب تطبيق فعلي لهذه المقاربات داخل غرف الأقسام مما يجعل تأثير التعليم المقاولاتي غير ملموس بالنسبة لهذه الفئة.

نستخلص من هذا أن التعليم المقاولاتي لا يقتصر فقط على نقل المعارف التقنية، بل يتجاوز ذلك ليؤدي وظيفة اجتماعية مهمة تتمثل في شخصية الطالب على الاندماج والتفاعل داخل المجتمع. فتنمية مهارات التواصل تعد من الركائز الأساسية لنجاح أي مشروع ناشئ، إذ تمكن الفرد من بناء شبكة علاقات توسع علاقاتهم وتعزز ثقتهم بأنفسهم، وهو ما يتماشى مع متطلبات سوق العمل الحديث الذي يولي أهمية كبيرة للمهارات.

جدول رقم 12: يبين مدى تطوير مهارات العمل الجماعي من خلال الأنشطة المقاولاتية.

قائمة	تكرار	نسبة
مسابقات لأفضل مشروع	2	% 06,06
إنشاء مؤسسات ناشئة	6	% 18,18
عبر مجموعة من ممارسات التي تفرز تعاون وتكامل أعضاء الفريق	6	% 18,18
حل المشكلات	4	% 12,12
تبادل الأفكار والعمل بجدية	2	% 06,06
خلق فرص لإنشاء مشاريع	3	% 09,09
زيادة في روح المبادرة والابتكار	10	% 30,30
مجموع	33	% 100

المصدر السؤال رقم (12)

من خلال الجدول يتبين لنا أن تطوير مهارات العمل الجماعي من خلال أنشطة المقاولاتية يتم عبر مجموعة من الآليات المختلفة، إذ أن أهمها ليس متساويا حيث أنها نسبة هي 30,30% ترى أنا زيادة روح المبادرة والابتكار هو ما يعكس أن التوليد الحق والذي ينتج أساسا في خلق مناخ محفز داخل الفرق، يدفع الطلبة إلى التفكير ألابتكاري واقتراح أفكار جديدة هذا المعطى يدل على أن العمل الجماعي في هذا السياق لا يقتصر على التنسيق فقط، بل يتول إلى فضاء لتوليد الأفكار وتبادل الرؤى وهو عنصر أساسي في بناء المشاريع الناشئة، في حين نجد نسبتين متساويتين تقدر ب 18,18% لكل من إنشاء مؤسسات ناشئة والممارسات التي تفرز التعاون وتكامل أعضاء الفريق هو ما يعكس مبدأ عمليا وتنظيميا مهما، فالأولى تشير إلى أن التعليم النظم عبر المشاريع الحقيقية أو شبه الحقيقية يسمح بتجسيد العمل الجماعي في شكل فرق تعمل على فكرة مشروع من البداية إلى النهاية، بينما الثانية تؤكد أهمية التنظيم الذاتي داخل الفريق من خلال توزيع الأدوار، تنسيق الجهود وتحقيق التكامل بين الأعضاء .

هذه النتائج توضح أن العمل الجماعي لا يعتمد فقط على الحماس، بل يحتاج أيضا إلى هيكلة وتنظيم واضحة، تليها بنسبة 12.12% فتبرز أن الأنشطة المقاولاتية تضع الطلبة أحيانا في مواقف تتطلب مواجهة صعوبات جماعية واتخاذ قرارات مشتركة، وهو ما يساهم في تنمية القدرة على التكيف والتفكير الجماعي تحت الضغط. غير أن هذه البنية المتوسطة قد تعكس سيناريوهات حل المشكلات ليست بالقدر الكافي من التكرار أو الواقعية داخل التكوين، في حين ترى نسبة 09،09% أن خلق فضاءات لإنجاز مشاريع يعمل على وجود محدودية نسبية في توفير فضاءات وتجارب فعلية تسمح بتحويل الأفكار إلى مشاريع ملموسة، وهو ما قد يحد من التطور الكامل لمهارات الفريق أما الفئات الأقل تمثيلا، مثل المسابقات لأفضل مشروع وتبادل الأفكار والعمل بجدية بنسبة 06،06% لكل منهما، فتعكس أن بعض الاليات البيداغوجية المهمة في تعزيز روح التنافس والتفكير الجماعي لا تزال غير مفعلة بشكل كاف أو غير مستغلة داخل البيئة الجامعية.

وبناء على ذلك، يمكن استنتاج أن التعليم المقاولاتي يساهم بشكل واضح في تطوير مهارات العمل الجماعي، خاصة من خلال تعزيز الإبداع والمبادرة، إلا أن هذا التأثير يبقى غير متوازن، حيث يتركز بشكل أكبر على الجوانب التحفيزية بينما تحتاج الجوانب التطبيقية إلى تعزيز أكبر وهذا يشير إلى تعزيز الأنشطة التطبيقية وتكثيف فرص الانشغال على مشاريع حقيقية داخل الجامعة وخارجها، ما يسمح بتكوين فرص عمل قادرة ليس فقط على الإتقان بل على إنتاج مشاريع قابلة للنجاح في الواقع الاقتصادي.

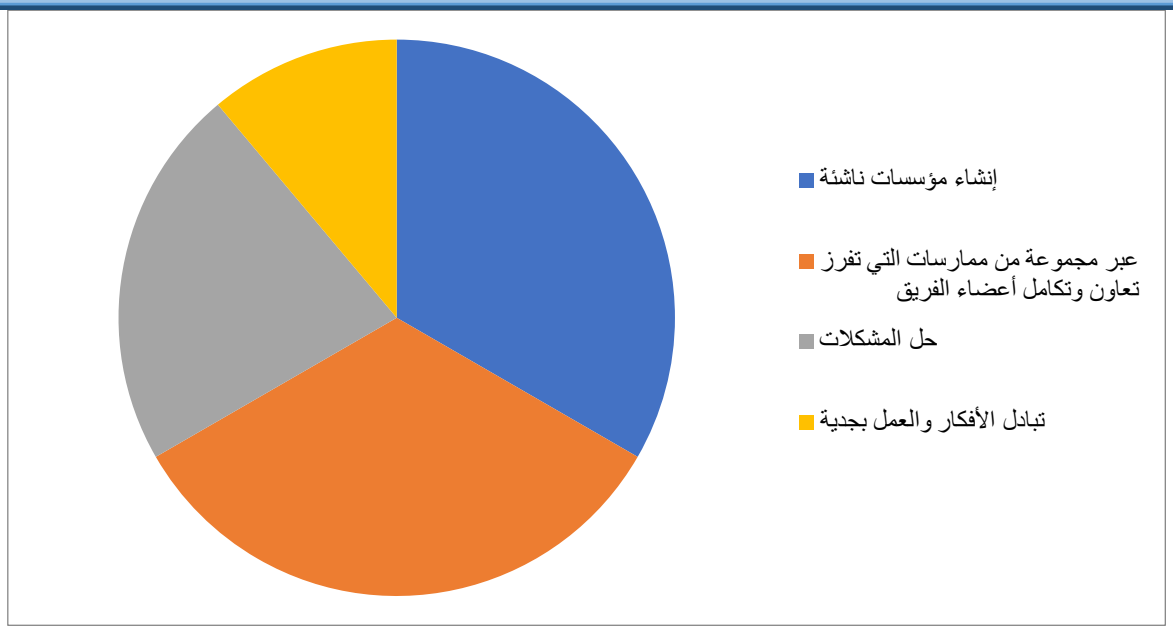

شكل رقم 06 دائرة نسبية تبين مدى تطوير مهارات العمل الجماعي من خلال الانشطة المقاولاتية

ثانياً: مدى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج والبرامج التعليمية.

أصبح التعليم المقاولاتي في السنوات الأخيرة من التوجهات الحديثة التي تسعى المؤسسات التعليمية إلى إدماجها ضمن المناهج والبرامج الدراسية لما له من دور مهم في تنمية روح المبادرة لدى الطلبة، حيث يساهم هذا النوع من التعليم في تزويد المتعلم بالمعارف والمهارات اللازمة لإنشاء مشاريعهم، إضافة إلى تعزيز القدرة على التفكير ألابتكاري واتخاذ القرارات وتحمل المسؤولية ومتناول هذا المحور قمنا باعتماد جداول بسيطة وأخرى مركبة لتحليل مدى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج والبرامج التعليمية.

جدول رقم 13: يبين مدى حضور نشاطات (ورشات، ندوات) تتعلق بريادة الأعمال داخل المؤسسة.

فئات	تكرار	نسبة	فئات	تكرار	نسبة
نعم	4	%12.12	معارض وصالونات مهنية	1	% 25

				ملتقيات علمية وايام دراسية	2	% 50
				أيام دراسة	1	% 25
				مجموع	04	% 100
		لا	29	%87.87		
		مجموع	33	%100		

المصدر: السؤال رقم (13)

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن هناك ضعف ملحوظ في إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج والبرامج التعليمية حسب أفراد العينة وهو ما عبرت عنه نسبة 87.87% وهي نسبة مرتفعة جداً، ترى أن التعليم المقاولاتي لا يزال غير مدمج بشكل كاف في البرامج الدراسية، حيث يمكن تفسيرها بعدة عوامل منها غياب إستراتيجية واضحة لإدماج التعليم ألمقاولاتي في المناهج، نقص الإمكانيات البيداغوجية، ضعف تكوين الأساتذة في هذا المجال إضافة إلى التركيز على الجوانب النظرية على حساب التطبيق العملي. كما يمكن إرجاع ذلك لفجوة بين التوجهات الرسمية التي تدعو إلى تعزيز روح المقاولة وبين الواقع الفعلي داخل المؤسسات الجامعية.

في المقابل سجلت فئة التي صنفت نشاطات تتعلق بريادة الأعمال داخل المؤسسة نسبة 12.12%، ما يدل على قناعة معدومة فقط من الطلبة بوجود هذا الإدماج حيث ترى نسبة 50% منهم أنها عبارة عن ملتقيات علمية وأيام دراسية في حين ترى نسبة 25% أنها عبارة عن معارض وصالونات مهنية وأيام دراسية هذا يدل على وجود وحدات تعليمية مرتبطة بالمقاولاتية وإدراج بعض الأنشطة التطبيقية، هذا يعكس محدودية هذه المبادرات وعدم تعميمها على جميع طلبة التخصصات، وهذا ما يدل على أن إدماج التعليم المقاولاتي إن وجد فهو لا يزال جزئياً وغير منظم بشكل منهجي داخل المنظومة التعليمية.

نستخلص من هذا أن الجامعة لا تزال تؤدي دورها التقليدي القائم على نقل المعرفة دون الانفتاح الكافي على متطلبات السوق والواقع الاقتصادي الذي يفرض تنمية المهارات الريادية لدى الطلبة، كما أن ضعف إدماج التعليم المقاولاتي قد يحد من قدرة الطلبة على تطوير مشاريعهم الخاصة أو اكتساب في بيئة العمل الحديثة التي تعتمد على المبادرة والابتكار.

جدول رقم14: يبين تقييم مستوى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية

فئات	التكرار	الفئة

جيد	7	% 21.21
متوسط	24	% 72.72
ضعيف	2	% 6.06
مجموع	**33**	**% 100**

المصدر: جدول رقم (14)

من خلال نتائج الجدول يتضح أن تقييم مستوى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية يميل بشكل واضح إلى المستوى المتوسط، حيث بلغت نسبته 72.72% وهي النسبة الغالبة داخل العينة. هذا ما يشير إلى أن الطلبة يرون أن التعليم المقاولاتي موجود فعلاً في المناهج، لكنه لا يزال محدود الفعالية وغير مطبق بالشكل الكافي لتحقيق الأهداف الكاملة.

في المقابل جاءت نسبة التقييم الجيد بنسبة 21.21% وهي نسبة أقل نسبياً، ما يعني وجود فئة من الطلبة ترى أنه ربما هناك جهود معتبرة لإدماج هذا النوع من التعليم، ربما من خلال بعض المقاييس أو الأنشطة التطبيقية، لكنها تبقى غير معممة على جميع التخصصات أو غير مستمرة. أما التقييم الضعيف فقد سجل أدنى نسبة بـ 6.06%، وهو ما يعكس أن قلة قليلة فقط ترى أن التعليم المقاولاتي شبه غائب، ما يعني أن وجوده في حد ذاته أصبح معترفاً به، لكن الإشكال يكمن في مستوى الجودة وليس في الوجود. نستخلص من هذا أن التعليم المقاولاتي داخل الجامعة ما زال في مرحلة انتقالية بين الطابع النظري والتطبيق العملي، فغلبة التعليم المتوسط تؤدي بوجود فجوة بين السلاسات التعليمية التي تدعو إلى تعزيز روح المبادرة، وبين الممارسة الفعلية داخل القاعات الدراسية. كما يمكن تفسير ذلك بنقص التاطير، قلة التكوين التطبيقي، أو ضعف الربط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي:

حل السؤال رقم 15: يبين العوائق الرئيسية في عملية إدماج التعليم المقاولاتي

فئات	تكرار	نسبة
نقص الإمكانيات	18	% 36.73
غياب برامج واضحة	14	% 28.57
ضعف تكوين الأساتذة	4	% 8.10
قلة اهتمام الطلبة	13	% 26.53
المجموع	***49**	**% 100**

المصدر (السؤال رقم (15)

من خلال الجدول أعلاه، يتبين لنا أن عملية إدماج التعليم المقاولاتي داخل المناهج الجامعية تعود إلى مجموعة من العوائق المتداخلة، حيث نرى أن نسبة 36.73 % أن هذه المعوقات تتمثل في "نقص الإمكانيات"، مما يعكس أن الجانب المادي والبنيوي يعد العائق الأكبر أمام تفعيل هذا النوع من التعليم، ويقصد بالامكانيات هنا البنى التحتية، الوسائل البيداغوجية الحاضنات الجامعية، وفرص المرافقة التطبيقية، وهو ما يشير إلى[53] أن غياب هذه الموارد يعد بشكل مباشر من قدرة الجامعة على

*ان مجموع الاجابات تفوق عدد المبحوثين لا ن هناك اجابات تاخذ اكثر من احتمال

تفعيل التعليم المقاولاتي الى ممارسات فعلية تليها نسبة 28.57 % ترى غياب برامج واضحة"، تعكس وجود إشكال تنظيمي وبيداغوجي، حيث يشير الطلبة إلى أن التعليم المقاولاتي لا يزال يفتقر إلى رؤية منهجية واضحة أو :إن مجموع الإجابات تفوق عدد المبحوثين لأن هناك إجابات أكثر من احتمال.

برنامج شامل يحدد الأهداف، المحتوى، وطرق التقييم، هذا الغياب يؤدي إلى تفاوت في التطبيق بين التخصصات ويبدل التجربة غير موحدة أو غير فعالة بالشكل المطلوب.

كما أن هناك نسبة 26.53% ترى أن قلة اهتمام الطلبة يدل إلى وجود عامل مرتبط بالجانب التحفيزي لدى الطلبة أنفسهم، ويمكن تفسير ذلك إما بضعف الوعي بأهمية المقاولاتية أو غلبة التوجه نحو التخصصات التقليدية والبحث عن الوظيفة المستقرة مما يقلل من الإقبال على هذا النوع من التكوين، في حين هناك نسبة ضئيلة تقدر بـ 08.16% ترى أن ضعف تكوين الأساتذة يشير إلى محدودية تكوين في مجال المقاولاتية تؤثر أيضاً على جودة التدريب ولو بدرجة أقل مقارنة بالعوائق الأخرى.

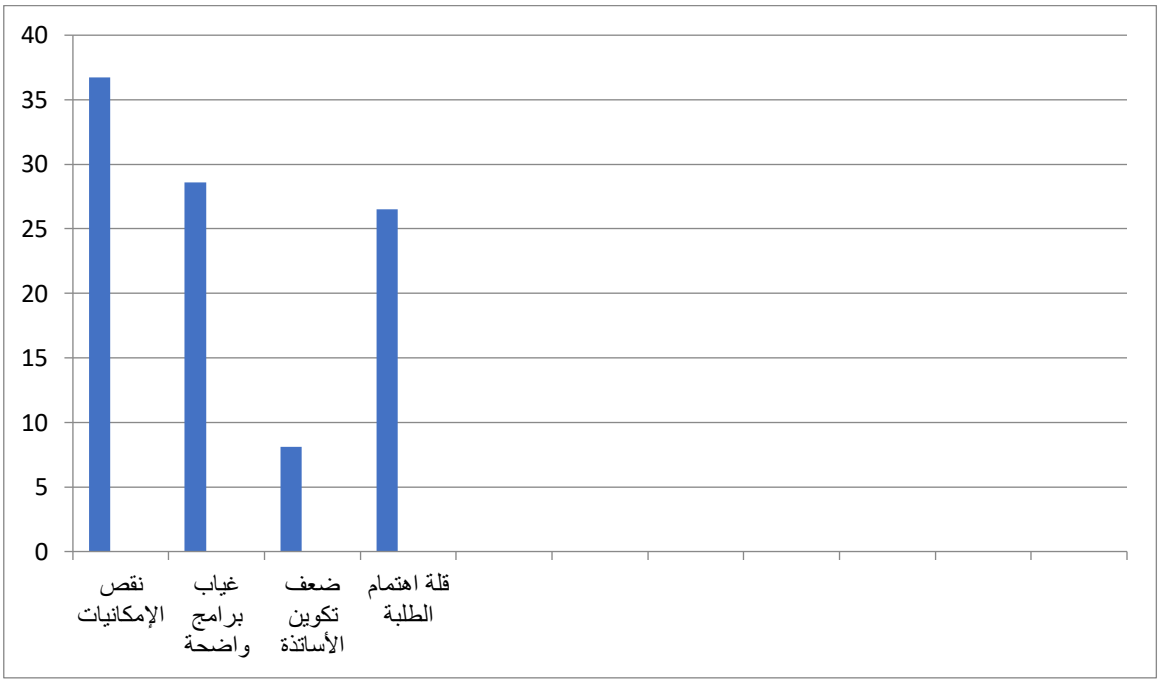

شكل رقم07 :أعمدة بيانية توضح العوائق التي تساهم في ضعف إدماج التعليم المقاولاتي.

جدول رقم16: رأي المبحوثين حول كون "التعليم المقاولاتي" مادة أساسية أم ثانوية

الفئات	التكرار	الفئات
مادة أساسية	8	% 24.24

مادة ثانوية	25	% 75.75
المجموع	**33**	% 100

المصدر: السؤال رقم(16)

من خلال معطيات الجدول رقم (16) المتعلق ببيان ما إذا كان "التعليم ألمقاولاتي" مادة أساسية أم ثانوية في البرنامج الدراسي، يتضح وجود تباين في آراء المبحوثين:

حيث نجد نسبة 75.75 %من المبحوثين يعتقدون أن التعليم ألمقاولاتي مادة ثانوية في البرنامج الدراسي ، فهم لا يمنحون هذه المادة نفس الأهمية التي يمنحونها للمواد الأساسية في تخصصهم،

فالتعليم المقاولاتي غالبا ما يقدم بطريقة نظرية أكثر من كونه تطبيقا وهذا ما يجعل الطلبة لا يشعرون بأنه مرتبط بحياتهم المقاولاتية أو بمستقبلهم المهني، بالإضافة إلى ضعف الوعي بثقافة المقاولاتية داخل الجامعة، وغياب التجربة الميدانية مثل المشاريع الحقيقية وندرة الحاضنات داخل بعض المؤسسات الجامعية يجعل هذه المادة تبدو بعيدة عن الواقع، بالإضافة إلى نقص التوجيه والتحفيز من طرف الجامعة والأساتذة حول أهمية ريادة الأعمال تزيد من هذه النظرة أنها ليست أساسية.

وفي المقابل نجد نسبة 24.24 %من الطلبة يعتبرون أن التعليم ألمقاولاتي مادة أساسية، فهذه الفئة تنظر إلى التعليم كوسيلة لتحقيق النجاح المهني وليس فقط للحصول على الشهادة، فهم يدركون أن سوق العمل لم يعد يعتمد فقط على الوظائف التقليدية، بل أصبح يتطلب المبادرة وإنشاء المشاريع الناشئة، ويعتبرون أن التعليم المقاولاتي مهماً لأنه يساعدهم على اكتساب مهارات علمية مثل التفكير في المشروع والعمل الجماعي، وهو ما يجعله عنصراً جوهرياً في التكوين الجامعي، وقد يكون هذا التصور ناتجاً عن احتكاكهم بتجارب تطبيقية مرتبطة بالمقاولاتية، وهو ما يعزز لديهم قناعة بضرورة إدماج التعليم المقاولاتي كمادة أساسية في التعليم الجامعي، وبالتالي فهذه النسبة رغم محدوديتها، تعكس بداية تشكل وعي جديد لدى الطلبة بأهمية المقاولاتية كخيار استراتيجي للاندماج في الحياة المهنية.

يمكن القول أن هذه النسب لا تعني أن التعليم المقاولاتي غير مهم، بل تعكس طريقة إدراك الطلبة له وضعف ربطه بالواقع العلمي، وهو ما يستدعي تطويره ليصبح أكثر تطبيقياً وارتباطاً بسوق العمل والمشاريع الناشئة.

جدول رقم 17: يبين التغييرات المقترحة لجعل التعليم المقاولاتي أكثر فاعلية

الفئات	التكرارات	النسبة
تأهيل الأستاذة	10	%15.15
تطوير المناهج التعليمية	17	%25.75
تعزيز الجانب التطبيقي	8	%12.12
ربط الجامعة بسوق العمل	16	%24.24
تنمية الثقافة المقاولاتية	15	%22.72

المجموع	**66**	**%100**

المصدر: السؤال رقم (17)

من خلال معطيات الجدول رقم 17 المتعلق بالتغييرات التي تقترحها لجعل التعليم المقاولاتي أكثر فعالية، يتضح لنا أن عامل "تطوير المناهج التعليمية" هو أعلى نسبة تقدر بـ 75.25%، مما يعكس يوضح أن الطلبة يعتبرون أن نقطة الانطلاق الأساسية لفعالية التعليم المقاولاتي تكمن في تحديث المحتويات البيداغوجية وجعلها أكثر ارتباطاً بالواقع الاقتصادي وسوق العمل. وهذا يدل على وجود وعي لدى الطلبة بأن المناهج التقليدية لم تعد كافية لإنتاج كفاءات قادرة على إنشاء مشاريع ناشئة.

ثم نجد "ربط الجامعة بسوق العمل" بنسبة 24.24%، وهو ما يشير إلى إدراك الطلبة لأهمية التعليم الجامعي.

كاطار مؤسسي شامل يشمل التنظيم، طرق التدريس، والبنية التحتية البيداغوجية وهذا يعكس أن فعالية التعليم المقاولاتي لا ترتبط فقط بالمحتوى العلمي، بل بجودة البيئة الجامعية ككل .

أما فيما يخص تنمية الثقافة المقاولاتية، فقد قُدرت نسبتها بـ 22.72%، مما يدل على ان جزء مهما من الطلبة يدرك بان نجاح التعليم المقاولاتي لا يتحقق فقط عبر المعرفة التقنية ـ بل ايضا عبر نشر قيم ومواقف ايجابية تجاه المبادرة والمخاطرة وإنشاء المشاريع، وهذا يعكس بعداً ثقافياً وسوسيولوجياً جوهرياً في تشكيل الذهنية المقاولاتية.

ثم نجد تأهيل الأساتذة، فقد بلغت نسبته 15.15%، وهو ما يشير إلى أن الطلبة يربطون فعالية التعليم المقاولاتي بكفاءة الفاعل التربوي لكن بدرجة أقل أهمية مقارنة بالعوامل البنيوية الأخرى. مما قد يدل على أن دور الأستاذ يُنظر إليه كعنصر داعم، وليس بالضرورة كعنصر حاسم يُشكل أولوي في نظرهم..

أما نسبة 12.12% التي خُصصت لتعزيز الجانب التطبيقي، فهي تُعد النسبة الأقل، ورغم أهمية العملية التعليمية، يمكن تفسير ذلك بأن الطلبة قد يعتبرون التحفيز نتيجة لعوامل أخرى مثل جودة المناهج والبيئة الجامعية، وليس كعامل فردي بحد ذاته..

يتضح من هذه النتائج أن تصور الطلبة يغلب عليها الطابع البنيوي المؤسساتي، حيث يركزون على إصلاح النظام الجامعي (المناهج، التكوين، الثقافة) أكثر من التركيز على العوامل الفردية. وهذا يعكس رؤية سوسيولوجية تعتبر أن نجاح التعليم المقاولاتي مرتبط بإصلاحات هيكلية شاملة داخل الجامعة، وليس مجرد رهانات على مبادرات فردية.

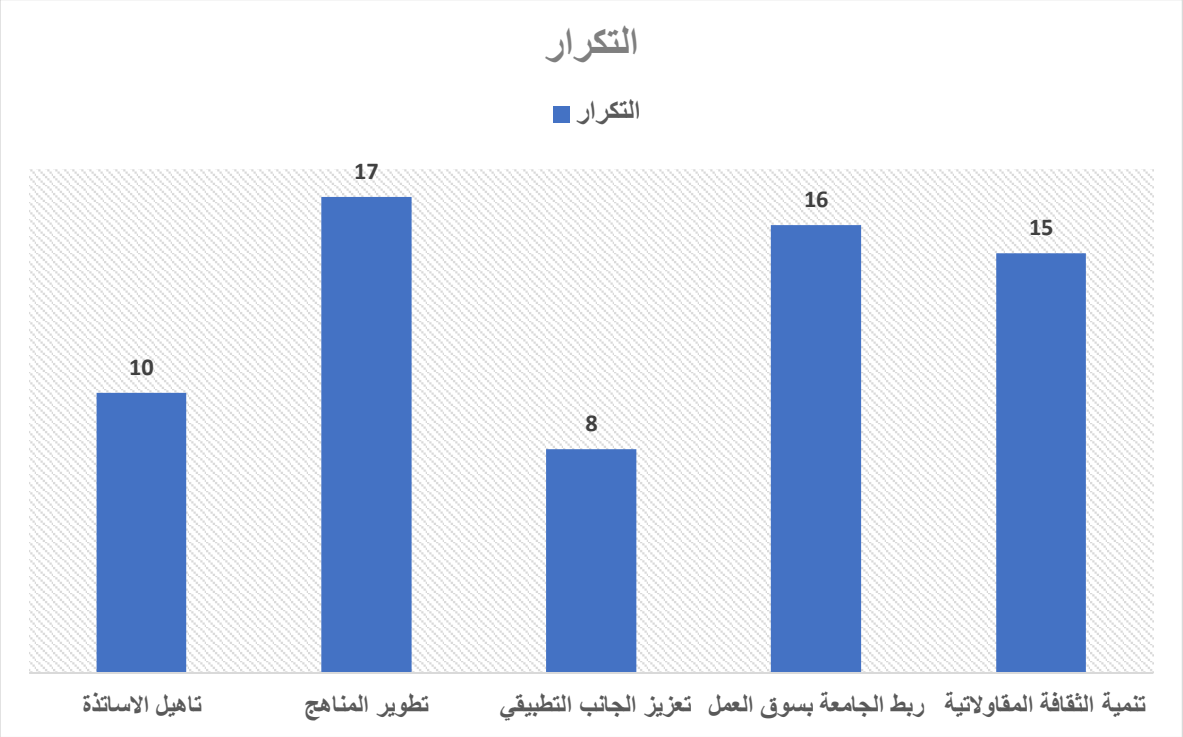

شكل رقم 08 اعمدة بيانية تبين التغيرات المقترحة لجعل التعليم المقاولاتي اكثر فاعلية

جدول رقم 18: يبيّن متى يجب دمج التعليم المقاولاتي

الفئات	التكرار	النسبة
المرحلة الثانوية	7	%21.21
مرحلة ليسانس	9	%27.27
مرحلة ماستر	3	%9.09
جميع المراحل	14	%42.42
%100	**33**	**%100**

المصدر : السؤال رقم 18

من خلال المعطيات الواردة في الجدول التالي الذي يبين متى يجب إدماج التعليم المقاولاتي، يتضح لنا أن آراء الطلبة تختلف بشكل واضح، فأعلى نسبة تقدر بـ 42.42% ترى ضرورة إدماج التعليم المقاولاتي في جميع المراحل التعليمية وليس مقتصراً على مستوى واحد فقط، وهو ما يعكس تصوراً إيجابياً حول شمولية هذا النوع من التعليم.

في حين نرى نسبة 27.27% أنهم يرحبون بإدماجه في مرحلة الليسانس، وهذا يدل أن جزءاً من الطلبة يربط التعليم ألمقاولاتي بالتعليم الجامعي الأولي، باعتباره المرحلة التي تشهد إدراج مواد تطبيقية وتكوينية مرتبطة بالمشاريع وريادة الأعمال، ويمكن تفسير هذا الارتباط بأن مرحلة الليسانس هي المرحلة التي يتم فيها استهداف المهارات التشغيلية والاندماج المهني، مما يجعلها الإطار الأكثر حضوراً وترى نسبة 21.21% انه يجعل إدماج التعليم ألمقاولاتي .

في المرحلة الثانوية، وهذا يشير الى ان هناك ادراك لدى بعض الطلبة بان التعليم المقاولاتي يبدء مبكراً حتى قبل الجامعة.

أما بالنسبة لطلبة السنة الأولى والثانية ماستر، فيعتبرون مرحلة الماستر هي الحلقة الأهم في مسار التعليم المقاولاتي؛ وقد يعود ذلك إلى أن هذه المرحلة تكون في الغالب موجهة نحو التخصص الدقيق، أو البحث العلمي، أو اكتساب المهارات المقاولاتية الأساسية، أو ربما بسبب ضعف العرض التدريبي لهذا النوع من التعليم في هذه المرحلة تحديداً.

استناداً إلى ما سبق، يمكن استخلاص ما يلي:

يتميز إدراك طلبة الماستر للتعليم المقاولاتي بنوع من التشتت وعدم التجانس، حيث يظهر قصور في تمثيلاتهم لهذا المسار. ويعود ذلك لعدة أسباب، منها:

غياب وضوح المؤسسات التعليمية فيما يخص مسار التعليم المقاولاتي.

تفاوت الحضور الفعلي لهذا النوع من التعليم بين المراحل الدراسية المختلفة.

هذا التفاوت يؤدي بدوره إلى خلق اختلاف في كيفية إدراك الطلبة لموقعهم ودورهم داخل المنظومة التربوية.

في المرحلة الثانوية وهذا يشير إلى أن هناك إدراكاً لدى بعض الطلبة بأن التعليم المقاولاتي يبدأ مبكراً حتى قبل الجامعة.

أما سنة 9.81 % فترى أنه يجب إدراج التعليم المقاولاتي في مرحلة ماستر وهي النسبة الأدنى هذا يدل على أن الطلبة لا يعتبرون الماستر مرحلة مركزية في إدماج التعليم المقاولاتي، وقد يعود ذلك إلى أن هذه المرحلة غالباً ما تكون موجهة للتخصص الدقيق أو البحث أكثر من التعليم الأساسي، أو إلى ضعف عرض هذا النوع من التكوين في هذا المستوى.

استناداً إلى ما سبق نجد أن إدراك الطلبة لادماج التعليم المقاولاتي يتسم بنوع من التشتت وعدم التجانس، حيث يغلب التصور الشمولي مقابل ضعف تمثيل الماستر، ويمكن تفسير ذلك بغياب وضوح مؤسساتي دقيق لمسار إدماج هذا التعليم أو بتفاوت حضوره الفعلي بين المراحل التعليمية مما يخلق اختلافاً في التمثلات لدى الطلبة حول موقعه داخل المنظومة التربوية.

جدول رقم 19: يبين ما إذا كانت الجامعة توفر فرصاً لدعم الأفكار والمشاريع الطلابية.

الفئات	التكرار	النسبة
نعم	22	% 66.66
لا	11	% 33.33
المجموع	33	% 100

المصدر سؤال رقم 19

من خلال المعطيات الإحصائية تبين لنا أن نسبة 66.66% ترى أن الجامعة توفر فرصاً لدعم الأفكار والمشاريع الطلابية، وهو ما يعكس وجود تصور إيجابي لدى معظم الطلبة حول دور الجامعة في دعم المبادرات الطلابية، ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن الجامعة في السنوات الأخيرة، أصبحت تركز على تشجيع روح المبادرة والمقاولاتية، أو تنظيم أنشطة و ورشات، أو حتى توفير بعض

الهياكل أو مراكز الدعم الجامعي للمشاريع، بالإضافة إلى أن الطالب الجامعي أصبح اليوم جزءاً من بيئة تعليمية تشجع على الانتقال من مجرد التلقي إلى الإنتاج والمبادرة، وهو ما يفسر ارتفاع نسبة الإجابات الإيجابية.

بمعنى آخر هناك تحول في تمثلات الطلبة لدور الجامعة من مؤسسة للتعليم التقليدي إلى فضاء لتكوين المشاريع وصناعة المبادرات.

في المقابل نجد نسبة 33.33% وهي نسبة ضعيفة نسبياً لا يعتقدون بوجود دعم فعلي أو كاف داخل الجامعة ويرجع ذلك إلى ضعف المرافقة العملية رغم وجودها النظري ومحدودية الوصول إلى آليات الدعم بين جميع الطلبة بشكل متساوي.

وهذه التباين بين إجابات المبحوثين تعكس نوعاً من الازدواجية في التقييم: فهناك من يرى أن الجامعة توفر بيئة داعمة نسبياً، وهناك من يعتبر أن هذا الدعم يبقى محدوداً وغير ملموس بشكل كاف في التجربة اليومية للطالب."

جدول رقم 20: يبين تقييم دور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية.

الفئات	التكرار	النسبة
جيد	16	%48.48
متوسط	10	%30.30
ضعيف	7	%21.21
المجموع	33	%100

المصدر: سؤال رقم 20.

يوضح جدول رقم (20) تقييم الطلبة لدور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية، حيث تعكس إجابات المبحوثين تبايناً واضحاً في آراء الطلبة حول مدى فعالية الأساتذة في هذا المجال.

حيث ترى أعلى نسبة 48.48% أن تقييم دور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية جيد، مما يدل على أن شريحة متوسطة من الطلبة تدرك وجود فعلية يبذلها الأساتذة في ترسيخ ثقافة المقاولاتية، سواء عبر تقديم المعارف المرتبطة بريادة الأعمال، أو من خلال تشجيع الطلبة على التفكير الإبداعي والاستقلالية المهنية، وكذلك اعتماد بعض الأساتذة لأساليب حديثة في التدريس، مثل التعلم القائم على عرض تجارب واقعية للمقاولين، مما يسهم في تقريب المفاهيم المقاولاتية في ذهن الطالب. في حين نجد نسبة 30.30% أن تقييم دور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية بشكل متوسط، وهذا يعكس وجود مستوى من الرضا النسبي، حيث يرى هؤلاء الطلبة أن دور الأساتذة موجود لكن غير كافٍ، وقد يشير ذلك.

ذلك إلى محدودية التفاعل داخل القاعات الدراسية، أو التركيز على الجانب النظري دون دعم بتطبيقات ميدانية مثل ورشات العمل والزيارات الميدانية للمؤسسات، كما يربط هذا التقييم بغياب التنسيق بين المقررات الدراسية وواقع العمل.

أما نسبة 21.21 %، نرى أن تقييم دور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية بشكل ضعيف وهي فئة من الطلبة لا تشعر بأي تأثير فعلي لدور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية، ويرجع ذلك إلى نقص تكوين بعض الأساتذة في مجال المقاولاتية، أو غياب التحفيز والدعم داخل البيئة الجامعية، إضافة للاعتماد على طرق تدريس تقليدية تفتقر إلى الإبداع والتجديد.

بناءً على ما سبق نستنتج أهمية دور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية لدى الطلبة، من خلال توجيههم وتشجيعهم على التفكير في إنشاء المشاريع وتنمية روح المبادرة والإبداع.

جدولرقم 21: يبين علاقة التعليم المقاولاتي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر.

الفئات	التكرار	النسبة
تزويد الطلبة بمهارات عملية	6	% 18.18
علاقة مترابطة حيث أن التعليم المقاولاتي يحد من البطالة	8	% 24.24
من خلال دوره في تشجيع الطلبة على إنشاء مشاريع ناشئة	3	%9.09
توفير مناصب عمل والقضاء على البطالة	10	% 30.30
يجب أن> تكون العلاقة مكملة بين التعليم المقاولاتي ومتطلبات سوق العمل	6	% 18.18
المجموع	**33**	% 100

المصدر: سؤال رقم 21

من خلال معطيات الجدول رقم 21 المتعلق بعلاقة التعليم المقاولاتي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر يتبين أن تصورات الطلبة تميل في مجملها إلى الإقرار بوجود ارتباط واضح بين هذا النوع من التعليم ومحيطه الواقعي، حيث تقدر على نسبة 30.30 % ترى وجود علاقة قوية من خلال توفير مناصب عمل والقضاء على البطالة.

في حين نجد نسبة 24.24 %ترى علاقة مترابطة حيث أن التعليم المقاولاتي يحد من البطالة، وهو ما يعني أن أغلبية الطلبة يدركون أن التعليم المقاولاتي ليس مجرد محتوى نظري، بل أداة عملية لفهم الواقع والتفاعل معه. ويعكس هذا التوجه وعياً متزايداً بدور التعليم المقاولاتي في تنمية مهارات أساسية مثل روح المبادرة، والقدرة على اتخاذ القرار، وهي مهارات أساسية للاندماج في السوق ومواجهة التحديات الاقتصادية، خاصة في ظل ارتفاع معدلات البطالة والحاجة إلى خلق فرص عمل ذاتية. فكما نجد نسبة 18.18٪ من الطلبة من خلال تزويد الطلبة بمهارات عملية، يظهر التعليم، ولكن بشكل أقل ومحدوداً، ربما بسبب محدودية التجارب التطبيقية داخل الجامعة أو ضعف الربط بين الجانب النظري والعملي. في المقابل تبقى نسبة ضعيفة 9.09٪ ترى أن العلاقة غير واضحة أو محدودة، وهو ما يمكن تفسيره بنقص التعرض الفعلي لممارسات مقاولاتية أو غياب بيئة جامعية محفزة على الابتكار والمبادرة. ومن منظور سوسيولوجي، تعكس هذه النتائج تحولاً في نظرة الطلبة إلى الجامعة، حيث أصبحت تُعتبر فضاء لإعداد فاعلين اقتصاديين واجتماعيين قادرين على المساهمة في التنمية، وليس فقط لتلقي المعارف، مما يؤكد أن التعليم المقاولاتي يمثل حلقة وصل أساسية بين مخرجات التعليم العالي ومتطلبات الواقع الاجتماعي والاقتصادي، على أن فعاليته تبقى رهينة بتعزيز الجانب التطبيقي، وتوفير الدعم المؤسسي، وربط التكوين باحتياجات السوق الفعلية.

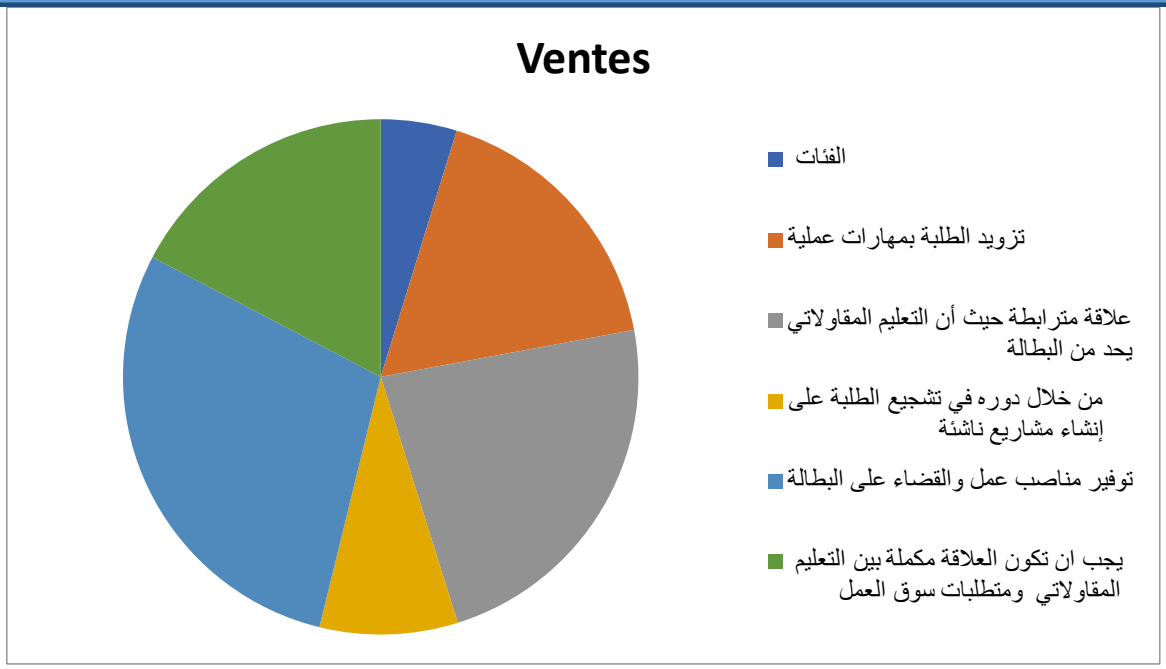

شكل رقم 09 دائرة نسبية تبين علاقة التعليم المقاولاتي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر

ثالثاً: التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي:

يُعد التعليم المقاولاتي من الأساليب الحديثة التي تهدف إلى تنمية روح المبادرة والإبداع لدى الطلبة، إلا أنه يواجه مجموعة من التحديات التي تؤثر على فعاليته وتحقيق أهدافه.

جدول رقم(22): يبين الصعوبات في تطبيق التعليم المقاولاتي داخل الجامعة:

الفئات	التكرار	النسبة
نعم	29	%87.87
لا	4	%12.12
المجموع	33	% 100

المصدر: سؤال رقم 22.

يُبين هذا الجدول أن الأغلبية من الطلبة يقرون بوجود صعوبات في تطبيق التعليم المقاولاتي داخل الجامعة، مقابل عدد ضئيل جداً بنسبة 12.12% يرون عكس ذلك. ويعكس هذا النتيجة اتجاهاً عاماً واضحاً مفاده أن تجربة التعليم المقاولاتي، رغم حضورها في البرامج، لا تزال تعاني من إختلالات تحد من فعاليتها على أرض الواقع.

ويمكن تفسير هذا الارتفاع الكبير في نسبة من يقرون بوجود صعوبات بعدة عوامل مترابطة؛ فمن جهة قد يرتبط الأمر بضعف الإمكانيات المادية والبيداغوجية، مثل نقص الوسائل التطبيقية، وغياب الفضاءات المخصصة لتجريب الأفكار كحاضنات الأعمال، مما يجعل التعليم المقاولاتي أقرب من الطابع النظري منه إلى الممارسات الفعلية. ومن جهة قد يواجه الطلبة صعوبات في فهم آليات إنشاء المشاريع وإدارتها بسبب محدودية التكوين التطبيقي وقلة التأطير المتخصص.

كما يمكن أن تعود هذه الصعوبات إلى ضعف الربط بين الجامعة والمؤسسات الاقتصادية والشركات، مما يحرم الطلبة من اكتساب خبرات ميدانية ضرورية. إضافة إلى ذلك، قد تلعب بعض العوامل التنظيمية دوراً، مثل إدماج التعليم المقاولاتي بشكل غير كاف في المناهج، أو اعتباره مادة ثانوية لا تحظى بالأهمية اللازمة مقارنة بباقي التخصصات.

وفي المقابل، فإن النسبة القليلة التي لا تواجه صعوبات قد تعكس تجارب فردية إيجابية لبعض الطلبة الذين استفادوا من برامج الدعم أو مبادرات خاصة، أو كانت لديهم تجارب شخصية ناجحة في المجال المقاولاتي ما جعل تصورهم أكثر تفاؤلاً.

وتشير هذه النتائج إلى وجود حاجة ملحة لتحسين واقع التعليم المقاولاتي داخل الجامعة، من خلال تعزيز الجانب التطبيقي، وتوفير بيئة داعمة للمبادرات الطلابية وتقوية الشراكات مع الفاعلين الاقتصاديين، بما يسمح بتقليص هذه الصعوبات.

جدول رقم 23: يبين أبرز التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي في الجامعة.

الفئات	التكرار	النسبة
نقص الامكانيات المادية	6	%18،18
ضعف تكوين الاساتذة	6	%18،18
غياب برامج واضحة	6	%18،18
ضعف ثقافة المقاولاتية	8	%24،24
نقص الدعم المؤسساتي	7	%21،21
المجموع	**33**	**%100**

المصدر: سؤال رقم 23

يوضح الجدول رقم 23 أبرز التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي في الجامعة حيث نجد أعلى نسبة تقدر بـ 24,24% تمثل التحدي الأكثر حضوراً، وهذا يعكس نقص الوعي لدى الطلبة بمفاهيم مقاولاتية وأهميتها، إضافة إلى ضعف اكتسابهم للمهارات المرتبطة بها مثل الابتكار وروح المبادرة، هذا يشير إلى قصور في ترسيخ هذه الثقافة داخل البرامج التعليمية، مما يجعل الطلبة أقل توجهاً نحو مشاريع خاصة. فاحتنا ترى نسبة 21,21% من العينة المبحوثة أن أبرز التحدي الذي تواجه التعليم المقاولاتي في الجامعة هو نقص الدعم المؤسساتي وهو ما يدل أن الطلبة يشعرون بضعف في مرافقة الجامعة لهم، سواء من خلال التأطير، التوجيه، أو من فرص مساعدة للمشاريع.

هذا النقص يعكس محدودية الآليات الجامعية الداعمة، مثل الحاضنات، وورشات التكوين، برامج التمويل، تليها بنسب متساوية تقدر 18,18%، حيث تزيد أن هذه التحديات تتمثل في نقص الإمكانيات المادية، حيث يرى... من حيث "غياب الموارد المالية" يشكل عائقا حقيقيا أمام تجسيد أفكارهم، فحتى في حال توفر الرغبة، تبقى الإمكانيات المحدودة عاملاً مثبطاً للمبادرة.بالإضافة إلى ضعف تكوين الأساتذة.لا يشير ذلك إلى أن المناهج التعليمية لا توفر تكويناً كافياً للمقاولاتية خاصة في الجانب التطبيقي، وهذا يعني أن الطلبة قد يملكون معارف نظرية، لكنها غير كافية لتأهيلهم لدخول عالم الأعمال.وغياب البرامج الواضحةالذي يعكس نقص الأنشطة والبرامج التطبيقية التي تساعد الطلبة على تطوير أفكارهم مثل المسابقات، المشاريع التطبيقية، أو الشراكات مع مؤسسات اقتصادية.

نلاحظ أن التحديات تتقارب في نسبها ما يدل على أن المشكلة ليست في عامل واحد فقط، بل هي نتيجة تداخل عدة عوامل غير أن التحديات المرتبطة بالجانب الثقافي (ضعف المقاولاتية) والمؤسساتي (نقص الدعم) تبقى الأكثر تأثيراً مقارنة بالعوامل المادية والبيداغوجية.

حيث يبقى الاهتمام بهذا المجال غير مفعل بشكل كامل أو غير مدعوم بالاليات الكافية، وهذا ما يؤدي إلى شعور الطلبة بغياب المرافقة الفعلية وضعف التوجيه الإداري، مما يحد من حماسهم للمشاركة في المشاريع المقاولاتية.

وضعف الدعم الإداري يعكس خللاً في التنسيق بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة الجامعية، سواء على مستوى الإدارة أو الأساتذة أو الهياكل البيداغوجية ، وهو ما يؤثر على بناء بيئة جامعية محفزة على الابتكار وريادة الأعمال .

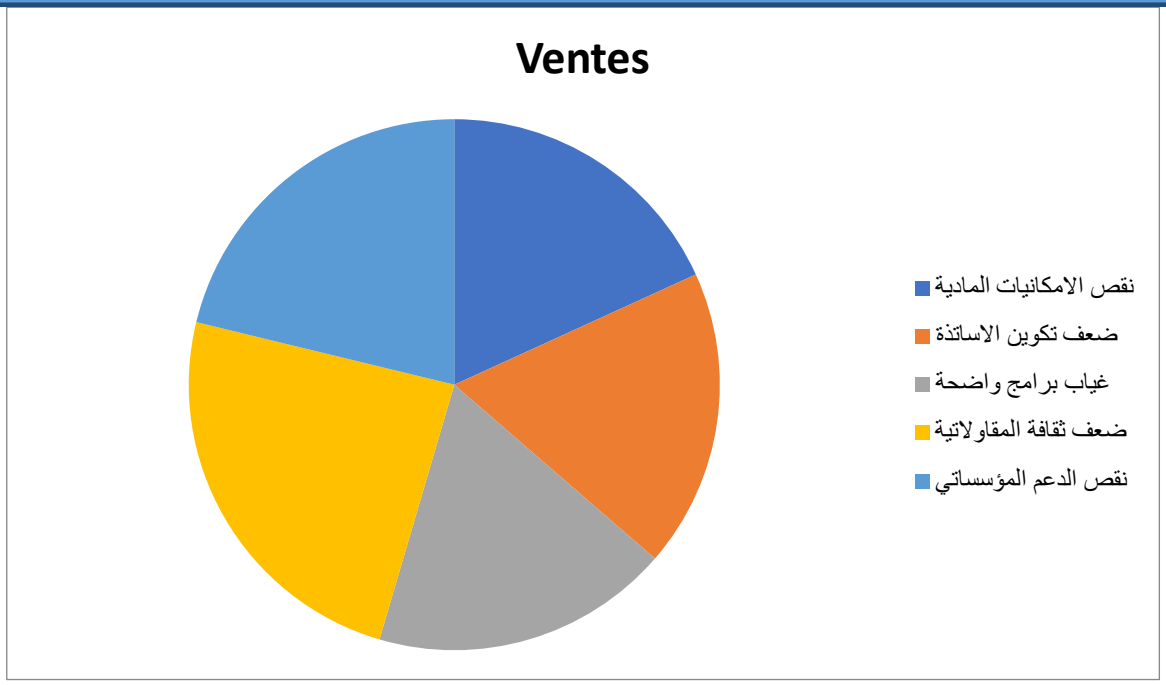

شكل رقم : 09 دائرة نسبية تبين ابرز التحدياتالتي تواجه التعليم المقاولاتي في الجامعة .

جدول رقم 24: يبين مدى وجود صعوبات في فهم مفاهيم المقاولاتية.

الفئات	التكرار	النسبة
نعم	28	84.84%
لا	5	15.15%
المجموع	33	100%

المصدر: سؤال رقم 24

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا:

أن أكبر نسبة تقدر بـ 84.84% ترى أن هناك صعوبات يواجهها الطلبة في فهم مفاهيم المقاولاتية، وهذا يشير الى وجود فجوة بين ما يقدم في إطار التعليم المقاولاتي وبين قدرة الطلبة على الاستيعاب، وقد يرتبط ذلك بعدة عوامل من بينها الطابع النظري للمحتوى، حيث غالباً ما يتم تقديم مفاهيم المقاولاتية بشكل تجريدي دون ربطها بتطبيقات واقعية، مما يجعلها سهلة الفهم بالنسبة للطلبة. كما يمكن ان يرجع ذلك إلى نقص التكوين البيداغوجي بعض الأساتذة في هذا المجال، أو الاعتماد على أساليب تلقين تقليدية لا تتماشى مع طبيعة هذا التخصص الذي يتطلب التفاعل والممارسة والعمل

الميداني. بالإضافة قد تلعب الخلفية المعرفية للطلبة دوراً مهماً، إذ أن غياب التمهيد المبكر لمفاهيم المقاولاتية في المراحل التعليمية السابقة يجعل الطالب يواجه هذه المفاهيم لأول مرة في الجامعة مما يزيد في درجة صعوبتها.

في المقابل نجد نسبة 15.15% من العينة المبحوثة صرحوا بعدم مواجهتهم لصعوبات، فقد يفسر وضعها بامتلاكها الاهتمام شخصي بالمجال أو خبرة سابقة أو انخراطها في دورات تدريبية أو المبادرات الطلابية ما مكنها تجاوز هذه العوائق.

ويمكن اعتبار هذه النتائج مؤشراً على أن البيئة الجامعية الحالية لم توفر بعد وزناً كافياً لترسيخ ثقافة المقاولاتية بشكل فعال، حيث ما يزال هذا النوع من التعليم في طور التأسيس ولم يصل إلى مرحلة النضج من حيث المناهج والتطبيق.

جدول رقم 25: يبين السبب الرئيسي في ضعف تطبيق التعليم المقاولاتي.

الفئات	التكرار	النسبة
التركيز على الجانب النظري	13	24.5%
قلت الشراكات مع المؤسسات الاقتصادية	11	20.75%
ضعف تحفيز الطلبة	21	39.62%
نقص التكوين التطبيقي	8	15.09%
المجموع	53	100%

المصدر: سؤال رقم 25.

يبين هذا الجدول أهم الأسباب التي تؤدي إلى ضعف تطبيق التعليم المقاولاتي، حيث عبرت أعلى نسبة 39.62% بأن السبب الرئيسي لضعف التعليم المقاولاتي هو ضعف تحفيز الطلبة، وهو يمثل العامل الأكثر تأثيراً، ويدل ذلك إلى أن الطلبة يفتقرون إلى الدافعية والانخراط في الأنشطة المقاولاتية، وهو ما يعود إلى غياب التشجيع، اوضعف ربط هذا النوع من التعليم بآفاق مهنية واضحة مما يجعلهم أقل اهتماماً بالمبادرة وإنشاء المشاريع[54].

أما نسبة 24.5% ترى أن التركيز على الجانب النظري من الأسباب الرئيسية في ضعف التعليم المقاولاتي وهو ما يعكس هيمنة الطابع الأكاديمي التقليدي على حساب التطبيق، مما يدل على أن التعليم المقاولاتي لا يمارس بشكل عملي كاف، حيث يظل محصوراً في المفاهيم النظرية دون إتاحة فرص حقيقية للتجربة والتطبيق.

في حين ترى نسبة 20.75% أن قلة الشراكات مع المؤسسات الاقتصادية سبب رئيسي في ضعف التعليم المقاولاتي وهو ما يبرز ضعف العلاقة بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي، وهذا النقص

*- ان مجموع الاجابات تفوق عدد المبحوثين لان هناك اجابات تاخذ اكثر من احتمال

يحرم الطلبة من فرص الاحتكاك بسوق العمل واكتساب الخبرات الميدانية وهو عنصر أساسي في التعليم المقاولاتي.

وترى نسبة 15.09% أن نقص التكوين التطبيقي سبب في ضعف تطبيق التعليم المقاولاتي وهي أقل النسب وهذا ما يدل على محدودية البرامج التكوينية التي تركز على الجانب العملي وتنمية المهارات المقاولاتية مثل: إعداد المشاريع وإدارتها.

من خلال ما سبق يمكن استنتاج أن ضعف التعليم المقاولاتي يرجع إلى مجموعة عوامل متداخلة أبرزها ضعف تحفيز الطلبة وهيمنة الطابع النظري.

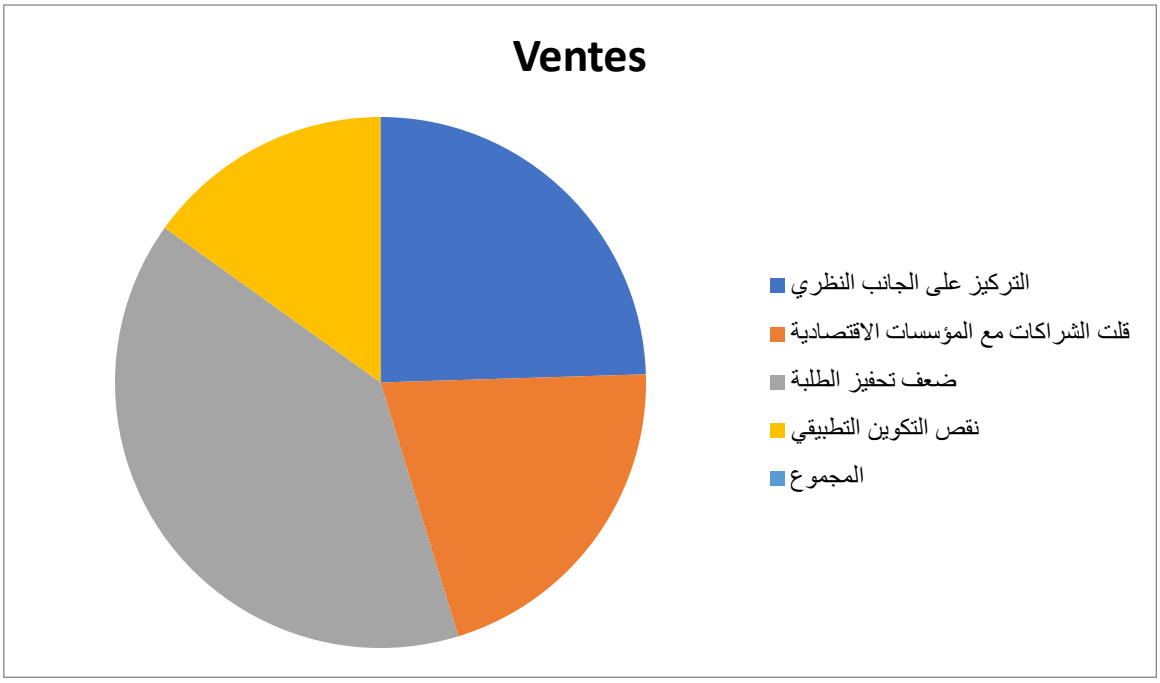

شكل رقم 10 : يبين دائرة نسبية تبين السبب الرئيسي في ضعف تطبيق التعليم المقاولاتي

جدول رقم 26: يبين ما إذا كان هناك دعم كاف من إدارة الجامعة لتفعيل التعليم المقاولاتي.

الفئات	التكرار	النسبة
نعم	13	39.39%
لا	20	60.60%
المجموع	33	100%

المصدر: سؤال رقم 26

يبين جدول رقم 26 المتعلق بمدى وجود دعم كاف من إدارة الجامعة لتفعيل التعليم المقاولاتي حيث نجد ان نسبة 60.60% عبرت عن عدم وجود دعم كاف من طرف الإدارة، في المقابل نجد نسبة 39.39% ترى وجود دعم كاف من إدارة الجامعة.

ومن خلال هذه النتائج يمكن القول أن هناك ضعفاً نسبياً في مستوى المساندة الإدارية والتنظيمية الموجهة للتعليم المقاولاتي، وهو ما قد ينعكس سلباً على فعاليته داخل الوسط الجامعي. فالتعليم المقاولاتي يحتاج إلى دعم مؤسساتي واضح يتمثل في توفير الهياكل التنظيمية.

ويمكن تفسير ذلك ان إدارة الجامعة قد لا تزال في مرحلة انتقالية فيما يخص تبني الثقافة المقاولاتية.

حيث يبقى الاهتمام بهذا المجال غير مفعل بشكل كامل أو غير مدعوم بالاليات الكافية، وهذا ما يؤدي إلى شعور الطلبة بغياب المرافقة الفعلية، وضعف التوجيه الاداري ، مما يحد من حماسهم للمشاركة في المشاريع المقاولاتية.

وضعف الدعم الإداري يعكس خللاً في التنسيق بين مختلف الفاعلين داخل المؤسسة الجامعية، سواء على مستوى الإدارة أو الأساتذة أو الهياكل البيداغوجية، وهو ما يؤثر على بناء بيئة جامعية محفزة على الابتكار وريادة الأعمال.

جدول رقم 27: يبين ما إذا كان نقص الامكانيات المادية يشكل عائقاً أمام التعليم المقاولاتي.

الفئات	التكرار	النسبة
نعم	32	%96,96
لا	1	%3,03
المجموع	33	%100

المصدر: سؤال رقم 27

يوضح هذا الجدول أن نقص الامكانيات المادية يُعد عائقاً رئيسياً أمام تطبيق التعليم المقاولاتي، وهذا ما عبرت عنه العينة المبحوثة نسبة بلغت 96,96% ترى أن نقص الامكانيات المادية يشكل عائقاً أمام التعليم المقاولاتي، مقابل نسبة 3,03% ترى أن نقص الامكانيات المادية لا يشكل عائقاً أمام التعليم المقاولاتي، وهذا يدل على وجود إجماع شبه كلي لدى أفراد العينة على أن ضعف الموارد المالية يشكل تحدياً حقيقياً يعيق تنفيذ الأنشطة والبرامج المقاولاتية داخل الجامعة.

ويفسر هذا الأمر بأن التعليم المقاولاتي بطبيعته يحتاج إلى دعم مادي معتبر، مثل تمويل المشاريع الطلابية، توفير حاضنات الأعمال، تنظيم دورات تدريبية، وتجهيز فضاءات ملائمة للإبداع والابتكار.

وعليه فإن غياب هذه الإمكانيات يؤدي إلى تقليص فرص الطلبة في تطبيق أفكارهم وتحويلها إلى مشاريع واقعية.

ويعكس هذا الجدول وجود فجوة بين الأهداف النظرية للتعليم المقاولاتي والواقع التطبيقي، حيث يبقى تحقيق هذه الأهداف مرهونا بتوفر الموارد والدعم المالي الكافي، لذلك يمكن القول أن نقص الإمكانيات المادية يمثل أحد أبرز العوائق البنيوية التي تحد من فعالية التعليم المقاولاتي وتقلل من دوره في تحفيز نمو المشاريع الناشئة.

جدول رقم 28 : يبين إلى أي مدى يشكل الخوف من الفشل عائقاً أمام توجه الطلبة نحو المقاولاتية.

الفئات	التكرار	النسبة
كبير	16	% 48.48
متوسط	16	% 48.48
ضعيف	1	%3.03
المجموع	33	%100

المصدر: سؤال رقم 28.

يبين الجدول أعلاه مدى تأثير الخوف من الفشل عائق أمام توجه الطلبة نحو المقاولاتية حيث قدرت أعلى نسبة بـ 48.48% التي عبرت عن خوفها من الفشل يشكل عائق أمام توجه الطلبة نحو المقاولاتية بشكل كبير ومتوسط.

وتشير هذه النتائج إلى أن الخوف من الفشل يعد عائقاً حقيقياً وملموساً لدى أغلبية الطلبة، فالعامل النفسي حاضر بقوة سواء بدرجة مرتفعة أو متوسطة، لدى معظم أفراد العينة، وهذا ما يعكس وجود نوع من التردد وعدم الثقة في القدرة على النجاح في المشاريع المقاولاتية، وهو ما قد يرجع إلى نقص الخبرة أو غياب التكوين العملي أو ضعف الدعم والتوجيه.

في المقابل نجد نسبة ضئيلة جداً تقدر بـ 3.03% تقر بعدم خوفها من الفشل وأنه لا يشكل عائقاً أمام توجه لطلبة نحو المقاولاتية وهذا يعكس وجود طلبة يتمتعون بروح المبادرة والجرأة وربما لديهم ثقة أكبر من قدراتهم أو تجارب سابقة ساعدتهم على تجاوز هذا الحاجز النفسي، إلا أن محدودية هذه الفئة تؤكد أن الخوف من الفشل يظل ظاهرة شبه عامة بين الطلبة.

وبناءً على هذا يمكن القول أن الخوف من الفشل يمثل أحد أبرز العوائق النفسية التي تعيق التوجه نحو المقاولاتية الأمر الذي يستدعي تدخل الجامعة من خلال تعزيز ثقافة تقبل الفشل كجزء من تجربة التعلم، وتوفير بيئة آمنة لتجريب الأفكار إلى جانب دعم الطلبة نفسياً وتدريبياً من أجل رفع مستوى الثقة بالنفس وتشجيع المبادرة.

جدول رقم 29: يبين تأثير غياب التكوين المتخصص للأساتذة على فعالية التعليم المقاولاتي.

الفئات	التكرار	النسبة
كبير	18	%54.54

متوسط	15	%45.45
ضعيف	0	%0
المجموع	33	%100

المصدر: سؤال رقم 29.

من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول أعلاه:

نجد أن أعلى نسبة قدرت بـ 54.54% ترى أن غياب التكوين المتخصص للأساتذة يؤثر تأثيراً كبيراً على فعالية التعليم المقاولاتي وهو ما يعكس إدراكاً واسعاً لدى الطلبة بأن الأستاذ الذي يفتقر إلى تكوين متخصص في مجال المقاولاتية لا يستطيع نقل هذا النوع من المعرفة بشكل فعال، خاصة وأن التعليم المقاولاتي يعتمد أساساً على الجانب التطبيقي، والتجارب الواقعية وتنمية المهارات مثل: المبادرة، الابتكار، واتخاذ القرار، وليس فقط على التلقين النظري .

كما ترى نسبة 45.45% أن غياب التكوين المتخصص للأساتذة يؤثر تأثيراً متوسطاً على فعالية التعليم المقاولاتي، والذي يبرز وجود شريحة معتبرة من الطلبة ترى أن التأثير موجود لكنه متفاوت، وقد يشير ذلك لوجود بعض الأساتذة الذين يحاولون تعويض نقص التكوين الذاتي من خلال الاجتهاد الشخصي، أو الاستفادة من خبرات ميدانية، أو ربما بسبب اختلاف التخصصات الذي يدرس فيها هذا المقياس، حيث قد يكون تأثير غياب التكوين أقل حدة في بعض السياقات مقارنة بغيرها.

وترى نسبة 0 % أن غياب التكوين المتخصص للأساتذة لا يؤثر على فعالية التعليم المقاولاتي وأن هذا التكوين ليس عاملا ثانويا أو تكميليا بل عنصر أساسي ومحوري في نجاح التعليم المقاولاتي وهذا الإجماع يعكس وعيا متزايدا لدى الطلبة بأهمية الكفاءة البيداغوجية والمهنية للأساتذة في هذا المجال.

وعليه يمكن القول أن ضعف التكوين المتخصص للأساتذة يؤدي إلى عدة نتائج سلبية من بينها غلبة الطابع النظري على الدروس، ضعف ربط المفاهيم بالواقع الاقتصادي ومحدودية القدرة على تأطير المشاريع الطلابية وقلة تحفيز الطلبة على المبادرة والابتكار.

جدول رقم 30: يبين التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المقاولاتي داخل الجامعة.

الفئات	التكرار	النسبة
محدودية الأنشطة التطبيقية	5	15,15%
نقص الثقافة المقاولاتية	10	30,30%
ضعف إدماج ثقافة المقاولاتية ضمن المناهج الدراسية	5	15,15%
نقص الإمكانيات المادية وضعف تأطير الطلبة	11	33,33%
قلة الاهتمام من الطلبة وضعف المهارات	2	06,06%
المجموع	33	100%

المصدر : سوال رقم 30

يوضح الجدول رقم 30 التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المقاولاتي داخل الجامعة، حيث يتضح وجود وجود مجموعة من العراقيل التي تختلف في حدتها وتأثيرها.

في مقدمة هذه التحديات جاء نقص الإمكانيات المادية وضعف تأطير الطلبة وهو ما عبر عنه بأعلى نسبة 33,33%، ما يدل على الجانب المادي والبيداغوجي يشكل العائق الأكبر أمام تجسيد التعليم المقاولاتي، إذ يحتاج هذا النوع من التعليم إلى موارد وتجهيزات ودعم فعلي لتأطير الطلبة ومرافقتهم في مشاريعهم يليه نقص الثقافة المقاولاتية عبرت عنه بنسبة 30,30% من الفئة المبحوثة وهو مؤشر مهم يعكس ضعف الوعي العام بثقافة ريادة الأعمال داخل الوسط الجامعي، سواء لدى الطلبة أو حتى في البيئة التعليمية مما يحد من انتشار هذا التوجه.

ثم نجد كلا من محدودية الأنشطة التطبيقية وضعف إدماج الثقافة المقاولاتية ضمن المناهج الدراسية، حيث بلغ كل منهما نسبة متساوية تقدر بـ 15.5% من العينة المبحوثة وهذا يدل أن الطابع النظري يغلب على التعليم المقاولاتي مقابل نقص في الأنشطة التطبيقية التي تنمي مهارات المبادرة والابتكار لدى الطلبة.

في حين نجد قلة اهتمام الطلبة وضعف المهارات بنسبة 6,06% ما يشير إلى أن هذا العامل موجود لكنه أقل تأثيرا مقارنة ببقية التحديات وربما يعود ذلك إلى عوامل أخرى كضعف التوجيه أو غياب التحفيز.

استنادا إلى ما سبق يتضح أن التحديات المرتبطة بالإمكانيات المادية والثقافة المقاولاتية هي الأكثر تأثيرا، مما يستدعي تدخل مؤسساتيا لتعزيز الدعم، وتطوير المناهج، وتكثيف الأنشطة التطبيقية من أجل تفعيل التعليم المقاولاتي بشكل أفضل داخل الجامعة.

جدول رقم 31: يبين الاقتراحات لتحسين فعالية وتطوير التعليم المقاولاتي.

الفئات	التكرار	النسبة
إنشاء حاضنات أعمال جامعية لدعم أفكار الطلبة	10	%30.30
إدماج التعليم المقاولاتي في جميع التخصصات	6	%18.18
عقد شراكات مع المؤسسات والشركات لاحتضان مشاريع الطلبة	10	%30.30
تنظيم ملتقيات ودورات	2	% 6.06
تحفيز الطلبة ودعم أفكارهم	5	%15.15
المجموع	33	%100

المصدر: سؤال رقم 31

بالاعتماد على معطيات الجدول يتضح أن :

إنشاء حاضنات أعمال جامعية لدعم أفكار الطلبة وعقد شراكات مع المؤسسات والشركات لاحتضان مشاريع الطلبة عبرت عنه أعلى نسبة من المبحوثين 30,30% لكل منهما، وهو ما يعكس وعي الطلبة بأهمية الربط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي، وتوفير بيئة حاضنة تساعد على تجسيد الأفكار وتحويلها إلى مشاريع واقعية .

في حين ترى نسبة 18.18% من العينة أن إدماج التعليم المقاولاتي في جميع التخصصات بنسبة 18.18%، ما يدل على إدراك الطلبة لأهمية تعميم هذا النوع من التعليم وعدم حصره في تخصصات معينة، لما له من دور في تنمية روح المبادرة لدى مختلف الفئات .

اما تحفيز الطلبة ودعم أفكارهم فقد سجل نسبة 15.15% وهو مؤشر على حاجة الطلبة إلى الدعم المعنوي والمادي لتعزيز ثقتهم وتشجيعهم على خوض تجربة المقاولة .

في حين جاء اقتراح تنظيم ملتقيات وندوات في المرتبة الأخيرة بنسبة 06.16%، مما يدل على أن الطلبة يرون أن هذه الأنشطة رغم أهميتها تبقى أقل تأثيراً مقارنة بالإجراءات التطبيقية والميدانية .

بناءً على هذا، يمكن القول أن الطلبة يفضلون الحلول العملية والتطبيقية التي تتيح لهم فرصاً حقيقية لتجسيد مشاريعهم، أكثر من الحلول النظرية، وهو ما يؤكد ضرورة توجه الجامعات نحو دعم البنية التحتية المقاولاتية وتعزيز الشراكات مع القطاع الاقتصادي ..

النتائج العامة للدراسة

النتائـج العامـة للدراسـة:

يمكن اعتبار هذه المرحلة من أهم مراحل البحث العلمي فعند عملية جمع البيانات وتصنيفها وتبويبها جداول إحصائية ومعالجتها ، يتم الرجوع إلى الأهداف التي وضعت في البداية ومحاولة الإجابة على تساؤلات الدراسة التي تم الإنطلاق منها، وبعد ذلك تنتقل إلى عرضها ومناقشة النتائج المتحصل عليها، من خلال المعطيات الميدانية ومحاولة الإجابة على التساؤل الرئيسي المتمحور حول " دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة " بالإضافة إلى التساؤلات الفرعية التي تحدد إجابتها على النحو التالي:

النتيجة المتعلقة بالتساؤل الفرعي الأول:

يساهم التعليم المقاولاتي في تنمي-ة العديد من المهارات والمعارف لدى، من خلال تعزيز روح المبادرة والتفكير الإبداعي والعمل الجماعي، إضافة إلى اكتساب معارف مرتبطة بتسيير المشاريع واتخاذ القرارات.

توصلت الدراسة أن التعليم المقاولاتي يلعب دوراً إيجابياً في تنمية مهارات التفكير الإبداعي لدى الطلبة وهذا ما عبرت عنه نسبة 72,72% في الجدول رقم (5) حيث يتطور قدرات التعبير والتواصل والتفاعل مع الآخرين وهو ما يعزز الإندماج في المجال المقاولاتي.

التعليم المقاولاتي يعزز روح التعاون و العمل الجماعي بين الطلبة وهو ما عبرت عنه نسبة 93,93% من خلال الجدول رقم (6) مما يجعله وسيلة فعالة لإعداد جيل قادر على الانسجام والعمل ضمن فرق تتماشى مع متطلبات سوق العمل، كما يساهم في تنمية مهارات التواصل وتبادل الخبرات بين أعضاء الفريق.

يساهم التعليم المقاولاتي بشكل كبير في تطوير مهارات التخطيط لدى الطلبة باعتبارها من أهم العوامل التي تساعد على نجاح المشاريع الناشئة وهذا ما عبرت عنه نسبة 90,90% من الجدول رقم (9) فمن خلال التخطيط الجيد يمكن توقع المخاطر المحتملة واستغلال الموارد بطريقة فعالة.

يساهم التعليم المقاولاتي في تنمية مهارات التواصل وبناء شخصية قادرة على التفاعل مع المجتمع وسوق العمل، مما يعزز ثقة الطلبة بأنفسهم ويساعدهم على تكوين علاقات تدعم نجاح مشاريعم المستقبلية وهو ما عبرت عنه نسبة 96.96% الموضحة في الجدول رقم 11 .

من خلال ما سبق يمكن القول: أن التعليم المقاولاتي عامل أساسي في تنمية مختلف المهارات لدى الطلبة، حيث يعزز التفكير الإبداعي ويطور قدرات التواصل والتفاعل إضافة إلى دعم مهارات التخطيط واتخاذ القرار كما يرسخ روح التعاون والعمل الجماعي ويساهم في بناء شخصية واثقة قادرة على الاندماج في المجتمع وسوق العمل مما يزيد من جاهزية الطلبة لنجاح مشاريعهم الناشئة واستمراريتها.

النتيجة المتعلقة بالتساؤل الفرعي الثاني:

يعد إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج والبرامج التعليمية من التوجهات الحديثة التي تهدف إلى تنمية روح المبادرة والابتكار لدى الطلبة، من خلال تزويدهم بالمعارف والمهارات اللازمة لمواكبة متطلبات سوق العمل وتشجيعهم على التفكير المقاولاتي.

التعليم المقاولاتي داخل الجامعة لا يزال يمر بمرحلة انتقالية بين الطابع النظري والتطبيق العملي، حيث أن غالبية التقييمات المتوسطة تشير إلى وجود فجوة بين التوجهات التعليمية التي تسعى إلى ترسيخ روح المبادرة وهذا ما عبر عنه نسبة 72.72% الموضحة في جدول رقم 14.

أغلبية الطلبة يعتبرون التعليم المقاولاتي مادة ثانوية بسبب طابعها النظري وضعف تطبيقها الميداني ونقص حاضنات الأعمال والتوجيه داخل الجامعة وهذا ما عبرت عنه نسبة 75.75% الموضحة في الجدول رقم 15 وهذا ما جعلها تبدو غير مرتبطة بمستقبلهم المهني مقارنة بالمواد الأساسية.

كما توصلت الدراسة إلى وجود تصور إيجابي لدى الطلبة حول دور الجامعة في دعم الأفكار والمشاريع الطلابية وهو ما عبرت عنه نسبة 66.66% الموضحة في الجدول رقم 16 ويعود ذلك إلى اهتمامها المتزايد في السنوات الأخيرة بتعزيز روح المبادرة و المقاولاتية من خلال الورشات والأنشطة ومراكز الدعم.

ومن هنا نستطيع القول:

أن التعليم المقاولاتي داخل الجامعة ما يزال في مرحلة انتقالية بين الطابع النظري والتطبيق العملي، حيث تكشف التقييمات عن وجود فجوة بين الأهداف البيداغوجية وترسيخ روح المبادرة والممارسات الفعلية داخل الجامعة.

النتيجة المتعلقة بالتساؤل الفرعي الثالث :

يواجه التعليم المقاولاتي العديد من التحديات التي تعيق فعاليته داخل المؤسسات التعليمية، من بينها نقص الإمكانيات والوسائل، وغياب برامج واضحة، وضعف التكوين لدى الأساتذة، إضافة إلى قلة اهتمام الطلبة بهذا النوع من التعليم.

أغلبية الطلبة يقرون بوجود صعوبات في تطبيق التعليم المقاولاتي داخل الجامعة بنسبة 87.87% الموضحة في الجدول رقم 22 وهي مرتبطة بضعف الإمكانيات المادية والبيداغوجية من بينها نقص الوسائل التطبيقية وغياب الفضاءات المخصصة لتجريب الأفكار وتحويلها إلى مشاريع ملموسة مما يجعل التعليم المقاولاتي أقرب إلى الجانب النظري منه إلى الممارسة الفعلية.

هناك صعوبات في فهم مفاهيم المقاولاتية لدى الطلبة بنسبة 84.84% الموضحة في الجدول رقم 24 حيث تعود أساسا إلى الفجوة بين الطرح النظري للتعليم المقاولاتي وضعف التكوين التطبيقي والتأطير البيداغوجي بالإضافة إلى غياب الأسس المعرفية المسبقة لدى الطلبة مما يجعل استيعاب هذه المفاهيم وتطبيقها أكثر تعقيدا داخل الوسط الجامعي.

وجود ضعف نسبي في الدعم الإداري والمؤسساتي الموجه للتعليم المقاولاتي داخل الجامعة وهذا ما عبرت عنه نسبة 60.60% الموضحة في الجدول رقم 26 مما يحد من فعاليته ويؤثر على تطبيقه الميداني وهو ما يعكس الحاجة إلى تعزيز المرافقة التنظيمية وتوفير هياكل وآليات أكثر وضوحا لدعم هذا التوجه.

توصلت الدراسة أن نقص الإمكانيات المادية أحد العوائق الأساسية التي تؤثر بشكل مباشر على فعالية التعليم المقاولاتي داخل الجامعة، إذ يحد من توفر الوسائل التطبيقية والبيئة المناسبة لتجسيد الأفكار وتحويلها إلى مشاريع حقيقية كما ينعكس هذا النقص سلبا على جودة التكوين الميداني ويقلل من فرص الطلبة في التجربة والتطبيق وهذا ما وضحه الجدول رقم 27 نسبة تقدر 96.96%.

مما سبق نستنتج أن التعليم المقاولاتي داخل الجامعة يواجه مجموعة من الصعوبات المترابطة أبرزها ضعف الإمكانيات المادية والبيداغوجية وضعف التأطير والدعم الإداري إضافة إلى الفجوة بين الجانب النظري والتطبيقي لدى الطلبة وهو ما يحد من فعاليته ويؤثر على قدرته في تكوين طلبة قادرين على تجسيد مشاريع ناجحة في الواقع.

فمن خلال ما سبق عرضه لنتائج الدراسة المتوصل إليها والتي كانت حول دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة بجامعة الشاذلي بن جديد تبين لنا أن التعليم المقاولاتي داخل الجامعة يساهم في تطوير مهارات الطلبة وبناء روح المبادرة لديهم لكنه لا يزال بعيدا نسبيا عن التطبيق الفعلي، حيث يغلب عليه الطابع النظري كما أن فعاليته تتأثر بجملة من العراقيل أهمها ضعف الإمكانيات المتاحة ونقص التأطير والدعم الإداري إلى الجانب الفجوة بين ما يتم تقديمه نظريا وما يمارس ميدانيا، وهو ما يحد من قدرته على إعداد طلبة مؤهلين لتجسيد مشاريع ناجحة في الواقع.

خاتمة

خـاتمــة:

وفي ختام دراستنا التي تناولنا من خلالها دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة، حيث قمنا بدراستنا الميدانية في جامعة الشاذلي بن جديد ولاية الطارف، و ربطها بالجانب النظري والجانب الميداني يهدف التأكد من صحة الطرح الذي تم تقديمه وكشفت لنا الدراسة أن التعليم المقاولاتي يلعب دوراً مهماً في تنمية العديد من المعارف والمهارات لدى الطلبة، مثل مهارات التفكير الإبداعي، التخطيط، اتخاذ القرار، التواصل والعمل الجماعي، وهي مهارات أساسية تساعد على نجاح المشاريع الناشئة واستمراريتها كما يساهم هذا النوع من التعليم على تعزيز الثقة بالنفس وتنمية روح المسؤولية والمبادرة لدى الطلبة مما يدفعهم إلى التفكير في إنشاء مشاريع خاصة بدل الاعتماد فقط على البحث عن الوظائف التقليدية، من جهة أخرى، تبين أن التعليم المقاولاتي داخل الجامعة لا يزال يواجه مجموعة من التحديات والصعوبات التي تحد من فعاليته ومن أبرزها ضعف الجانب التطبيقي مقارنة بالجانب النظري وكذلك نقص الإمكانيات المادية، وقلة حاضنات الأعمال ونقص تكوين الأساتذة بالإضافة إلى محدودية الربط بين الجامعة ومحيطها الاقتصادي والاجتماعي.

ورغم هذه التحديات يبقى التعليم المقاولاتي أداة فعالة في دعم التنمية، وتحفيز الاقتصاد، لأنه يساهم في نشر ثقافة الابتكار والعمل الحر وتشجيع الشباب على استغلال قدراتهم وأفكارهم في إنشاء مؤسسات ومشاريع جديدة، لذلك فإن نجاح هذا النوع من التعليم يتطلب تظافر جهود مختلف الأطراف.

من جامعات، وهيئات حكومية ومؤسسات إقتصادية من أجل توفير بيئة مناسبة تدعم الطلبة وتساعدهم على تجسيد مشاريعهم على أرض الواقع.

بناءاً على ذلك توصي الدراسة بضرورة تطوير التعليم المقاولاتي وتفعيل آلياته داخل الجامعات وذلك من أجل مواكبة متطلبات العصر من خلال تعزيز الجانب التطبيقي وتوفير

التكوين والتأطير ودعم الإبتكار وإنشاء شراكات فعالة بين الجامعة والمؤسسات الإقتصادية فكلما تم الإهتمام بالتعليم المقاولاتي بشكل أكبر زادت فرص ظهور مشاريع ناشئة قادرة على المساهمة في تحقيق التنمية الإقتصادية والاجتماعية والحد من البطالة في فئة الشباب .

المراجع

قائمة المراجع :

اولا : المعاجم :

1) الأمير مصطفى الشهابي: المصطلحات العلمية في اللغة العربية، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط2، 1988.
2) محمد حمدان :معجم مصطلحات التربية والتعليم، دار كنوز المعرفة، عمان، 2006.
3) محمود فهمي حجازي : الاسس اللغوية لعلم المصطلح ، دار غريب للطباعة و النشر ، القاهرة ، 1993.

ثانيا : الكتب

4) أحمد ماهر: إدارة الموارد البشرية، مركز التنمية الإدارية، ط5، الإسكندرية، 1998.2
5) حسام الدين محمود فياض: نظرية الفعل الاجتماعي عند ماكس فيبر، مكتبة نحو علم الاجتماع، بنغازي، 2018،
6) عادل محمد زايد: إدارة الموارد البشرية رؤية استراتيجية، كلية التجارة، القاهرة، 2003.
7) علي راشد: الجامعة والتدريس الجامعي، دار ومكتبة الهلال للطباعة والنشر، بيروت - لبنان، 2007.
8) طارق عبد الرؤوف : التعليم الجامعي المفتوح، مفهومه، أهدافه، خصائصه، المؤسسة العربية للعلوم والثقافة، ط1، القاهرة، 2007.
9) -طاهر منصور ألغابي : إدارة استراتيجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة، دار الولاء، الأردن، 2009م.
10) ط
لعت مصطفى السروجي: رأس المال الاجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة (2009).
11) -الشريف الجرجاني: كتاب التعريفات، تحقيق إبراهيم الأبياري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط4، 1998.
12) شوقي ناجي جواد: إدارة الأعمال منظور كلي، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2001.
13) سعد سلمان المشهداني: منهجية البحث العلمي، دار أسامة للنشر والتوزيع، ط1الأردن - عمان، 2019.
14) سعاد نائف برنوطي: إدارة الأعمال الصغيرة - أبعاد الريادة، دار الوفاء للنشر، عمان، الأردن، 2005.
15) رقام ليندة : إدارة الموارد البشرية – المفاهيم - ، ط1 ، دار الباحث للنشر و التوزيع ، برج بوعريريج ، 2021.
16) فيليب كابان وجان فرانسوا دورتيه: علم الاجتماع، دار الفرقد، دمشق، 2010.
17) كامل محمد المغربي: أساليب البحث العلمي في العلوم الإنسانية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،عمان،2006.
18) محمد سرحان علي المحمودي: مناهج البحث العلمي، دار الكتب للنشر والتوزيع، ط3،اليمن، 2015.
19) موريس أنجليس: منهجية البحث في العلوم الإنسانية، دار القصبة، الجزائر، 2004.
20) مجموعة من الباحثين: المؤسسات الناشئة ودورها في الإنعاش الاقتصادي في الجزائر، جامعة أكلي محمد أولحاج ، مخبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التطوير المحلي ، البويرة.

21) هاجر بوزيان الرحماني: المقاولاتية، العالم يقرأ للنشر والتوزيع، عين تموشنت - الجزائر، 2020.

ثالثا :مجلات :

22) أ
حمد حسين المشهراوي ووسام أكرم الرملاوي: أهم المشاكل والمعوقات التي تواجه تمويل المشروعات الصغيرة الممولة من المنظمات الأجنبية العاملة في قطاع غزة من وجهة نظر العاملين فيها، مجلة جامعة الأقصى، المجلد التاسع عشر، العدد 2، 2015.

23) ا
لسبتي جريبي: مرونة المؤسسة وفق نظرية الموارد والكفاءات، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، مجلد 4، عدد23.

24) ا
لمادة 11 من المرسوم التنفيذي رقم 20-254 المؤرخ في 15 سبتمبر، الجريدة الرسمية، العدد 55، الجزائر.

25) خيروز وروردين: "المفهوم والنظريات المفسرة للحوافز في المنظمات"، مجلة تنمية وإدارة الموارد البشرية، مجلد 5، عدد 14، جامعة. .فرحات عباس، سطيف، 2019،

26) ز
ايد مراد : الريادة و الابداع في المشروعات الصغيرة و المتوسطة ، مداخلة في الملتقى الوطني حول المقاولاتية – التكوين و فرص الأعمال ، كلية علوم التسيير و الاقتصاد ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، أيام 8/7/6 أفريل 2010 .

27) سهير محمد حواله وأخرون: رأس المال الاجتماعي والتمكين، مجلة العلوم التربوية، مجلد 22، عدد 3، جامعة القاهرة، كلية الدراسات العليا للتربية، القاهرة، مصر، 2014،

28) سويج منى و اخرون : واقع و افاق المؤسسات الناشئة في الجزائر ، حوليات جامعة بشار في العلوم الإقتصادية ، مجلد 7 ، العدد 3 ، 2026/01/03

رابعا : الرسائل الجامعية :

29) أدبي شيماء وتقار ريان :التعليم المقاولاتي ودوره في تطوير حاضنات الأعمال في الوسط الجامعي. مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر.جامعة وهران 2 - محمد بن أحمد، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع التنظيم والعمل.2023 - 2024

30) أسامة الهيلة: حاضنات الأعمال ودورها في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2022 – 2023.

31) إيمان جميل وأخرون، آليات دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر، جامعة الشهيد حمه لخضر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص اقتصاد وتسيير المؤسسة، 2022 . 2023.

32) آنسة صلعى ونزيها عماني مفهوم إعادة الإنتاج الاجتماعي عند بيار بورديو: مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر، كلية ا العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم الفلسفة، جامعة 8 ماي، قالمة، 2019/2018.

33) الطاهر الوافي ، التحفيز و اداء الممرضين ، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع ، جامعة قسنطينة ، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، 2013

34) العوضي محمد علي، بعنوان "تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الدكتوراه، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.

35) براشد نبيل: تمثلات الطلبة المقبلين على التخرج للمقاولاتية في ظل تكوينهم الجامعي، مذكرة مكملة لنيل شهادة دكتوراه، ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع .والديموغرافيا، 2022-2023.

36) -بوعيشة الطاهر: دور حاضنات الأعمال في دعم الشركات الناشئة في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة ماستر في علوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945 قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مقاولاتية، 2021 / 2022.

37) رشيد شداد وعادل عبداوي: الابتكار في المؤسسات الناشئة، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير - تخصص مقاولاتية، 2021 – 2022.

38) عياشية سلمى ومومني ربح: آليات دعم وتمويل المؤسسات الناشئة في الجزائر، دراسة حالة حاضنة الأعمال التكنولوجية سيدي عبد الله، مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة 8 ماي 1945 - قالمة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة، 2021-2022.

39) قايدي أمينة: تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه، جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية وعلوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، 2016 – 2017.

40) قلمين رمزي وعرموج يوسف: دور حاضنات الأعمال في دعم وإنشاء المؤسسات الناشئة في الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر أكاديمي، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد نقدي وبنكي.

41) كمال عقاب: مقاولاتية، محاضرات موجهة لطلبة السنة أولى ماستر، جامعة التكوين المتواصل، قسم تسيير عمومي،2022-2023

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبيـــــة
وزارة التعليم العالي والبحث العلمـــــي
جامعة الشاذلي بن جديد- الطارف -
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

قسم علم اجتماع
تخصص:تنظيم و عمل

استمارة بحث حول :

دور التعليم المقاولاتي في تحفيز نمو المشاريع الناشئة

استمارة مقدمة في إطار التحضير لنيل شهادة ماستر في علم اجتماع تنظيم وعمل

إعداد الطلبة:
***لحام صارة**
*** صوام ماجدة**

إشراف الأستاذة:
مقدم سعاد

ملاحظة : هذه المعلومات الواردة في هذه الاستمارة سرية ولا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي فقط وان جميع إجاباتكم بمصداقية وموضوعية منكم سوف يكون لها أثر وأهمية في إكمال البحث
تقبلوا مني فائق الاحترام .الشكر الجزيل لتعاونكم معـــنا

المحـور الأول: البيانات ا **السنة الجامعية 2026/2025**

1. **الجنس:** ذكر ☐ أنثى ☐
2. **السن:**

[20 -25] ☐
[25- 30] ☐
[30 -35] ☐
[35- 40] ☐
من 40 فما اكثر ☐

3. التخصص :

سنة ثانية ماستر علم اجتماع اتصال ☐

سنة ثانية ماستر علم اجتماع تنظيم ☐

المحور الثاني : المعارف والمهارات المكتسبة من التعليم المقاولاتي

4. ما اهم المهارات التي اكتسبها من التعليم المقاولاتي ؟

تفكير ابداعي ☐

اعادة الوقت ☐

التواصل ☐

تحمل المخاطر ☐

اخرى تذكر .....

5. هل يطور التعليم المقاولاتي مهارات التفكير الابداعي ؟

نعم ☐ لا ☐

في حالة الاجابة بنعم وضح ذلك .....

6. هل يساهم التعليم المقاولاتي في تنمية روح التعاون بين الطلبة ؟

نعم ☐ لا ☐

7- في رايك هل يساهم التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقة بين اعضاء الفريق ؟

☐ لا ☐

وضح ذلك .....

8-كيف يمكن للتعليم المقاولاتي ان يساهم في حل الخلافات داخل الفريق ؟يمكنك اختيار اكثر من اجابة

- تدريب الطلبة على مهارات التوا ☐
- تعزيز ثقافة العمل الجماعي ☐
- استخدام اسلوب حل المشكلات ☐
- تعاون وتوزيع الأدوار بوضوح ☐
- تدريب على حل النزاعات ☐
- أخرى تذكر .....

9- هل يساهم التعليم المقاولاتي في تطوير مهارات التخطيط للمشاريع ؟

نعم ☐ ☐ لا

10- يعزز التعليم المقاولاتي القدرة على اتخاذ القرار بشكل مستقل ؟

نعم ☐ ☐ ا ما ☐ لا

/11هل يعزز التعليم المقاولاتي مهارات التواصل والتفاعل الاجتماعي؟

- نعم ☐ ☐
-
- **/12في رأيك، كيف يمكن تطوير مهارات العمل الجماعي من خلال الأنشطة المقاولاتية**
- .....

المحور ثالث: مدى إدماج التعليم التفاعلي في المناهج والبرامج التعليمية

/13هل سبق لك حضور ورشات (ورشات او ندوات) تتعلق بزيادة الاعمال داخل المؤسسة؟

☐ ☐
نعم لا

- في حالة الإجابة بـ **نعم**، اذكر هذه النشاطات..... :

/14كيف تقيم مستوى إدماج التعليم المقاولاتي في المناهج الدراسية؟

جيد ☐ ☐ **سط** ☐ **ضعيف**

- **/15ما العوائق الرئيسية في ضعف إدماج التعليم المقاولاتي ؟**

- نقص إمكانيات ☐ -ضعف تكو ☐ ل الأساتذة
- غياب برامج واضح ☐ -قلة الاهتما ☐ طلبة
- أخرى تذكر.....

16/ هل تعتقد أن التعليم المقاولاتي في البرنامج الدراسي:

- مادة أساسية ☐
- مادة ثانوية ☐

س17/ ما التغييرات التي تقترحها لجعل التعليم المقاولاتي أكثر فعالية؟ (يمكنك اختيار أكثر من إجابة):

- تأهيل الأساتذة. ☐
- تطوير المناهج التعليمية. ☐
- تعزيز الجانب التطبيقي. ☐
- ربط الجامعة بسوق العمل. ☐
- تنمية الثقافة المقاولاتية. ☐
- أخرى تذكر: .....

س18/ في رأيك، متى يجب إدماج التعليم المقاولاتي؟

- في مرحلة الثانوية. ☐
- في الليسانس. ☐
- في الماستر. ☐
- في جميع المراحل. ☐

س19/ هل توفر الجامعة فرصاً لدعم الأفكار والمشاريع الطلابية؟

- نعم. ☐
- لا. ☐

س20/ كيف تقيم دور الأساتذة في تعزيز ثقافة المقاولاتية؟

- جيد. ☐
- متوسط. ☐
- ضعيف. ☐

21/ حسب رأيك ما هي علاقة التعليم المقاولاتي بالواقع الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر؟

.....

.....

المحور الرابع: التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي

س22/ هل تعتقد أن هناك صعوبات في تطبيق التعليم المقاولاتي داخل جامعتك؟

- نعم ☐
- لا ☐

س23/ ما أبرز التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي في الجامعة؟

- نقص الإمكانيات المادية ☐
- ضعف تكوين الأساتذة. ☐
- غياب برامج واضحة. ☐
- ضعف ثقافة المقاولاتية. ☐
- نقص الدعم المؤسسي. ☐

س24/ هل يواجه الطلبة صعوبة في فهم مفاهيم المقاولاتية؟

- نعم ☐
- لا ☐

س25/ في رأيك، ما السبب الرئيسي لضعف تطبيق التعليم المقاولاتي؟

- التركيز على الجانب النظري. ☐
- قلة الشراكات مع المؤسسات الاقتصادية. ☐
- ضعف تحفيز الطلبة. ☐
- نقص التكوين التطبيقي. ☐

/26هل هناك دعم كافٍ من إدارة الجامعة لتفعيل هذا النوع من التعليم؟

- نعم ☐
- لا ☐

/27هل نقص الإمكانيات المادية يشكل عائقاً أمام التعليم المقاولاتي؟

- نعم ☐
- لا ☐

28/إلى أي مدى يشكل الخوف من الفشل عائقاً أمام توجه الطلبة نحو المقاولاتية؟

- كبير ☐
- متوسط ☐
- ضعيف ☐

29/إلى أي مدى يؤثر غياب التكوين المتخصص للأساتذة على فعالية التعليم المقاولاتي؟

- كبير ☐
- متوسط ☐
- ضعيف ☐

30/ما هي التحديات التي تواجه تطبيق التعليم المقاولاتي داخل جامعتك؟

31/ وما هي اقتراحاتك لتحسين فعاليته وتطويره؟

.....

....

.....

.....

.....

.....

.....

.....